جامعة ابن خلدون – تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

بعنوان:

الدور الإستراتيجي لصندوق الزكاة في تمويل المشاريع الصغيرة

تجربة صندوق الزكاة لولاية تيارت (2004-2018)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

بن حليمة سعد

بن علي ناصر

بإشراف الأستاذ:

عبد الهادي مختار

لجنة المناقشة:

عبد الهادي مختار	أستاذ محاضر	مشرفا مقررا
حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر	رئيسا
شباح رشيد	أستاذ مساعد	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2019/2018

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم.

نشكر الله سبحانه و تعالى على فضله و توفيقه لنا،و القائل في محكم تنزيله:

﴿إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم...﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم.

و عملا بقول الرسول صلى الله عليه و سلم: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾.

و عليه نتقدم بخالص الشكر و عظيم التقدير لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع و نخص بالذكر الأستاذ المشرف:

عبد الهادي مختار

الذي سهل لنا طريقة العمل و لم يبخل علينا بتوجيهاته و ملاحظاته الدائمة ،

فكان نعم المشرف،جزاه الله عنا كل الخير.

كما لا ننسى الأخ الأستاذ خياطجي مختار الذي كان عونا لنا في مسيرتنا الدراسية

فلكم منا فائق التوقير و خالص التقدير و الاحترام، لكم و لكل من قدم لنا العون من بعيد أو من قريب

الفهـــــــــــــرس

الفهـــــرس

	الصفحة
البسملة	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي لصندوق الزكاة و دوره الاقتصادي و الاجتماعي.....	07
مقدمة الفصل الأول :.....	08
المبحث الأول : الزكاة و صندوق الزكاة الجزائري.....	09
المطلب الأول: ماهية الزكاة و حكمها و مبادئها.....	09
المطلب الثاني: نشأة و تنظيم صندوق الزكاة الجزائري.....	11
المطلب الثالث:أهمية صندوق الزكاة و أدوات رقابة نشاطه	18
المبحث الثاني:الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة.....	20
المطلب الأول : الدور الاقتصاد للزكاة.....	20
المطلب الثاني: أثر الزكاة على السياسة النقدية.....	23
المطلب الثالث: الدور الاجتماعي للزكاة.....	24
المبحث الثالث: الزكاة و طرق تحصيلها و توزيعها في الجزائر.....	28
المطلب الأول:طرق تحصيل و توزيع الزكاة في الجزائر.....	28
المطلب الثاني: تطور حصيلة الزكاة لصالح صندوق الزكاة الجزائري.....	34
المطلب الثالث:صيغ التمويل المتاحة لاستثمار أموال الزكاة.....	36
خلاصـــــــة الفـصـل الأول :.....	38
الفصل الثاني:الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة في الجزائر.....	42
مقدمة الفصل الثاني:.....	43
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة في الجزائر.....	44
المطلب الأول:معوقات تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة.....	44
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة بصفة عامة ثم في الجزائر.....	44
المطلب الثالث: أنواع وخصائص المؤسسات الصغيرة.....	47
المطلب الرابع: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر.....	48
المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة.....	51
المطلب الأول: حسب معيار الإمكانيات.....	51

المطلب الثاني:حسب طبيعة المنتجات.....	52
المطلب الثالث:حسب طبيعة النشاط.....	53
المطلب الرابع: حسب معيار الملكية	54
المبحث الثالث:أهمية و أساليب و مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة.....	55
المطلب الأول: أهمية و عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة.....	55
المطلب الثاني: أساليب ومشاكل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	58
المطلب الثالث: أثر الزكاة في تمويل المشاريع الصغيرة.....	62
خلاصة الفصل الثاني:.....	64
الفصل الثالث:صندوق زكاة ولاية تيارت و آلية تمويل المؤسسات الصغيرة.....	65
مقدمة الفصل الثالث:.....	66
المبحث الأول : بطاقة تعريفية لصندوق الزكاة تيارت.....	67
المطلب الأول : تعريف لصندوق زكاة تيارت	68
المطلب الثاني: تسيير صندوق الزكاة في تيارت.....	78
المطلب الثالث : مشاكل صندوق الزكاة و الحلول المقترحة.....3.....	81
المبحث الثاني:تمويل صندوق استثمار الزكاة للمؤسسات الصغيرة عن طريق القرض الحسن	81
المطلب الأول: القرض الحسن و صندوق الزكاة.....	84
المطلب الثاني: مراحل الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة (القرض الحسن)	86
المطلب الثالث :أنواع التمويلات المعتمدة لدى صندوق استثمار أموال الزكاة.....	91
المطلب الرابع: مخاطر القرض الحسن وبعض الحلول المقترحة لها.....	93
المبحث الثالث: آفاق صندوق الزكاة الجزائري.....	93
المطلب الأول: برنامج تفعيل صندوق الزكاة الجزائري.....	95
المطلب الثاني:إنجازات صندوق الزكاة الجزائري.....	94
المطلب الثالث:آفاق صندوق الزكاة الجزائري.....	96
خلاصة الفصل الثالث :.....	97
الخاتمة العامة.....	102
المراجع.....	108
الملاحق.....	

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نسب توزيع الزكاة في الجزائر	31
(1-2)	حصيلة توزيع الزكاة في الجزائر في الفترة 2004-2017	31
(1-3)	تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-2017	33
(1-4)	مداخيل الزكاة من 2004 إلى 2013	34
(1-5)	التوزيع النسبي لمصادر الزكاة	34
(1-6)	تنامي حصيلة الزكاة في الجزائر في الفترة 2004 - 2015	35
(2-1)	تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة	45
(2-2)	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	46
(2-3)	تطور PME حسب قطاع النشاط	50
(3-1)	حصيلة زكاة المال في ولاية تيارت من 2011 إلى 2019	70
(3-2)	تقسيمات حصيلة نسبة زكاة المال	72
(3-3)	تطور حجم الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة الوطني خلال الفترة:، 2004-2012	73
(3-4)	توزيع أموال صندوق الزكاة الجزائري سنة 2012	73
(3-5)	عدد العائلات المستفيدة ومبلغ الاستهلاك للمستفيدين من صندوق الزكاة في ولاية تيارت من 2011- 2019.	74
(3-6)	حصيلة زكاة الفطر من 2017 إلى 2018	75
(3-7)	عائلات مستفيدة من صرف زكاة الفطر 2017 و2018	76
(3-8)	تقرير مفصل حول زكاتي المال و الفطر لولاية تيارت	77
(3-9)	يوضح المشاريع ذات الأولوية في التمويل بصيغة القرض الحسن.	84
(3-10)	يوضح عدد المستفيدين من القروض الحسنة الممنوحة من سنة 2004 إلى غاية سبتمبر 2014	89
(3-11)	يوضح عدد المناصب الموفرة من القروض الحسنة .	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة	14
(1-2)	اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة	16
(1-3)	اللجنة الولائية لصندوق الزكاة	17
(1-4)	أثر فريضة الزكاة على دالة الإستهلاك	21
(1-5)	أثر الزكاة على الأموال المكتنزة	22
(1-6)	منحنى بياني يبين حصيلة الزكاة في الفترة 2004-2015	35
(3-1)	حصيلة زكاة المال في ولاية تيارت من 2011- 2019.	71

المقدمة العامة

تعتبر الزكاة موردا تمويليا إضافة لكونها عبادة، فهي من أهم العبادات ذات الطابع المالي الخالص، ومن هنا يأتي دورها المزدوج كعبادة وأداة تنموية يقدمها الاقتصاد الإسلامي علاجا لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل، وبيان مدى تغيب هذه الأداة التمويلية المنتظمة وافرة الحصيلة التي لا يوجد لها مثيل في أي من الاقتصاديات الوضعية عن واقع المسلمين، وفعالية مساهمتها في حل جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نعاني منها، إذا استخدمنا هذا النظام بطريقة صحيحة موافقة للشريعة الإسلامية، فالزكاة هي عماد السياسة المالية في الإسلام، جاءت لتحارب الاكتناز وتشجع الاستثمار وتحارب الفقر من خلال إيجاد مشاريع إنتاجية للتشغيل وتوفير الحاجات الأساسية. وكذلك فإن الزكاة لها مساهمتها في عملية التنمية من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم وتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعتبر الأرضية اللازمة لأي عملية تنمية اقتصادية.

كما ترتكز مجمل الدول عند تعزيز مكانتها الإقتصادية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الرهان على كفاءتها و مساهمتها في التنمية الإقتصادية و خلق القيمة المضافة على الصعيد الاقتصادي من خلال خلق فرص استثمار حقيقية من شأنها الحد من الفقر و التقليل من البطالة, و في الغالب تتأثر هته المؤسسات بمحيطها المتميز بالسرعة و التغير لاسيما العولمة و حدة المنافسة و التطور التكنولوجي لذلك تجدها دائما ما تسعى إلى إستغلال مواردها الاستغلال الأمثل و البحث عن موارد جديدة .

و تعتبر الزكاة من أهم الموارد التي التفت إليها الاقتصاديون الإسلاميون المعاصرون الذين رؤوا في الزكاة موردا هاما لابد من استغلاله في المجتمعات المسلمة والبحث عن آلية و الطرق السليمة في تسييره جمعا و توزيعا تمويلا. و كما هو معلوم للزكاة مكانة عظيمة في الإسلام فهي أحد أهم أركانه و تتجلى أهميتها لما لها من دور اقتصادي و اجتماعي متمثلة في محاولة إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل و القضاء على البطالة و الفقر و خلق فرص العمل.فهي أحد أنجع سياسات الاقتصاد الإسلامي في معالجة العديد من المشاكل منها استثمار جزء من مواردها الذي ينمي القدرة الإقتصادية في إيجاد فرص استثمارية و إعادة تدوير الدخول و محاربة الاكتناز كما لا يمكن إنكار دورها في بعث روح التكافل الاجتماعي الذي أصبح أحد متطلبات علم الاقتصاد الحديث. و نظرا لهذا الدور المتميز بادرت معظم الدول الإسلامية إلى إقامة عدة تنظيمات مؤسساتية لها من أجل وضع أطر تنظيمية متطورة لتسييرها.

و لعل تجربة الجزائر تعتبر من التجارب الحديثة في إعادة بعث الزكاة بصفة مؤسساتية من خلال تنظيم هذه الفريضة الربانية جمعا و توزيعا من خلال إنشاء صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و الذي كان يهدف إلى تحقيق التنمية.

أولا: إشكالية الدراسة:

و لمعرفة آلية عمل صندوق الزكاة و مساهمته في التنمية الإقتصادية من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يسهم صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما الهدف الرئيسي من إنشاء صندوق الزكاة؟.
- هل تعتبر الزكاة مصدرا تمويليا دائما له آثار على الاقتصاد؟.
- ما هي الانعكاسات الإيجابية بتركيز أموال الزكاة على المؤسسات المتوسطة و الصغير؟.
- ما هي الإستراتيجية اللازمة لاستقطاب و التسيير الأمثل لأموال الزكاة؟.

ثانيا: الفرضيات:

بناء على التساؤلات السابقة يمكن استنتاج الفرضيات التالية :

- صندوق الزكاة مؤسسة اجتماعية خيرية تهدف إلى إحياء و إستغلال فريضة الزكاة و مكانتها في نفوس المسلمين لتحقيق التكافل و التلاحم الاجتماعي من خلال محاولة إعادة توزيع الثروة و الدخول.
- تعتبر الزكاة موردا هاما لقداستها في المجتمع الجزائري, يجب استغلاله من خلال كسب ثقة المزكين عن طريق الشفافية و المصداقية المتمثلة في شرح و إيصال المعلومات الدقيقة لكافة الناس حول آليات جمع الزكاة و توزيعها و طرق تسييرها.
- تعتمد الإقتصادات الحديثة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من القدرة على خلق فرص استثمار جديدة و مناصب شغل دائمة و الحد من الفقر.
- أهم عنصر ترتكز عليه إستراتيجية تسيير أموال الزكاة هي وضع أدوات رقابية مستقلة فعالة منوطة بحماية أموال المزكين لضمان المصداقية التي من شأنها الرفع من مدخول أموال الزكاة أو على الأقل استقراره.

ثالثا: أسباب و دوافع اختيار الموضوع :

تتمحور أسباب اختيار هذا الموضوع من خلال ما يلي :

- الزكاة فريضة من فرائض الإسلام و موردا مالي مهم غير مستغل في مجتمعنا ما دفعنا إلى البحث في طرق استغلاله بالإقتداء بالدول الأخرى التي نجحت في استثماره كماليزيا و قطر و السودان...
- الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تلعبه الزكاة.
- معرفة مدى نجاعة و نجاح صندوق الزكاة الجزائري في محاربة البطالة و الفقر لدى فئة الشباب خاصة .

رابعا: أهمية الدراسة :

تحتل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي و هذا نتيجة للتغيرات الجذرية التي يشهدها المجتمع الجزائري, و تكمن أهمية الدراسة في إيجاد آلية جديدة للتمويل كانت لا تخضع للصفة التنظيمية من طرف الحكومة الجزائرية بالرغم من أنها أحد أهم مصادر التمويل خاصة في الاقتصاد الإسلامي .

و تتزايد أهمية الدراسة أكثر كون أن الاقتصاد الجزائري سيتحصل على مصدر مالي جديد لا يثقل كاهل الخزينة العمومية و ذلك في إطار تنظيمي سيعود بالنفع على مختلف شرائح المجتمع.

خامسا: أهداف الدراسة :

سنحاول في هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف نلخصها في النقاط التالية:

- إعطاء عموميات و مفاهيم نظرية حول الزكاة
- تسليط الضوء على صندوق الزكاة الجزائري و آليات تسييره و الرقابة عليه
- دور الزكاة الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها على السياسة النقدية في الجزائر.
- إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية.
- تبيان نتائج تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق صندوق الزكاة .

سادســـا: حـــدود الدراســـة:

سعيا منا لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين لهذا البحث:

- **الإطار المكاني** :تمت الدراسة في مديرية االشؤون الدينية لولاية تيارت
- **الإطار الزماني** :تم تحديد الدراسة مابين: .2004 إلى 2018

سابعا: الدراسات السابقة :

- عزوز أحمد ، تقييم تجارب نظام إلزامية الزكاة في محاربة الفقر ، دراسة حالة بعض الدول الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص نقود، مالية و بنوك ،جامعة سعد دحلب البليدة 2008/2007 و يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور التنموي لصندوق الزكاة الجزائري من خلال مساهمته في الحد و التخفيف من الفقر كما يشير إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على تفعيل دور الزكاة و كانت صياغة الإشكالية على النحو التالي : **ما هو الدور التنموي لصندوق الزكاة و إلى أي مدى ساهم في الحد و التخفيف من القفر؟** و كانت النتائج المتوصل إليها:
  - تعمل الزكاة على توفير حد الكفاية من الاحتياجات الأساسية لكل محتاج، و بالتالي تعتبر ضمانا اجتماعي للأفراد.
  - تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.
  - تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي من خلال القروض.
  - يساهم صندوق الزكاة في الحد من الفقر
- كمال رزيق ، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3 ، 2001 و التي تناول فيها الباحث السبل الناجعة لاستغلال صندوق الزكاة في الجزائر و تمحورت الإشكالية حول **ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في إرساء التكافل الاجتماعي؟** و لقد خلص البحث إلى النتائج التالية :
  - إن الزكاة تؤدي زيادة الحافز لاستثمار في الاقتصاد الإسلامي أكثر منه في الاقتصاديات الأخرى.
  - تساهم الزكاة في تحقيق التنمية المتوازنة للنفس الإنسانية لأفراد المجتمع (دافعيها ومتلقيها) من خلال تطهير النفس البشرية من أمراض البخل والطمع والحسد وغرس أخلاق الخير والفضيلة مكانها.
  - تساهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البيئة الإسلامية من خلال محاربة الاكتناز وتشجيع الإنفاق وخصوصا الإنفاق الاستثماري .
  - تساهم الزكاة في تحقيق مناخ اجتماعي وسياسي مستقر وذلك بتخفيض معدلات الفقر والحد من التفاوت في توزيع الأجور بين أفراد المجتمع الواحد.
- حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ضل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3 ، 2010 – 2011 حيث عالج هذا الموضوع الإشكالية التالية

- **ما مدى إمكانية مكافحة الفقر اجتماعيا في ظل تطبيق أسس ومبادئ التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية**، وما هو دور الزكاة بصفة عامة وصندوق الزكاة الجزائري بصفة خاصة في ذلك .؟ والفصل الرابع إلى بالنتائج المتوصل إليها بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث توصل إلى أن الزكاة فريضة يجب أداؤها والمحافظة عليها، بأن توضع في يد الله قبل أن توضع في مؤسسة الزكاة، وهي تنمية حسية للمال ويجب إعطاؤها مكانتها في البحث العلمي من خلال تدريسها والحث عليها في المدارس والجامعات ، لإرساء مبدأ الأخوة والمساواة بين أفراد المجتمع المسلم.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

أهم صعوبات الدراسة قلة المراجع الناجمة عن قلة المهتمين بهذا المصدر التمويلي , بالإضافة إلى شح المعلومات و الإحصائيات الرقمية لصندوق الزكاة الجزائري . و صعوبة الحصول عليها إن وجدت بالإضافة إلى ضيق الوقت الذي تسبب فيه حراك 22 فيفري من خلال غلق الطلبة للمكتبة مما صعب عملية الحصول على المراجع. ونقص المراجع الحديثة الملمة بالاستثمار الأمثل لهذا المصدر التمويلي .

تاسعا: المنهجية المتبعة:

- اعتمدنا في معالجتنا لهذا الموضع المنهج الوصفي و ذلك من خلال عرض كل ما يتعلق بالمفاهيم العامة للزكاة و صندوق الزكاة الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دور الزكاة في تمويلها .....إلخ
- كما اعتمدنا المنهج الإحصائي و يتجلى ذلك من خلال قيامنا بدراسة حالة متمثلة في صندوق الزكاة لولاية تيارت من خلال المعطيات الإحصائية لأموال الزكاة المحصلة و الموزعة و كذا عدد المستفيدين من الصندوق عبر فترة زمنية محددة.
- و استعملنا المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى الآلية التي يتم من خلالها تسيير أموال الزكاة جمعا و توزيعا و محاولة إعطاء تفسيرات لتطورات الزكاة من ناحية الحجم المجموع و عدد الأفراد و المؤسسات المستفيدة من ذلك من خلال العرض التاريخي لذلك.

عاشرا: محتوى الدراسة :

قمنا بالإطلاع على ما تيسر من مصادر أولية و ثانوية، وحاولنا صياغة العبارات بشكل بسيط وسهل، وتجميع المعلومة من عدة مراجع ثم صياغتها بطريقة سلسة قدر الإمكان و انبثقت هته الخطة البحثية.

الفصل الأول : و الذي ركزنا فيه على المعطيات المتعلقة بجانب الزكاة و صندوق الزكاة الجزائري حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول حول المفاهيم العامة للزكاة حيث قمنا بدراسة صندوق الزكاة الجزائري من حيث النشأة و

الأهمية و طرق التسيير و الرقابة , أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدور الاقتصادي و الاجتماعي و المبحث الثالث فقمنا بدراسة طرق تحصيل أموال الزكاة في الجزائر.

أما الفصل الثاني :قمنا بدراسة المؤسسات الصغيرة حيث تعرفنا على المؤسسات الصغيرة من حيث التعاريف و المفاهيم الدولية و المؤسساتية لها و التصانيف و المعايير المختلفة لها كما تطرقنا إلى الدور الذي تلعبه في رفع التنمية الاقتصادية

و الأهمية البالغة لها خاصة في الدول النامية.

الفصل الثالث: صندوق زكاة تيارت و آلية تمويل المؤسسات الصغيرة عن طريق القرض الحسن الذي قمنا فيه بمحاولة معرفة الآليات و الكيفيات التي يتم فيها تسيير الصندوق و الطرق القانونية التي من خلالها يمكنه تمويل المؤسسات الصغيرة و التطرق للقفزة النوعية التي حققها هذا الصندوق في مجال التنمية المحلية من خلال محاولة عرض إحصائي للتجارب الناجحة للمستفيدين.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لصندوق الزكاة الجزائري و دوره الاقتصادي و الاجتماعي

مقدمة الفصل :

تلعب الزكاة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي بالإضافة إلى كونها عبادة مالية هي نظام بحد ذاته يؤدي في حالة الالتزام بمقوماته و تشريعاته إلى مخرجات إيجابية عديدة على كل من متغيرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء.وهذا ما تأكد من خلال تجارب تطبيقية لبعض الدول كماليزيا و السودان و قطر و التي تتميز بالطابع الإلزامي في عملية تحصيل أموال الزكاة ,و تجربة صندوق الزكاة الجزائري الذي يعتمد على الطابع التطوعي.

و عليه تناولنا دراستنا هته في هذا القسم وفق التقسيم الآتي :

المبحث الأول :الزكاة و صندوق الزكاة الجزائري

المبحث الثاني :الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة

المبحث الثالث : الزكاة و طرق تحصيلها و توزيعها في الجزائر.

المبحث الأول :الزكاة و صندوق الزكاة الجزائري

المطلب الأول: ماهية للزكاة وحكمها و مبادئها

تعتبر الزكاة أداة من أدوات التكافل الاجتماعي باعتبارها وسيلة أساسية لإعادة توزيع الدخل في النظام الإسلامي و لضمان إستمراريتها و الدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد الأركان التي يقوم عليها الدين ،حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية أو الأهواء الشخصية و هي بهذا تتميز بالاستمرارية و عدم الانقطاع لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند استيفاء شروطه.

أولا: ماهية الزكاة لغة و شرعًا (الاصطلاح) و اقتصاديا

1-1-تعريف الزكاة لغة: الزيادة و النماء فكل شيء زاد عددا أو نما حجما فإنه يقال له زكاة، فيقال زكى الزرع إذا نمى و طاب[1].و هو التطهير و النماء، قال تعالى﴿قد أفلح من زكاها﴾[2].أي طهرها من الأدناس،

وقد تطلق الزكاة أو يراد بها الطهارة، و النماء و البركة[3]،حيث وردت بمعنى الطهارة في قوله تعالى﴿قد أفلح من تزكى﴾[4]

أي تطهر.

1-2 اصطلاحا(شرعا):"التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة "[5].

يطبق على أداء حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص و يعتبر في وجوبه الحول والنصاب.

1-3 : التعريف الاقتصادي للزكاة

تعرف بأنها فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد بصفة نهائية دون أن يقابله نفع معين،تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول و تستخدمها لتغطية المصارف الثمانية المذكورة في القرآن الكريم و الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للإسلام[6].

ثانيا : حكم الزكاة

الزكاة فرض عين على كل مسلم توفرت فيه شروط وجوبها [7]،و استدل على وجوبها بأدلة كثيرة من القرآن العظيم، و السنة النبوية الشريفة و إجماع العلماء و نذكر منها :[8]

---

[1].محمد بن صالح العثيمين،**الجامع لفتاوى الزكاة ،اصطلاحات الفنون**،دار البيان العربي ،الأزهر، القاهرة،2006،ص7.

[2].سورة الشمس الآية 09.

3.ابن منظور، **لسان العرب**،باب الزاي ،دار المعارف، القاهرة ط1،ص1849

[4].سورة الأعلى الآية 14.

[5].محمد بن صالح العثيمين ،مرجع سبق ذكره ، ص7.

[6].غازي عناية،**الزكاة و الضريبة** ،دار إحياء العلوم،بيروت،1995،ص21

[7].شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، **الذخيرة** تحقيق محمد بوخبزة ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،ج3،ط1 ،1994 ،ص7

[8]

2-1 من القرآن العظيم: وردت في الذكر الحكيم آيات كثيرة تدل على وجوبها من بينها على سبيل الذكر لا الحصر.

1-قال تعالى:﴿**و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة و اركعوا مع الراكعين**﴾[9]،و ذلك دفع الزكاة إلى النبي ص ليوزعها على مستحقيها، و هي فريضة واجبة لا تنفع الأعمال إلا بها[10].

قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله إن الله بما تعملون بصير﴾ (البقرة: 110).

قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾ (البقرة:267)

قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (التوبة:103).

قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون﴾ (النور:56).

قوله تعالى: ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ (المعارج:24-25) .

قوله تعالى: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾ (البينة:5). والآيات في وجوب الزكاة كثيرة، وفيما ذكر كفاية.

2-2 :الأدلة من السنة النبوية:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان" رواه البخاري ومسلم.

وفي لفظ لمسلم. "وصيام رمضان والحج" بتقديم الصيام على الحج وقال: هكذا سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الرواية أنسب للترتيب لأن فرض الصوم متقدم على فرض الحج.

ثالثا : مبادئ و خصائص الزكاة

الزكاة إحدى أنواع الأموال التي توضع في بيت مال المسلمين، لها خصائص و عناصر تميزها عن أي من هذه الأموال مشكلة لموارد الدولة المالية و من هذا نلخص هذه المبادئ و الخصائص في :

[9].سورة البقرة، الآية 43

10.بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار بن حزم ،بيروت ، لبنان، ط1 ،2000، ص380

3-1-النمو و التجدد السنوي:

إن حصيلة الزكاة تنمو و تتزايد مع نمو النشاط الاقتصادي، و لا شك أن تجدد سنويا مما يجعل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية تتميز بالثبات و الاستقرار.

3-2 عدالة الزكاة : الزكاة هي أعدل اقتطاع مالي يمكن أن يكون في أي نظام مالي تستخدمه الحكومات ،حيث أنها تتناسب مع مقدرة المكلف بالدفع ،فلا تدفع إلا من ظهر غني ، كما أن الطرق الشرعية في تقدير الأوعية الخاضعة للزكاة تجعلها تعكس المركز المالي الحقيقي المكلف، ووضوح تشريع الزكاة بالنسبة للمكلف ووضوح الهدف الذي فرضت من أجله ، و ملائمة أساليب تحصيلها من ناحية التوقيت أو الدفع يجعل عبء الزكاة مقبولا ماديا و نفسيا.

3-3 اعتدال معدلات الزكاة:

تتراوح نسب اقتطاع الزكاة من الوعاء الذي تجب فيه بين 2.5 % إلى 20 % فمثلا يبلغ معدل النقود و الذهب و الفضة و عروض التجارة و إيرادات المستغلات العقارية و الدخول المستفادة نسبة 2.5% من قيمة الوعاء ،في حين نجد معدل الزكاة يرتفع في الإنتاج الزراعي بحيث يكون ما بين 5% إلى 10% حسب تكاليف الإنتاج المستخدمة في إنتاج الوعاء، و لا يتجاوز معدل الزكاة نسبة 20% في وعاء إنتاج السمك لذا نجد أن هذا التباين في معدلات الزكاة حسب كل وعاء.

3-4 اتساع و تنوع الوعاء الخاضع للزكاة:

تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء سواء كانت قابلة للنماء حقيقة أو تقديرية وعاءا خاضعا للزكاة بشروط معينة.

المطلب الثاني: نشأة و تنظيم صندوق الزكاة الجزائري

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا و صرفا،في إطار أحكام الشريعة الإسلامية و القوانين الساري العمل بها في مجال الشريعة الإسلامية ، و لقد تم تأسيسه في الجزائر سنة 2003 تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و تحت رقابتها ، و يقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة في المجتمع كالأئمة و لجان الأحياء و ذوي البر و الإحسان و كانت الانطلاقة بولايتي عنابة و سيدي بلعباس ،حيث لا تقبل الزكاة نقدا ووفق هذه الطريقة و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن[11]

[11].بلمول فيصل ،بوطالب ابراهيم"**دور صندوق الجزائر في محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر**"مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة و طرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة البليدة يومي 18-19 جوان 2012 ، ص 11

أولا: النشأة: فكرة إنشاء صندوق الزكاة الجزائري مرت بعدة مراحل و كانت على النحو التالي [12]:

المرحلة الأولى :مرحلة اللقاءات الأولية و كانت سنة 2002 حيث تم تأسيس لجنة مشكلة من ممثلي القطاعات التالية

01- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف
02- جامعة البليدة، جامعة الجزائر،جامعة سطيف.
03- المعهد الجمركي و الجبائي الجزائري – التونسي

و كان عدد أعضاء هذه اللجنة 10 أشخاص برئاسة معالي وزير الشؤون الدينية و الأوقاف ، و عقدت هذه اللجنة لقاءين على مستوى الوزارة و تمحورت النقاشات حول النقاط التالية :

- شكل تنظيم جمع الزكاة - شكل تنظيم صرف الزكاة – الأساليب لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة
- تحضير الأرضية اللازمة لإنشاء صندوق الزكاة أو مؤسسة الزكاة

المرحلة الثانية : ورشة تفعيل الزكاة ، خلال هذه المرحلة تم عقد ورشة لتفعيل صندوق الزكاة بجامعة البليدة ، و كان ذلك على مستوى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير يومي 07-08 جويلية 2002 و بحضور نفس اللجنة الأولى و تم الاتفاق على ما يلي :

- إنشاء هيكلة الصندوق على المستوى القاعدي و الولائي ثم الوطني .
- تحديد مهام كل هيكل من هياكل الصندوق.
- تكليف جامعة البليدة بإعداد دليل المزكي و دليل المستحقين.

المرحلة الثالث:اللقاءات الأخيرة و ضبط المشروع[13]

تميزت هته المرحلة التي عقدت على مستوى وزارة الشؤون الدينية و ذلك بحضور ممثلي عن وزارة الشؤون الدينية، جامعة البليدة، وزارة التضامن، وزارة المالية، وزارة البريد و المواصلات.

الهدف من هذه اللقاءات هو ضبط علاقة الصندوق بهذه الوزارات سواء تعلق الأمر بعملية جمع الزكاة أو توزيعها، و مدى مساهمة هذه الوزارات في إنجاح الصندوق ، و بالتالي تم إنشاء حسابات بريدية بكل ولاية وواحد وطني،و ساهمت وزارة التضامن في عملية تحديد المستحقين للزكاة.

[12].محمد بوجحلة، **محاسبة الزكاة : حالة صندوق الزكاة الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال ،جامعة سعد دحلب ، البليدة الجزائر،2006،ص،ص،47،46

[13]. محمد بوجحلة، مرجع سبق ذكره ص46 ،ص47

المرحلة الرابعة : تنصيب اللجان الولائية

بعد إنشاء الصندوق تم الانطلاق في مرحلة تنصيب لجان الزكاة الولائية و تم اختيار ولايتين نموذجيتين عنابة و سيدي بلعباس و من ثم تم تنصيب اللجان في باقي الولايات

المرحلة الخامسة:التغطية الإعلامية للمشروع

في هذه المرحلة بدأت عملية الإعلان للمشروع و التعريف بصندوق الزكاة الجزائري و عمله و تعزيز ثقة الناس فيه، و إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، و كان ذلك عبر وسائل الإعلام المرئية و السمعية ،وبغية دفع هذا المشروع إلى الوجود و بهدف الاستفادة من تجارب الدول الأخرى تم عقد الملتقى الدولي الأول حول مؤسسة الزكاة في الوطن العربي بالجزائر يومي 10-11 جويلية 2004 بهدف دعم تجربة صندوق الزكاة الجزائري و دراسة تجارب الدول العربية و مدى إمكانية الاستفادة منها حيث شارك في الملتقى حوالي 500 مختص من مختلف الدول العربية بالإضافة إلى عدة جامعات و من أهم التوصيات التي خرج بها الملتقى :

- ضرورة العمل على سن منظومة قانونية تحكم ضبط سير عملية الزكاة و تحفيزها.
- نشر فقه الزكاة في المجتمع الجزائري عن طريق الدعاية الإعلامية ووسائل الاتصال الحديثة المسموعة و المقروءة.
- العمل على نشر الحصيلة المالية بشكل منظم للصندوق .
- العمل على توزيع أموال الزكاة المحصلة لتكون رافدا سنويا لاحتياجات المستحقين .
- العمل على دعم جهود العلماء لدراسة القضايا الفقهية الاقتصادية التي تحتاج إلى أجوبة عاجلة

ثانيا: تنظيم صندوق الزكاة[14]

- يقع صندوق الزكاة الجزائري تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها، ويسيره المجتمع من خلال القوى العاملة فيه، كما يقوم الصندوق بتحصيل الزكاة وصرفها من خلال الحوالات ولا يتعامل مع السيولة بتاتا، وفيما يتعلق بصرف الزكاة فإنه يتم عن طريق محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين وتضبطها اللجنة الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- كما عملت وزارة الشؤون الدينية على تخصيص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار من خلال مساعدة صغار المستثمرين من ذوي المهن وخرجي الجامعات، كما أن الزكاة التي يتم جمعها لها الطابع المحلي بالدرجة الأولى، بمعنى أنها لا توزع إلا على أهل الولاية التي تم جمعها فيها، كما أن الاستثمار يكون محليا كذلك. أما

[14] .نشرية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004، ص 3

بالنسبة للرقابة على نشاط صندوق الزكاة، فإنه لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة وكيف تم توزيعها، وذلك من خلال:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة، أو جمعية للإطلاع على قنوات صرف الزكاة؛
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الانترنيت؛
- اعتماد نشريه صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال قسائم أو نسخ منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات

- شكل رقم (1-1) : الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة

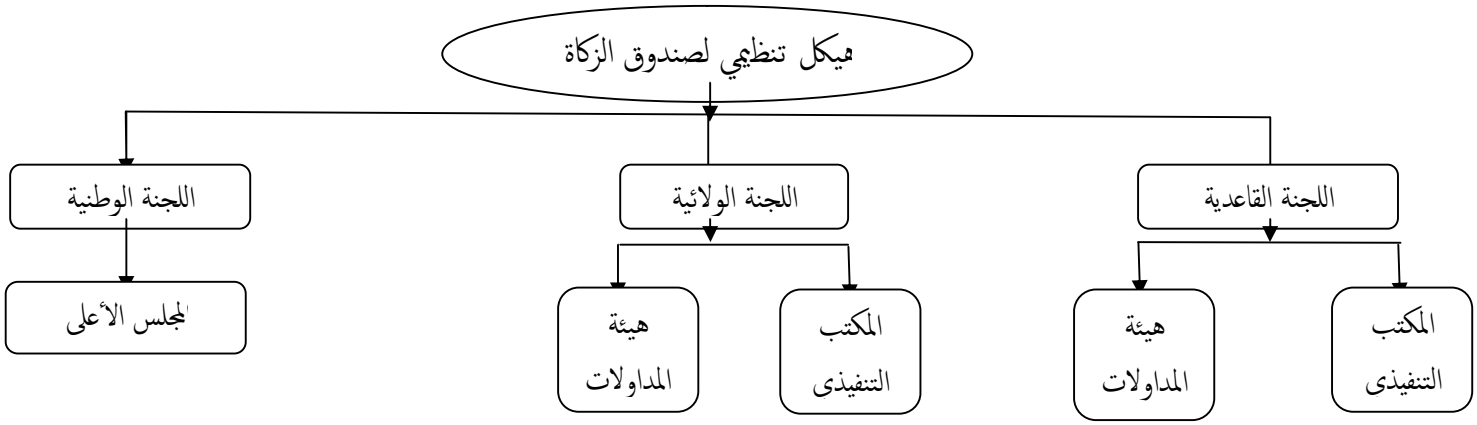

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على معطيات مديرية الشؤون الدينية

و يتم تسيير صندوق الزكاة من خلال لجانه الثلاث و المتمثلة في[15] :

1-2 اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة :

و نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ، والذي يتكون من : رئيس المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ، و الذي يتكون من : رئيس المجلس رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة ، أعضاء الهيئة الشرعية ، ممثل المجلس الأعلى ، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق ، كبار المزكين ، و فيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل

[15].نشرية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004، ص 3،4.

اللجان الولائية و توجهها ، و تختصر مهامه الأساسية في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر ،وتكون على المستوى الوطني، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق.
- النظر في المنازعات.

- جانب التنظيم و فيه :
- اللوائح.
- النظام الداخلي.
- الاستمارات.
- إنشاء الهيئات الولائية.
- إنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة.
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة.

أما فيما يخص مكونات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة فتتشكل من[16]:

المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والذي يتكون من:

- رئيس المجلس الأعلى لصندوق الزكاة.
- رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة.
- أعضاء الهيئة الشرعية.
- ممثل المجلس الإسلامي الأعلى.
- ممثل وزارة التضامن.
- ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة.
- كبار المزكين.

لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: وهذه اللجان هي كالآتي:

- لجنة التحصيل والتوزيع.
- لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات.
- لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين.
- لجنة المراجعة والرقابة.
- المكتب الوطني لصندوق الزكاة.
- مجلس الإدارة

1- موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.http://www.marw.dz تاريخ الإطلاع2019/02/20 على الساعة 10:00.

الشكل رقم (1-2) : اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة

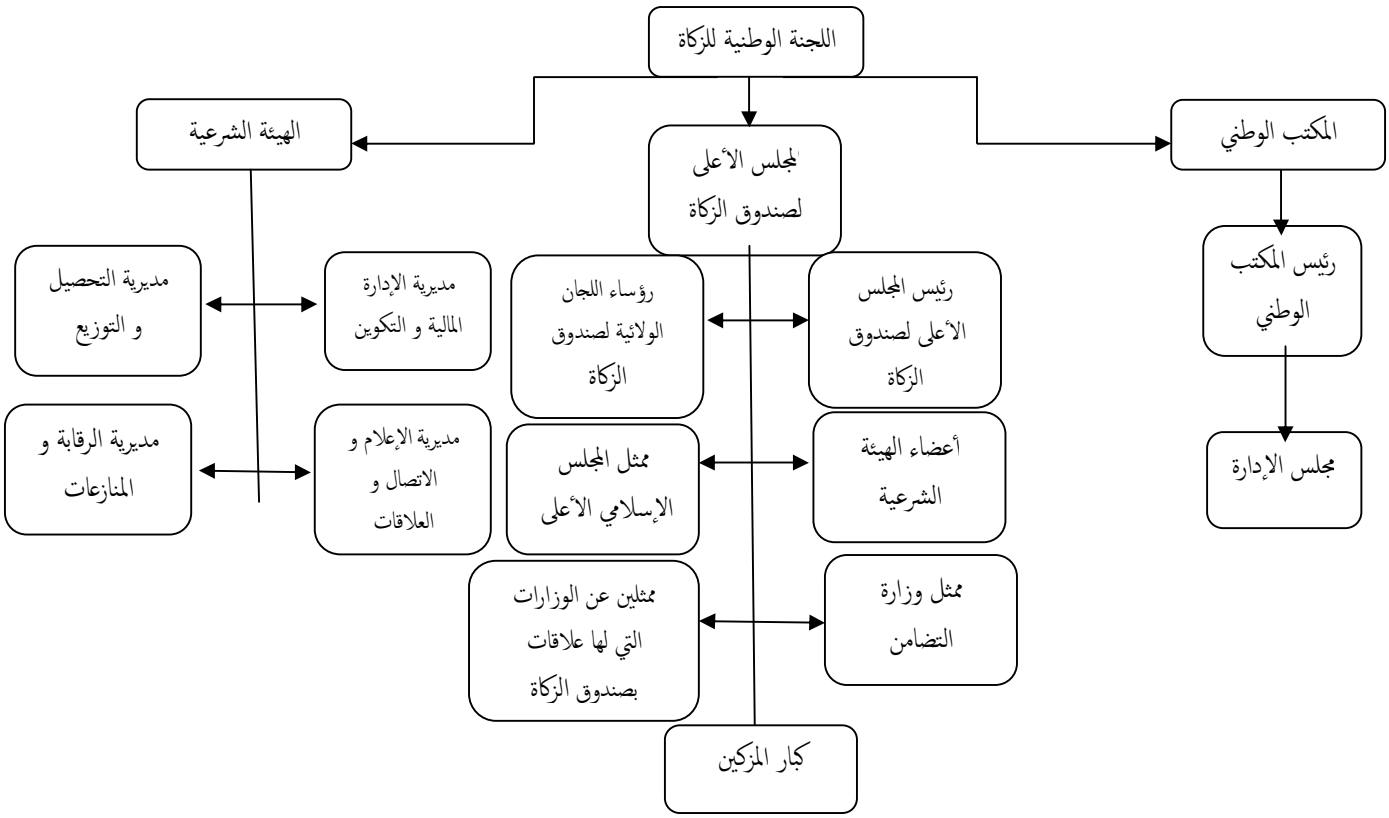

المصدر:وثيقة مقدمة من مديرية الشؤون الدينية

2-2 اللجنة الولائية لصندوق الزكاة[17]:

تكون على مستوى كل ولاية من ولايات القطر الوطني، وتتمثل مهامها في:

- تنظيم العمل من خلال إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين، ضمان تجانس العمل وتنظيم عملية التوزيع؛
- مهمة الرقابة والمتابعة؛
- مهمة التوجيه؛
- مهمة النظر في المنازعات؛
- مهمة الأمر بالصرف.

كما تتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

1-2-2 **المكتب التنفيذي**: يتشكل من العناصر التالية: رئيس المكتب الآمر بالصرف، الأمين العام وله أربعة مساعدين، وأمين المال وهو المحاسب.

1. موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.http://www.marw.dz تاريخ الإطلاع 2019/02/20 على الساعة 10:00.

2-2-2 **هيئة المداولات**: تتشكل من:

- معتمد يعينه وزير الشؤون الدينية والأوقاف وهو الآمر بالصرف؛
- إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية ومشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء إلى مكان واحد؛
- ممثلين اثنين إلى أربعة من كبار المزكين ودون الانتماء إلى مكان واحد؛
- رئيس المجلس العلمي الولائي.
- رجل قانون ممارس
- أعضاء من الفدرالية الولائية للجان المسجدية.
- رؤساء الهيئات القاعدية.
- –محاسب له خبرة بالشؤون المالية؛ اقتصادي.
- -مساعد اجتماعي؛
- اثنين إلى أربعة من أعيان الولاية.

أ. لجان هيئة المداولات الولائية: تنقسم هيئة المداولات الولائية إلى مجموعات من لجان المتابعة تتمثل في: لجنة التنظيم، لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات، لجنة التوجيه والإعلام، لجنة التوزيع والتحصيل.

الشكل رقم (1-3) : اللجنة الولاية لصندوق الزكاة

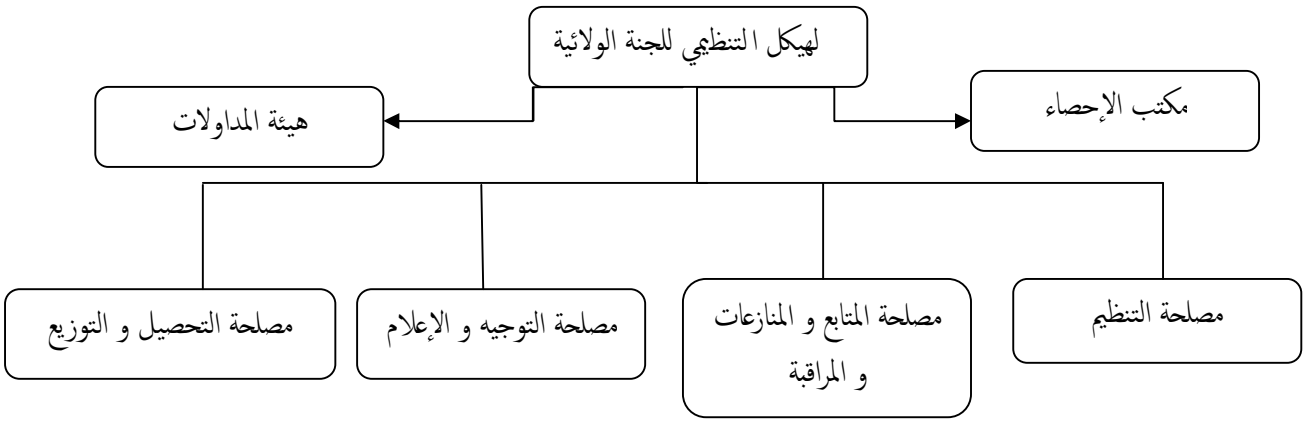

المصدر:وثيقة مقدمة من مديرية الشؤون الدينية

2-3 اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة[18]:

وتكون على مستوى كل دائرة، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- إحصاء المزكين والمستحقين؛
- التوجيه والإرشاد؛
- التحصيل وتنظيم توزيع الزكاة؛

[18]. موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية. مرجع سبق ذكره

- المتابعة.
- تحسيس المواطنين.

وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

أ. **المكتب التنفيذي:** يتكون من: رئيس المكتب التنفيذي، وأمين عام بنائبين، وأمين المال بمساعدين.

ب. **هيئة المداولات:** هي بمثابة الجمعية العامة وتتشكل من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء وممثلي الأعيان وممثلين عن المزكين.

من خلال هذا العرض لمكونات الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري، نلاحظ أنه يقوم على مبدأ الاختصاص في الوظائف وتوزيع المهام، بالإضافة إلى اعتماده الكبير على اللجنة القاعدية في تحصيل وتوزيع الزكاة.

المطلب الثالث: أهمية صندوق الزكاة و أدوات رقابة نشاطه

أولا : أهمية صندوق الزكاة

يهدف صندوق الزكاة لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:[19]

– تصحيح اعتقاد خاطئ لدي بعض الأغنياء أن قيامهم بالصدفات والتبرعات التطوعية يعنيهم عن أداء فريضة الزكاة .

– تأدية الزكاة دواء لداء الشح ونجاة من العذاب يوم الحساب.

– حفظ كرامة الفقير في أن يتحصل علي نصيبه من الزكاة عن طريق الحوالة البريدية أو إي وسيلة حضارية مناسبة.

– يساهم الصندوق في نشر ثقافة الاعتماد علي النفس بالنسبة للفقراء الذين يتوفرون علي حرفه أو قدرات معرفية ولا يجدون رأس المال الذي يمكنهم من القيام بنشاط منتج ومفيد للمجتمع.

– يساهم صندوق الزكاة في الجهود الوطني لمحاربة البطالة واستحداث مناصب شغل.

– توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو، والتلفزيون والجرائد.....الخ.

– توعية الموطنين وحثهم علي أداء فرضية الزكاة.

– مساعدة الأفراد والأسر ذات الحاجة وتقديم العون المادي والعيني لهم حسب ما تقتضيه الحالة الاجتماعية.

–طبيعة وأهمية الدور النقدي والمالي لصندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد يتراوح في بعض

---

[19].محمد بوجلال، **مداخلة بعنوان صندوق الزكاة مؤسسة دينية و اجتماعية في خدمة التنمية الوطنية**،الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة زرالدة ، الجزائر،سبتمبر 2012،ص،01 ص 02

التقديرات من2.2% إلى2% من الدخل القومي في الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من30% إلى 39%في الدول الإسلامية التي تحتوي علي ثروات معدنية وطاقية كبيرة[20]،الأمر الذي يبرز أهميتها الكبرى في المجتمعات الإسلامية كمؤسسة تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعي والثقافية،وسوف تشمل لذلك الدور على المستويات التالي[21]:

- أهمية صندوق الزكاة كأداة مالية تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي
- أهمية صندوق الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية
- أهمية صندوق الزكاة كأداة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في حالات التضخم والانكماش.
- الدور التمويلي الاستثماري للزكاة:يلعب صندوق الزكاة دور هاما علي مستوي الحركية للمشاريع الإنتاجية والخدمية الكفائية الصغيرة و المصغرة، كما تساهم في زيادة الأصول الإنتاجية وتجديدها وتطويرها من خلال التأثير في الحركية الاستثمارية الكفائية. وسوف تشمل لذلك الدور علي المستويات التالية :
- أهمية صندوق الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية الخاصة والعامة.
- أهمية صندوق الزكاة على مستوى ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية.
- أهمية صندوق الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب الكفائية الخاصة و العامة.

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق[22]:التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام

وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة

نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت

اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد

لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

---

[20].عبد الله طاهر،**حصيلة الزكاة و تنمية الزكاة**،ندوة موارد الدول المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الأولى،1989،ص262.

[21].صالح صالحي ،**مداخلة بعنوان تطوير الدور التمويلي و الاستثماري و الاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الإقتصادات الحديثة**،الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة،زرالدة ،الجزائر،سبتمبر ،2012،ص2

[22]. موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف http://www.marw.dzl تاريخ الإطلاع 2019/04/21 على الساعة 19:00

المبحث الثاني:الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة

المطلب الأول : الدور الإقتصادي للزكاة

إن الخصائص التي تتميز بها الزكاة تجعلها تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك راجع إلى لامتدادها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية بالتأثير المباشر وغير المباشر ووضع القواعد للتخطيط الاجتماعي وإشباع تلك الاحتياجات بتوزيع الزكاة عليها حسب أهميتها،لكل منها فهي من أعدل الجبايات المالية اعتدالا و اتزانا ، و ينتج عن تطبيقها آثار متعددة يمكن ملاحظتها على الشخص المزكي و على الشخص الآخذ للزكاة.

كما تساعد الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم بصورة فاعلة عن طريق زيادة الإنتاج و الاستثمار و التوظيف في الاقتصاد الوطني ، و ذلك بسبب الدوافع الإيمانية القوية ، باعتبار الزكاة واجبا دينية و أداة لإعادة توزيع الدخل ، و أيضا عن طريق مساهمتها في محاربة مشكلات البطالة و التضخم، و من خلال تدعيمها للتماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد

أولا: تمويل المشاريع الإنتاجية

استغلال حصيلة الزكاة في إقامة المشاريع الكبرى كالمصانع و المحلات التجارية يتم فيها تشغيل عدد معتبر من العمال، و منه المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة بتوجيه حصيلة الزكاة إلى إنشاء المشاريع الإنتاجية، و يكون لمستحقي الزكاة الحق المعلوم في عائد العملية الإنتاجية و ناتج النشاط الاقتصادي يكون على قدم المساواة كشركاء مع أصحاب عوامل الإنتاج[23] .

ثانيا: أثر الزكاة على الاستهلاك

إن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الدخل، وذلك أن نفقات الزكاة، كالنفقات على الفقراء و المساكين و العاملين عليها، و في الرقاب، و الغارمين، و ابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة ،تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائما إلى إشباع رغباتهم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، في المدى القصير هذا ما يؤدي إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع24.

---

[23].سيد محمد عبد الوهاب ،**دور الزكاة و الضرائب في مواجهة مشكلة البطالة**،ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية،الجزء الثاني،جامعة الأزهر،جويلية 2001، ص23

24. د. غازي عناية، الزكاة و الضريبة، مرجع سبق ذكره ص276

و بذلك سوف توجه الزكاة إلى طائفة من المجتمع يزيد عنده الميل الحدي للاستهلاك ، و هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية و زيادة الإنتاج في مختلف مجالاته مع ارتفاع مستويات التشغيل. و قرار الاستهلاك و الميل إليه لا يمكن أن يتخذ سوى سبيلين اثنين هما: الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري.

فالسبيل الأول و هو الإنفاق الاستهلاكي أي الإنفاق لإشباع الحاجات الأساسية يجب أن يتقيد بالاعتدال و يبتعد عن الإسراف ُ ذلك لقول المولى عزك وجل: ﴿يَا بَنِي آَدَمَ ُخذواْ زِينَتَكم عِندَ ُكل مْسجد وُكلوا و اشَربُواْ وَلاَ تُسرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يحب الْمسرِفِين﴾[25].

أما السبيل الثاني وهو الإنفاق الاستثماري، أي التوجه إلى توظيف المال الزائد والمتبقي بعد الإنفاق الاستهلاكي للحاجات الأساسية إلى العمليات الاستثمارية، وهذا السبيل أو التوجه تابع من خلال التخوف الناتج عن فعل الزكاة على المال الكائن المعطل، باعتباره سيزكى منه كل عام.

الشكل رقم (1-4): أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك

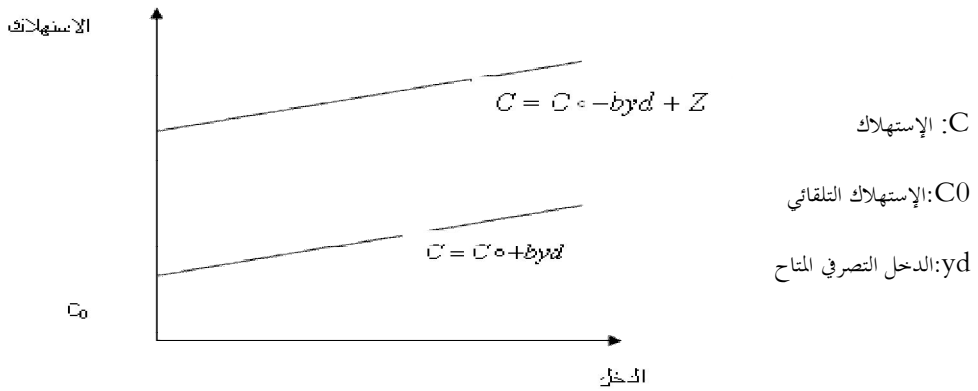

المصدر: موسى كاسحي، دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مقال بمجلة الشريعة و الإقتصاد، العدد 11 ،2017،ص10

ثالثا-أثر الزكاة على الادخار

إن تطبيق فريضة الزكاة يجعل الثروة لا تستطيع أن تمر إلا من خلال قناتين وحيدتين، هما قناة الإنفاق على رفاه وصلاح المجتمع، وقناة الاستثمار في النشاط الاقتصادي، فلا مجال في الاقتصاد الإسلامي للاكتناز، ويدعم ذلك إلغاء سعر الفائدة، مما يجعل الادخار مساو للاستثمار، فيتحول الادخار إلى استثمار.كما ينخفض تفضيل السيولة إلى أقل مستوى ممكن له، وفي ذلك زيادة في الطلب الاستثماري كما يزداد بالتالي الطلب الكلي في المجتمع باستمرار من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي لمصارف الزكاة الذي يتيح فرصا مواتية للاستثمار المربح، وزيادة الإنتاج، ويدعمه نمو السكان والاتجاه إلى مستويات فنية أفضل في المجال الإنتاجي.

[25]. الآية 67 من سورة الفرقان .

وعلى ذلك فإن تطبيق فريضة الزكاة يقلل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار، ويجنب الاقتصاد الإسلامي ما يترتب على هذا الوضع من دورات اقتصادية تضّر بمستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال دفع الأموال المجمدة إلى مجالات لاستثمار والتنمية، وذلك لأجل المحافظة على المال حتى لا تأكله الزكاة نهائياً أو تنقص من نصابه،هذا الأخير الذي في حالة انخفاضه يلعب دوراً في تنشيط الطاقة الكامنة إلى المساهمة في العمليات الإنتاجية والحركة الاقتصادية والاجتماعية.

فالزكاة تمثل إنقاصا تدريجيا للأموال المكتنزة القابلة للنماء حيث أن اقتطاع 2.5% من الأموال التي تتجاوز النصاب يدي إلى استقطاع 10% من الأموال المكتنزة في أقل من خمسة سنوات و بالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال و الثروات المعطلة و الصالحة للمشاركة في الإنتاج.

و تعمل الزكاة على تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار و قنواته الرسمية ،و بالتالي زيادة القدرات الاستثمارية و تنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع و ذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة و المجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم و مواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم استثمارها ، و ذلك معدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى 2.5% سنويا و تستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب كما في الشكل[26]

الشكل رقم (1-5) أثر الزكاة على الأموال المكتنزة

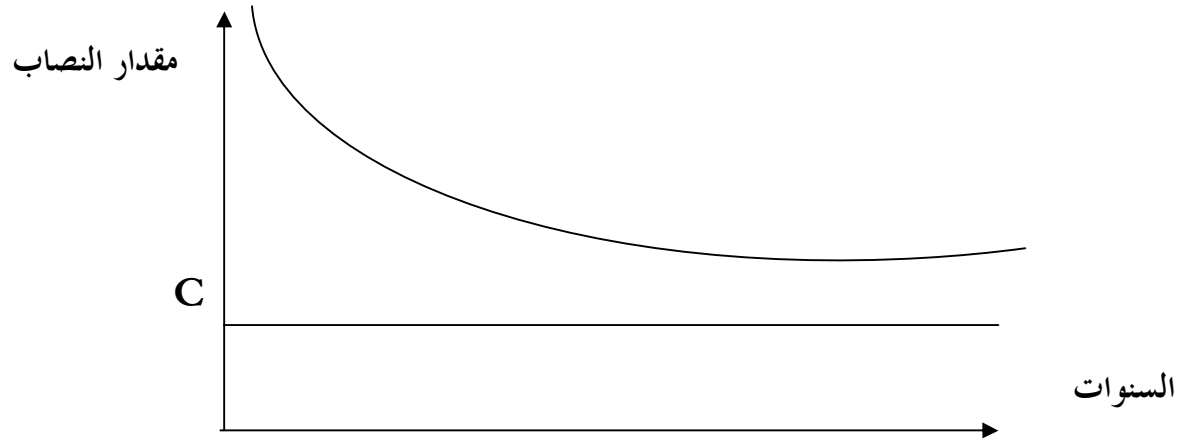

المصدر:صالح صالحي،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي،دار الفجر،القاهرة،2006،ص267

[26].صالح صالحي ،**المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي** ،دار الفجر، القاهرة،2006،ص267

المطلب الثاني:أثر الزكاة على السياسة النقدية

يمكن تلخيص آثار الزكاة على السياسة النقدية في النقاط التالية:

1-**تحقيق الاستقرار النقدي**:في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم و حالات الانكماش و الكود يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية و المالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب.

1-1 حالات التضخم:

يعتبر التضخم الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء كانت هذه الزيادة من حيث العرض (الإصدار النقدي)أو الطلب (الإنفاق النقدي) أو هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار[27] ،ز تلعب الزكاة دورا هام في التخفيف من آثار التضخم عن طريق الجمع و التحصيل.

1-1-1 الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:

من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية الهادفة إلى تخفيض حدة التضخم و التقليل من انعكاساته السلبية28 .نجد في هذه الحالة أقوالا لعدد من الفقهاء، إلا أن القول الراجح ما ذكره ابن تيمية في قوله :" **وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة أو للعدل فلا بأس به..**".

و بذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عند جمع الأموال الزكوية باعتبار أن ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا في اتجاه محاربة التضخم و بإمكان الحكومة أن تحدد نسبة معينة حسب الوضع التضخمي،كما بإمكانها توزيع قيمة ما تحصله سلعا معينة.

1-1-2 الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:

تستطيع الدولة أن تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الأثار السلبية للتضخم، و يكون ذلك حسب الظروف السائدة، و يتم عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عماليات الجمع و التحصيل و أصحاب الأموال ، أما من ناحية وجوب تقديم الزكاة فإن النبي ص قدم تحصيل الزكاة من عمه لعامين[29].

1-2 حالة الانكماش: تقوم الدولة باستعمال الأدوات الايرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركة النشاط الاقتصادي عن طريق :

---

[27].ضياء مجيد الموسوي،**الاقتصاد النقدي**،مؤسسة شباب الجامعة،الجزائر،2000،ص213

[28].صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص617

[29]. صالح صالحي، مرجع سبق ذكره ص 617، ص 618

1-2-1 الجمع العيني للزكاة:

تقوم الدولة بأخذ زكاة الأموال عينا كي لا يؤثر على الكتلة النقدية ، و تقوم بتوزيعها على المحتاجين على شكل نقود مما يساعد على توفير السيولة النقدية في البلد، و يكون حسب الوضع السائد و الدرجة الانكماشية، أي على حسب مقدار الانكماش تكون نسبة الجمع العيني.

1-2-2 تأخير جمع الزكاة:

كما قد تلجأ إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة كما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي أجل الزكاة في الحجاز عام المادة و هو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

1-2-3 زيادة الإنفاق الاستهلاك الزكوي:

و يكون ذلك من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن المصارف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الانكماش و العودة إلى النمو[30].

2- أداة التوازن الاقتصادي:

يتحقق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تكون السحوبات تعادل الإضافات من الدخل،و يعتبر هذا الشرط ضروريا لتحقيق التوازن في الدخل القومي أما إذا كانت الإضافة على الدخل أكبر من السحب الذي يقابلها فإن التوازن يتحقق في الدخل القومي و عن المستوى الأعلى من التوازن.

و الزكاة بالنسبة لدافعها هي اقتطاع من الدخل ، و هي بمثابة دخل جديد الذي حصل عليه نتيجة فرض الزكاة، لكن الذي يحصل جراء ذلك أن الدخول الجديدة تكون أكثر من الاقتطاع الأصلي من الدخل و هذا ما يجعل التوازن في الدخل القومي في المجتمع الذي تفرض فيه الزكاة عند وضع أعلى مما يمكن أن يكون عليه في غياب الزكاة لذلك عن طريق فكرة المضاعف (مضاعف الاستثمار) أو المعجل و أثره على الاستثمار [31].

المطلب الثالث: الدور الاجتماعي للزكاة

تلعب الزكاة الدور الفعال في وضع القواعد و التخطيط الاجتماعي، فمن الملاحظ اليوم أن غالبية الحكومات الإسلامية لم تعد تجمع الزكاة في حين يعتبر استغلال هذا الورد من أولى الأولويات فلدى الحكومة ثمانية مصارف ، هي عبارة عن احتياجات لابد من سدها بالزكاة و هي مسئولة عن إشباع تلك الحاجيات من خلال توزيع الزكاة

[30].صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص618.

[31].طاهر حيدر حردان، **الاقتصاد الإسلامي**،دار الرسائل للنشر،ط1،عمان،الأردن،1999،ص179

حسب الأهمية لكل منها ، شأنها في ذلك شأن حالها عندما توزع مواردها الأخرى من حصيلة الضرائب و الجمارك و صافي إيرادات المشروعات الحكومية و خولها المختلفة الأخرى، على بنود الميزانية النفقات عندها.

أولا: الزكاة و إعادة توزيع الدخل:

الزكاة هي الوسيلة الأكثر فاعلية في إعادة توزيع الثروة لمصلحة محدودة و دوي الحاجة، على المدى الطويل، و يتجلى أثر ذلك فيما يلي:

- اقتطاع حقيقي من ثروات الأغنياء.
- إضافة فعلية للذمة المالية للمستحقين للزكاة.
- تفرض الزكاة على جميع الثروة حتى و لو كانت متناقصة مادام النصاب قائما.
- يعطى محدودو الدخل من الزكاة ما يغنيهم و يحقق لهم تمام الكفاية.
- أداة ثابتة و مبتكرة في إعادة توزيع الدخل.

و أما على المدى القصير، فإن أثر الزكاة يتضح جليا في إعادة توزيع الدخل فهي أخذ من الأغنياء، و إعطاء للفقراء، في شكل نقود أو سلع استهلاكية، و هذا يعني أن تطبيق الزكاة يمثل إنقاصا من دخول الأغنياء و زيادة في دخول الفقراء[32].

كما أن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين الأفراد في المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، فلو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول: إنه كلما زادت الوحدات من السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات عن طريق الزكاة إلى الفقير بسبب كسب للفقير أكثر من خسارة الغني والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج، حيث أن المضاعف الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغيير في الإنفاق والفكرة الأساسية للمضاعف هي زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليه زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك فتزيد بزيادته وتنخفض بانخفاضه، معنى ذلك أن كل من الاستهلاك والاستثمار يسيران معا[33].

---

[32].منذر قحف،**القطاع العام الاقتصادي و دوره في المجتمع الحديث من وجهة النظر الاسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية،جدة،1989،ص127

[33]. مجدي عبد الفتاح سليمان، **أثر إخراج الزكاة على الاقتصاد الوطني**، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، 2005م، ص.108

ثانيا–الزكاة و التكافل الاجتماعي

إن الزكاة تربط بين أبناء المجتمع معطيهم آخذهم برباط متين من المودة و المحبة و العرفان بالجميل، و هذا هو التكافل الاجتماعي في مغزاه و مؤداه أن يحس كل واحد في المجتمع بأن عليه واجبات لهذا المجتمع يجب عليه أداؤها،و انه إن تقاصر في أدائها فقد يؤدي ذلك إلى انهيار البناء عليه و على غيره، إن للفرد حقوقا في هذا المجتمع يجب على القائمين عليه أن يعطوا كل ذي حق حقه من غير تقصير و لا إهمال و أن يدفع الضرر عن الضعفاء، فمصارف الزكاة من شأنها إقامة التكامل الاجتماعي في المجتمع الصغير في القرية أو الحي أو المدينة، و ذلك أن الزكاة تصرف في البلد الذي جمعت فيه ، كما أنها تقيم التكامل الاجتماعي في مجتمع الدولة لأن أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات البلد الذي جمعت فيه تنقل إلى غيره من البلاد المجاورة[34].

ثالثا–الزكاة و محاربة البطالة:

لم يعد خافيا أن البطالة أصبحت تشكل معضلة اقتصادية و اجتماعية و نفسية في الوقت ذاته و لم تفلح سياسات التشغيل المتبعة لحد الآن في محاصرتها أو امتصاصها مما أدت إلى تفاقمها و من ثم زيادة حدة الفقر في المجتمع .

فالزكاة تسعى إلى معالجة البطالة الإجبارية ، و هذا من خلال توفير ما يحتاجه الفرد الفقير أو المسكين، و تمكينهم من إغناء أنفسهم إذا كانوا أهل حرفة أو تجارة، فيتم توفير لهم جميع الوسائل المالية و المادية اللازمة. أما بالنسبة للعاجزين الذين لا يقدرون على مزاولة أية مهمة أو عمل يعطي لهم القدرة قدر حاجتهم لمدة سنة أو عملا بقدر حجم مداخيل الزكاة.

أما بالنسبة للبطالة الاختيارية فهؤلاء ليس لهم حظ في مال الزكاة، فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ من الزكاة، كما يظن الكثيرون، فقد يوجد الفقر و يوجد مانع يمنع الاستحقاق، فالفقير العاطل عن العمل و هو قادر عليه لا يحق له من الزكاة أما للبطالة الاحتكارية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة و التي ترجع إلى انخفاض مستوى الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة و ما يترتب على ذلك من توفير قدر أكبر من الاستثمارات و بالتالي زيادة فرص و إمكانيات التشغيل و التوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد البطالين و تخفيض نسبة البطالة و تشغيل العاملين و من ثم تقويم حجم الفقراء و المعوزين و تحجيم ظاهرة الفقر.

كما للزكاة أثر مباشر في تقليص البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها الذين عينهم الله تعالى في كتابه الكريم حصرا و هؤلاء يشكلون جهازا متكاملا من الجزاء و أهل الاختصاص و مساعديهم ، فحتى يقوم هذا الجهاز بمهمته على أحسن ما يرام لابد أن يكون له فروع في مختلف الولايات و البلديات بالإضافة إلى تنظيمه الإداري

[34].عوف محمود الكفراوي ، **النظام المالي الإسلامي** ، مؤسسة الثقافة الجامعية،ط2،الإسكندرية ،2003،ص277.

المحكم الذي يشكل من إدارة إحصاء للأفراد الذين تجمع منهم الزكاة و إدارة إحصاء الأفراد الذين تدفع لهم الزكاة[35].

فمنهم العاملين عليها من مصارف الزكاة يفتح بابا لفرص العمل الحقيقية، من خلال عملهم في الزكاة و من ثم قد يتم تمويل رواتبهم من خلال مورد حقيقي يمول إنشاء مثل هذه الوظائف. و هذا الحال يختلف عما تلجأ إليه الإدارات العامة المعاصرة من عملية إنشاء لوظائف وهمية غير منتجة أو تمويلها من خلال التضخم و هو الأمر الذي يساعد على ازدياد حجم المشكلة بدلا من التخفيف من حدتها[36].

كذلك يعمل نظام الزكاة على محاصرة البطالة من خلال صناديق الزكاة التي تعمد إلى مساعدة مؤسسات تشغيل الشباب و المستثمرين الصغار و الحرفيين الجدد بعزلهم عن فخفخ البطالة و انتشالهم من فك الفقر و إخراجهم من فخ اليأس و القنوط محوا للآلام وزرعا للآمال حتى يتحول الفقير الذي استفاد من الزكاة في هذا العام إلى مزكي في العام القادم

كما يتمثل الدور المباشر الآخر للزكاة في الحفاظ على اليد العاملة عن طريق توزيعها على الغارمين أي أصحاب الديون و يقضي من هؤلاء الذين وصلوا إلى هذه الحالة بسبب المعصية أو التبذير أو الكسل و ما إلى ذلك و عادة ما يكون هؤلاء من أصحاب رؤوس الأموال الذين يوظفون لحسابهم اليد العاملة ، فإن حرموا من هذا المصدر التمويلي فسوف يعود ذلك بالضرر عليهم و على الإجراء و بالتالي سيكون لذلك الأثر المباشر على تدهور سوق العمالة من جهة و الاستثمار من جهة أخرى، و كلاهما يعملان على تدعيم الركود الاقتصادي ، فبفضل سهم الغارمين تتحصل الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة ، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد و الحد من ركوده[37].

---

[35].البشير عبد الكريم:**الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة و الفقر**، محاضرة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، 2004، ص11

[36].محمد عبد الله السباني،**زكاة الأموال**، دار عالم الكتاب للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1،،1997،ص158

[37]. البشير عبد الكريم:الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة و الفقر، مرجع سابق ص11

المبحث الثالث: الزكاة و طرق تحصيلها و توزيعها في الجزائر

المطلب الأول:طرق تحصيل و توزيع الزكاة في الجزائر

أولا :طرق تحصيل الزكاة

بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب و الطرق التي تمتاز بالسهولة و البساطة للمساعدة في عملية الجباية و بهدف تعزيز ثقة المزكين

1-1 الجمع في المساجد[38]

بغية تفعيل عملية الجمع وزيادة الحصيلة تم اعتماد طريقة الجمع في المساجد لكن لابد أن تكون هذه العملية مضبوطة بدقة تفاديا لأي مشاكل و تجاوزات ، تم اعتماد هذه الطريقة على مستوى المساجد المركزية ، و قد تم وضع مجموعة من الإجراءات التي يجب احترامها و الالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع[39] تتمثل في :

1-1-1 الإجراءات التنظيمية : تتمثل في الخطوات التحضيرية التي تسبق عملية الجمع داخل المساجد و هي :

- يجب أن تكون الملصقات الخاصة بحلمة الزكاة على كل الصناديق التي توضع داخل المساجد
- يجب أن يكون كل صندوق ذو قفلين أحدها لإمام المسجد و الآخر لأحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد
- يعتمد صندوق داخل مقصورة الإمام (لمن يريد أخذ القسائم) و عدد من الصناديق داخل قاعة الصلاة أمام المداخل الأساسية للمسجد(خاصة يوم الجمعة) و صندوق خاص بقاعة النساء
- يعتمد دفتر قسائم تحصيل الزكاة يكون مرقما و مؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- يتم دفع المبالغ المحصلة في الحسابات البريدية الولائية عند نهاية كل أسبوع من طرف الإمام و أكبر المزكين.

1-1-2 ضوابط عملية الجمع :

و نقصد بها الإجراءات العملية المعتمدة في عملية الجمع و تتمثل هذه الضوابط في :

- يتم اعتماد دفتر المحاضر الأسبوعي الذي يتم فيه تسجيل كل ما تم جمعه بواسطة الصناديق ، هذه الدفاتر يجب أن تكون مرقمة مؤشر عليها من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- بالإضافة إلى دفاتر محاضر تحصيل الزكاة يتم اعتماد دفتر قسائم تحصيل الزكاة للأشخاص الذين يرغبون في الحصول على قسائم دفعهم تثبت دفعه للزكاة لصالح الصندوق و هي أيضا مرقمة و مؤشرة من طرف

[38] .منصوري الزين ، سفيان نقماري، **صندوق الزكاة الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية**-دراسة حالة البليدة-مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة البليدة يومي 20-21 ماي 2013 ص04

[39] .صندوق الزكاة : وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية

المديرية الولائية ،حيث هته القسائم مرقمة و كل قسيمة فيها جزء مخصص لإدارة الصندوق يتم الاحتفاظ به من أجل مراجعة و الجزء الآخر يعطى للمزكي .

- عند نهاية كل أسبوع يجمع الإمام اللجنة المشرفة على العملية و يتم فتح الصندوق بحضورها و يحسب المبلغ و يحرر محضر بالمبلغ المحسوب يحتوي على البيانات التالية:
- تاريخ المحضر و رقمه – الأعضاء المجتمعين و إمضاءاتهم – الغائبون من أعضاء اللجنة
- المبلغ المحصل بالأرقام و الحروف - ملاحظات إن وجدت.
- إمضاء الإمام و رئيس اللجنة أو أحد كبار المزكين يتم تحرير قسيمة بالمبلغ الإجمالي في الصندوق

بالنسبة للأشخاص الذين يحبذون أخذ القسائم فإنه يتم إتباع الخطوات التالية :

- يتم حساب المبلغ المدفوع من قبل المزكي أمامه و ملؤه في قسيمة بالأرقام و الأحرف مدون فيها اسمه أو عبارة

مزكي ووضع ختم المسجد و إمضاء المزكي و تاريخ دفع الزكاة

- جزء من القسيمة يعطى للمزكي و الأخر يبقى في الدفتر
- في نهاية كل شهر يأخذ إمام المسجد دفتر المحاضر و دفتر القسائم إلى المديرية الولائية من أجل إعداد التقارير اللازمة و لإحصائيات الخاصة بعملية الجمع.

بالنسبة لزكاة الفطر فإنه يتم تأسيس لجنة خاصة بها في المسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية و تتشكل هذه اللجنة من إمام المسجد و ثلاث مزكين و ثلاث من لديهم دراية بأحوال المستحقين و يتم إتباع نفس الإجراءات التنظيمية.

1-2: الجمع عن طريق المراكز البريدية [40]

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة و تسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم لصالح الصندوق و كسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية و هذا باستعمال ما يلي :

1-2-1 الحوالة البريدية

[40] .معلومات مقدمة من مديرية الشؤون الدينية لولاية تيارت

يمكن للمزكي أن يتعامل بالحوالة البريدية أو ما أطلق عليها اسم " Zakat Mondât" فيها رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني ، و هي تشمل على بيانات متعلقة بالمزكي و بالمبلغ الذي قام بدفعه.

1-2-2 الصكوك

تتم هذه العملية كذلك عبر المراكز البريدية،حيث تدفع الزكاة من طرف المزكي بواسطة الصكوك و التي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها ، لإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف.

كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ منها صك بنكي تضع عليه حساب صندوق الزكاة الولائي ، و يتولى البنك إيصال الصك البريدي.

كما تم اعتماد إمكانية دفع الزكاة عن طريق حساب البركة ، و هذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، أما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني رقم 10-4780 بواسطة حوالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي و مبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام و الحروف مع مراعاة البنوك التي حددتها الدولة للتعامل معها في الخارج.

ثانيا : توزيع الزكاة في الجزائر

لقد اعتمد صندوق الزكاة الجزائري على عدة طرق لتوزيع الزكاة لضمان وصولها إلى مستحقيها

2-1 كيفية توزيع الزكاة[41]:

لقد حددت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف أهم الأصناف المستفيدة من الزكاة حيث نص المنشور الوزاري رقم:2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولي لحصيلة الزكاة لموسم 1425ه/2004م حيث جاء فيه ما يلي :

إذا لم تبلغ حصيلة الزكاة الحد الأدنى للاستثمار المقدرة بـــــ: 5.000.000.00 دج ، فإن التوزيع الزكاة يكون بطريق الدعم المباشر:

- ✓ 87.50% من الحصيلة توجه للفقراء و المساكين
- ✓ 12.50% توجه لمصاريف خدمات اللجنة الوطنية لتسيير صندوق الزكاة و هي مقسمة كما يلي :
  - 02% توجه لمصارف خدمات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة
  - 4.5% توجه لمصارف خدمات اللجنة الولائية للصندوق
  - 06% توجه لمصارف اللجنة القاعدية لصندوق

[41].مشروع دليل التعليمات العملية لجمع و توزيع الزكاة، صادرة عن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، ص16

*أما إذا بلغت حصيلة الزكاة 5.000.000.00 دج فما فوق فإن التوزيع يكون كالتالي:

- ❖ 50%تكون للفقراء و المساكين
- ❖ 12.5%لمصارف صندوق الزكاة
- ❖ 37.5% لتنمية حصيلة الصندوق

جدول رقم (1-1) : نسب توزيع الزكاة في الجزائر[42]

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (كالقروض الحسنة)	///	%37.5
مصاريف تسيير الصندوق	%12.5 توزع كما يلي : - 4.5% لتغطية تكاليف اللجنة القاعدية - 6% لتغطية تكاليف اللجنة الولائية -2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني	

المصدر :وثائق مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية لولاية تيارت

جدول رقم(1-2) : يبين توزيع حصيلة الزكاة من سنة 2004 إلى غاية 2017

السنة	زكاة المال (القوت)		زكاة الزروع و الثمار		زكاة الفطر		مجموع الطلبات	مجموع المستفيدين
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين		
2004	39.106	27.465	5.064	2.835	146.406	98.558	190.576	128.858
2005	74.325	62.264	3.991	3.991	120.376	11.462	198.692	178.017
2006	98.429	80.934	15.026	8.596	146.586	138.885	260.041	228.415
2007	105.195	85.511	16.279	9.651	172.618	150.522	294.092	245.648
2008	99.278	76.586	18.348	7.348	159.653	145.946	277.279	229.580
2009	96.396	79.667	12.880	9.806	202.082	186.330	311.358	275.803
2010	106.645	84.428	12.653	6.394	180.218	165.476	299.516	256.298
2011	128.354	106.510	13.075	7.052	181.942	169.634	323.371	283.196
2012	128.883	103.419	14.106	8.228	190.940	178.855	333.929	290.502
2013	150.555	106.915	45.341	11.393	186.564	168.325	382.460	286.633
2014	116.844	94.888	37.709	16.096	172.045	161.224	326.598	272.208
2015	133.876	107.876	18.633	15.083	159.876	150.039	311.926	272.998
2016	130.058	116.015	11.666	11.086	171.925	161.406	313.649	288.507
2017	100.794	87.801	26.248	20.897	169.425	160.134	296.467	268.832

المصدر: و ثيقة مقدمة من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

[42] وزارة الشؤون الدينية الموقع: http://www.marw.dz تاريخ الإطلاع 2019/03/15 على الساعة 13:00

من خلال الجدول (1-2) تبين أن هناك تصاعدا في وتيرة عدد العائلات المستفيدة من الصندوق في الفترة ما بين 2004-2018 حيث كان عدد العائلات المستفيدة في 2004: 128.858 ليتضاعف هذا العدد في سنة 2018 ليصل إلى: 268.832 و هذا راجع إلى تطوير الآلية التي انتهجها الصندوق في جانبي الإعلام و الرقابة في التوزيع و التنظيم المحكم في تسييرها.

2-2:استثمار أموال الزكاة

و فيما يتعلق باستثمار أموال الزكاة و الذي أعطي له شعار –لا نعطيه ليبقى فقيرا و إنما ليصبح مزكيا- حيث خصصت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف نسبة 37.5% من حصيلة الزكاة للاستثمار، و قد أبرم اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، و التي تمت ترجمتها فيما أصطلح عليه صندوق استثمار أموال الزكاة الذي يمول المشاريع التالية*[43] :

- تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- تمويل المشاريع المصغرة و مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق الضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إنشاء شراكة بين صندوق استثمار أموال الزكاة و بنك البركة

2-2-1 مراحل الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة

للحصول على تمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة يقوم الشخص المستحق للزكاة بما يلي:

ملء استمارة يطلب فيها حق الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية مع تقديم الوثائق التالية : -شهادة الإقامة-نسخة من بطاقة التعريف الوطني-صورة شمسية-فاتورة أولية أو المادة الممولة بالقرض الحسن.

- تعمل اللجنة القاعدية على التحقق من وضعية الشخص من خلال لجان المساجد ثم يتم المصادقة على هذا الطلب
- يتم إرسال الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية للزكاة التي تقوم بترتيب الطلبات حسب الأولوية و الاستحقاق على أساس الأشد حاجة و المشاريع الأكثر نفعا و الأكثر مردودية.
- يتم توجيه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها في الوكالة.
- توجيه قائمة خاصة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة بغية تكوين ملف وفق الإجراءات القانونية المعمول بها
- توجيه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر و الغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف.

* المادة 06:اتفاقية التعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البرك

- بعد مصادقة الوكالات الأخرى يتم إرسالها إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أو رفضها و ذلك وفق المعايير المعتمدة لديه[44].

2-2-2 مزايا و عيوب هته الطريقة[45]

1-المزايا:

- من أبرز هذه المزايا إذا ما تم التقيد بالضوابط و الشروط التي نص عليها الفقهاء الذين يرون جواز استثمار أموال الزكاة في توفير مناصب عمل دائمة للأفراد الذين قاموا بعملية الاستثمار
- المساهمة في زيادة الإنتاج عن طريق المشاريع المنجزة بواسطة هته الآلية.

2-العيوب:هناك العديد من العيوب أثارتها عملية استثمار أموال الزكاة نذكر منها:

- مخالفتها للشرع لأن الأصل في الزكاة هو تمليك المستحقين و هذه الطريقة تنص على منح القروض.
- كذلك عدم صرف الزكاة لوقتها بل تتأخر عملية الصرف أحيان لعدة شهور و بالتالي نخالف شرط الحول
- غياب النتائج المتعلقة حول هذه العملية و أهم النجاحات التي حققها
- إن تخصيص بنك البركة وحده بعملية الإشراف على عملية الاستثمار يؤدي إلى حرمان العديد من الأفراد و عدم حصولهم على أموال الزكاة خاصة و أن البنك سلطة قبول أو رفض المشاريع أو الأفراد المستحقين للزكاة.

جدول رقم (1-3) :يبين تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة في الجزائر في الفترة 2004-2017 (الوحدة بالآف)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المستفيدين	355	565	776	625	531	710	901	1049	1213	606	819	913	1012	985

المصدر:تقارير صندوق الزكاة الجزائري

نلاحظ تزايد عدد المستفيدين من صندوق الزكاة حيث كانت سنة 2004 ما يقارب 355000 مستفيد و في سنة 2012 بلغت الذروة و ذلك راجع إلى تفعيل الدور الإعلامي لصندوق الزكاة مما أدى إلى زيادة المزكين و بالتالي ازدياد عدد المستفيدين أما في الفترة 2013 إلى غاية 2017 فنلاحظ تذبذب في عدد المستفيدين

[44].دليل استثمار أموال الزكاة، 2004، وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر

[45].سليمان ناصر ،عواطف محسن ،مداخلة بعنوان " **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن – دراسة تقييمية –** ، المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل " ، يوم 9/10/11أكتوبر ، 2011 الخرطوم ، السودان ، ص :1.

المطلب الثاني:تطور حصيلة الزكاة لصالح صندوق الزكاة الجزائري

تنقسم موارد الصندوق الجزائري إلى زكاة المال و الفطر و زكاة الزروع و الثمار

و الجدولين الموالين يبينان مداخيل الزكاة لـــــ48 ولاية من 2004 إلى 2013.

جدول رقم (1-4): مداخيل الزكاة من 2004 إلى 2013 لـــ48 ولاية (بالدينار الجزائري)

	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار	المجموع
2004	114.916.162.00	108.370.579.98	16.567.254.00	239.853.995.98
2005	172.171.162.00	335.761.165.55	723.396.54	508.656.551.75
2006	215.220.889.36	439.099.934.34	32.119.363.76	686.440.187.46
2007	258.163.416.08	435.507.262.68	38.843.446.56	732.514.125.32
2008	240.960.757.50	370.030.979.76	43.441.713.23	654.433.450.49
2009	304.969.465.00	589.566.578.23	42.147.194.17	936.683.237.40
2010	322.074.119.50	536.621.104.24	40.497.584.83	899.192.808.57
2011	373.399.511.00	781.299.800.17	24.364.482.57	1.179.063.793.74
2012	444.705.479.00	801.233.622.80	55.916.330.24	1.301.855.432.04
2013	445.955.947.81	779.147.643.48	75.804.974.05	1.306.887.101.54
2014	437.563.081.20	804.303.736.90	76.747.250.58	1.318.614.068.68
2015	473.417.555.00	685.984.292.68	91.711.538.40	1.251.113.386.08
2016	515.318.879.00	678.716.480.94	73.139.529.73	1.267.174.889.67
2017	515.318.879.00	721.053.537.62	115.757.831.10	1.402.333.348.81
المجموع	**4.910.087.404.70**	**8.097.335.502.93**	**752.308.366.01**	**13.759.731.273.64**

المصدر: و ثيقة مقدمة من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

الجدول رقم (1-5) التوزيع النسبي لمصادر الزكاة

زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار	المجموع
4.910.087.404.70	**8.097.335.502.93**	**752.308.366.01**	**13.759.731.273.64**
%36	%59	%5	%100

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا على معطيات الجدول السابق(1-4)

من خلال الجدول أعلاه ، يتبين أن هناك تصاعدا في وتيرة تحصيل زكاة الأموال على المستوى الوطني و لو أن المبالغ المحصلة لا ترقى إلى المبالغ الحقيقة الزكوية المطلوبة للجزائر، حيث بلغ سنة 2004 حوالي 56 مليون دج،لتتضاعف الحصيلة في العام الموالي إلى أكثر من أربعة أضعاف أي ما يقارب 239 مليون دج هذا ما يدل على حسن التسيير و

تحسين آليات الرقابة و الشفافية و التنظيم و زيادة التوعية الإعلامية التي انتهجتها الوزارة من خلال الحملات التي تنظمها كل سنة و هذا ما يؤكده منحنى تطور الحصيلة الوطنية للزكاة في الجزائر.

الجدول رقم (1-6): تنامي حصيلة صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة "2004-2015" الوحدة: د.ج

السنة	الحصيلة
2004	200.527.635.50
2005	367.187.942.79
2006	483.584.931.29
2007	566.814.300.00
2008	427.179.898.29
2009	887.300.000.00
2010	900.000.000.00
2011	1.140.000.000.00
2012	794.062.018.00
2013	1.140.000.000.00
2014	1.320.000.000.00
2015	1.450.000.000.00

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الشكل رقم (1-6) : منحنى تطور الحصيلة الوطنية للزكاة خلال فترة 2004-2015

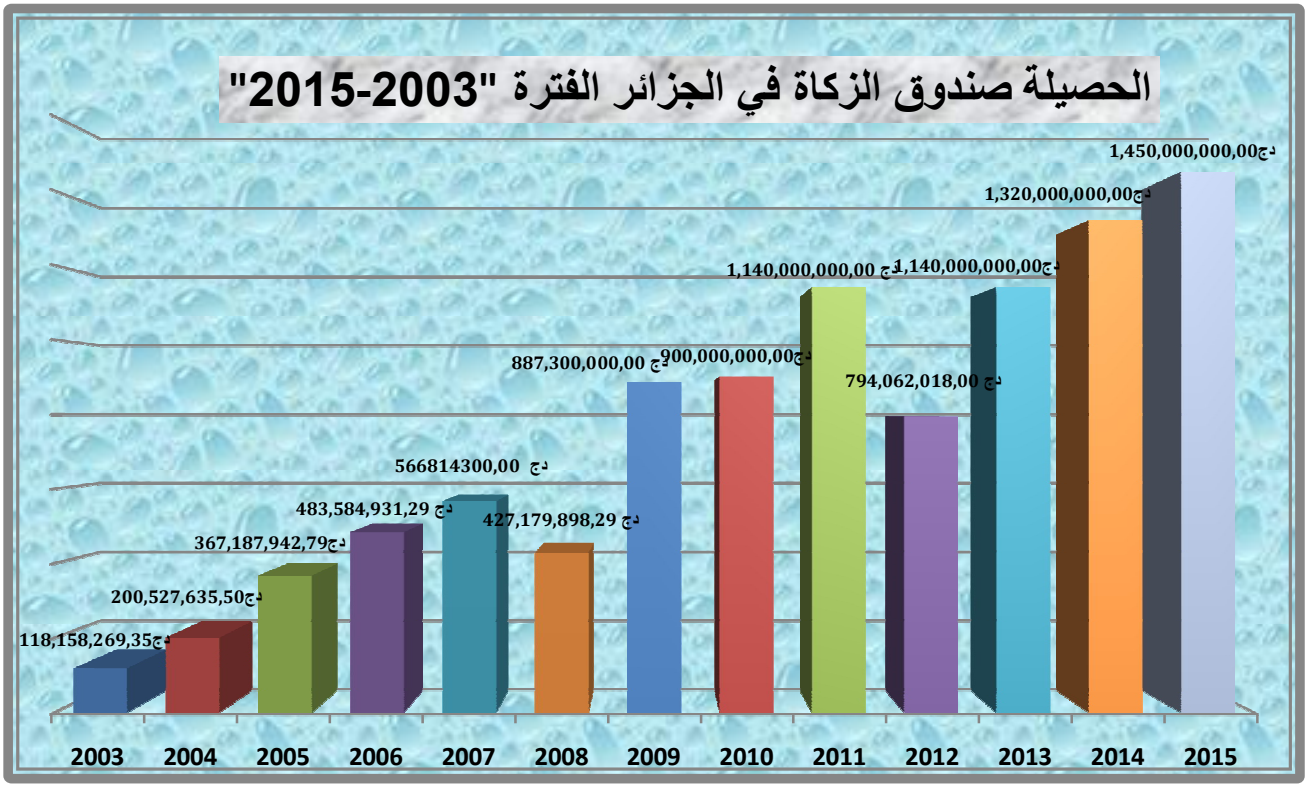

المطلب الثالث: صيغ التمويل المتاحة لإستثمار أموال الزكاة

أولا : مدى ملائمة التمويل بالزكاة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن مفهوم الزكاة بخصائصه وأهدافه يعتبر من أهم مصادر التمويل ملائمة لخصائص و أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فالأصل في الزكاة أنها ضمان لحق الفرد في الحياة الكريمة و هو ما يتوافق مع رسالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى نفس الشيء , كذلك فإن المقصود من الزكاة يتمثل في إعادة توزيع الثروة وخفض
البطالة وتوجيه المال نحو الاستثمار وتنمية طاقات الفرد عن طريق بعث الطمأنينة في نفسه , وهو ما يتوافق مع ما تحققه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مزايا للفرد والمجتمع.

وإذا ما حاولنا دراسة خصائص المصارف الشرعية للزكاة نجد أن بعضها يتطابق مع شكل ومفهوم المشروع الصغير والمتوسط فالمصارف الشرعية للزكاة موجودة في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم. "
فالمشروع الصغير قد يكون موافقاً لمصرف الفقراء والمساكين من حيث أن الفقراء والمساكين هم أصحاب الحاجات في الحياة والمشروع الصغير أيضا يسعى لتلبية حاجات صاحبه في الحياة الكريمة , فإذا كانت مؤسسة الزكاة
تنفق على الفقراء والمساكين فمن باب أولى أن تنفق على المشروع الصغير الإنتاجي الذي يستمر نفعه على الفرد والمجتمع , وكما يعطى الفقير والمسكين من أموال الزكاة من دون مقابل فمن باب أولى جواز استثمار أموال الزكاة في
تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويرى بعض الفقهاء ومنهم الدكتور يوسف القرضاوي و الدكتور محمد الجندي
أن تمويل المشروعات الصغيرة قد يكون على أساس مصرف الغارمين[46].

ثانيا : آلية القرض الحسن لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بغية القيام بعملية استثمار أموال صندوق الزكاة فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري[47] , أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في

---

[46]. – محمد عبد الحميد محمد فرحان" ,**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل** ,"الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, كلية العلوم المالية والمصرفية, قسم المصارف الإسلامية, ص 55,من الموقع الالكترونيweb.macam.ac.il/~tawfieq/economic/tamweel.pdf :
تاريخ الاطلاع : 2019/05/21

[47]. المادة رقم .02 المؤرخة في 01صفر 1425ه, الموافق ل 22مارس 2004من اتفاقية تعاون بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية, الجزائر.

مجال

استثمار أموال الزكاة حيث تضمنت التمويلات التالية:

-تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب .

-تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

-تمويل المشاريع المصغرة.

-دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

-مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.

-إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

إذا كانت الاتفاقية بين بنك البركة و صندوق الزكاة تنص على تمويل ودعم كل الأنواع السابق ذكرها من المشاريع , فإن الواقع العملي ونظراً للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق أثبت أنه لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع , بل بعدد محدود جداً من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة , على أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية , حيث قدرت نسبة التمويل الممنوحة لهذه المشاريع2بـــــ 57.5%من حصيلة الزكاة.

أما فيما يخص المراحل الذي يتجاوزها الشاب صاحب المشروع للاستفادة من قرض صندوق الزكاة فهي كالتالي :[48]

-يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من القرض الحسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء .

-بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة على طلبه.

-ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

-ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولية في الاستحقاق على أساس الأشد حاجة والأكثر نفعا (مردودية عالية , عائد أكبر ...).

-توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

[48]. سليمان ناصر ,عواطف محسن ,مداخلة بعنوان " **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن – دراسة تقييمية**–المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل " يوم 11/10/09-أكتوبر 2011 .الخرطوم . السودان. ص: 15

خلاصة الفصل الأول

تبين لنا من هذا الفصل مدى أهمية الزكاة و آثارها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الدور الذي تلعبه على مختلف الجوانب ،بتحسين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية و العمل على إنمائها و كذا معالجتها للمشكلات الاقتصادية و تحسين الأوضاع الاجتماعية بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع و توطيد العلاقة و التكافل فيما بينهم و تخفيف فوراق بين الطبقات الاجتماعية و بالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمعات الإسلامية.

حيث يمكن تلخيص النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل في النقاط التالية:

- أن للزكاة آثارا إيجابية مباشرة على كل من الإستهلاك و الاستثمار و الادخار و إعادة توزيع الدخل و غيرها من متغيرات الاقتصاد.
- كما للزكاة آثارا غير مباشرة ناجمة عن التأثير على الاقتصاد الكلي و متغيراته تكفل تحسين مستويات التشغيل و تخصيص موارد و القضاء على الفقر و تحقيق عدالة اجتماعية تضمن حياة كريمة للمواطنين عامة و ذوي الدخول الضعيفة أو المنعدمة خاصة.
- تساهم الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية كالبطالة و الفقر و التضخم و التفاوت بين طبقات المجتمع....إلخ و التخفيف من وطأة هته المشكلات على المجتمعات الإسلامية إذا ما التزمت هته الأخيرة بتطبيق نظام الزكاة حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية.
- إن تجربة صندوق الزكاة الجزائري أثبتت نجاعتها و فعاليتها حيث أن الإحصائيات بينت أن هناك تأثير ملحوظ و مساهمات قيمة لهذه المؤسسة و أن هذا التأثير متنام و متسارع.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصة وأنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة. وكما هو معتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع، على عكس الدول النامية التي استفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية. لكن مشكل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي
تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي أصبحت تواجه مشكلتين التنمية والعولمة.

و لإبراز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة تطرقنا لنا في هذا الفصل ضمن ثلاث مباحث و هي كالآتي:

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة في الجزائر

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة

المبحث الثالث: أهمية و أساليب و مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة في الجزائر

المطلب الأول: معوقات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة

هناك عدة صعوبات لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة، ومقارنة المؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة ،ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات [1]:

أولا:اختلاف درجة النمو:

لا يمكننا إيجاد تعريف موحد لكل الدول نظرا للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

والتكنولوجي والسياسي . وتتغير هذه الشروط من منطقة إلي أخري في نفس الدولة.

ثانيا:تعدد التصنيفات واختلافها:

يرجع صعوبة تحديد تعريف شامل نتيجة للاختلاف الحاصل في معايير التصنيف التي تشمل علي معايير الكمية والنوعية.

ثالثا: تنوع النشاط الاقتصادي:

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دور هام في اختلاف المعايير فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلي استثمارات كبيرة كما

أنها تستخدم عدد كبير من العمال ،مثل صناعة السيارات .أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال ومن هنا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم

استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات

رابعا:تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه وعلي سبيل المثال يقسم النشاط الصناعي إلي مؤسسات صناعية إستخراجية وأخرى تحويلية ،وهذا الأخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها وعدد عمالها .فالمؤسسات الصغيرة التي تنشط الصناعات الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم.

[1]. سعاد نائف برنوطي ، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة** ط 1، عمان، دار وائل لنشر و التوزيع،2005 ، ص30.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة بصفة عامة ثم في الجزائر

نظرا لاختلاف المقاييس والخصائص التي تساعد علي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول علي اختلافها المتطورة والنامية تأخذ كل منها بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات أهمها عدد العمال ورأس المال المستثمر وسنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة

أولا :تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة كالأتي:

– المؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل مابين 10و49 عامل و برقم أعمال يساوي على الأقل 7مليون أورو ، أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5مليون أورو[1].

ثانيا تعريف الإتحاد الأوروبي :يقدم البنك الدولي تعريفا أكثر توازنا و استخداما مع الدول النامية معتمدا على حجم العمالة في تقسيم المؤسسات ، حيث أعتبر المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 10عمال و مبيعات الإجمالية السنوية حتى 100ألف دولار و إجمالي الأصول حتى 10ألاف دولار متناهية الصغر ، و المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل فيها من 10إلى 49عاملا و إجمالي الأصول و المبيعات حتى 03مليون دولار [2] .

جدول رقم (2–1): تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

(يجب أن تفي المؤسسة على الأقل باثنتين من ثلاث خصائص مميزة)

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية	المؤشرات البديلة لحجم القروض
صغرى	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 10 آلاف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 100 ألف دولار
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 1 مليون دولار (أقل من مليوني دولار في بعض الدول المتقدمة)

المصدر: دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل، 2009، ص 10.

ثالثا تعريف وزارة الصناعة و التجارة البريطانية :تعرف وزارة الصناعة و التجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي:

–مؤسسة صغيرة إذا حققت شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل[3]:

---

[1].إسحاق خديجة ، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "حالة الجزائر** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه ، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة ، 2012/2011 ، ص 25

[2]–سهيلة مداني، **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،دراسة ىحالة الجزائر خلال الفترة (2005–2010)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،فرع مالية المؤسسات،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجاية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2013/2012 ، ص 83ص84

[3]. سامية عزيز ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،العدد الثاني ، جوان ،2011ص 83ص.84

- رقم أعمال أقل من 2.8مليون جنيه إسترليني.
- موازنة أقل من 1.4مليون جنيه إسترليني.
- عمالة أقل من 50موظفا.

رابعا: **تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر**

لقد تم ا9:تماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال و الجانب المالي ، حيث أشارت الجريد الرسمية إلى تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن توضيحه كما يلي:

–المادة 8 : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا، و رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوي ما بين مائتين (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري[1].

–المادة 9 : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة و أربعون (49) شخصا، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتين (200) مليون دينار جزائري[2].

–المادة 10 : تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعون (40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري[3].

الجدول رقم(2–2) :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الحجم المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	09-01	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	49-10	اقل من 400 مليون دج	اقل من 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 400 مليون الى04 ملايير دج	من 200الى 1 مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية :قانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 02، ص 6

[1] .موقع الجريدة الرسمية https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf?znjo=02تاريخ الإطلاع 2019/06/02 على الساعة 02:13 ص6

[2] . موقع الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره ص 6

[3] . موقع الجريدة الرسمية،مرجع سبق ذكره ص6

المطلب الثالث: أنواع و خصائص المؤسسات الصغيرة

المؤسسات الصغيرة لا تشكل سوى خلية صغيرة في النسيج الاقتصادي للبلد إلا أنها الخلية الفعالة والمتممة للنسيج الاقتصادي في المجتمع وتتميز المؤسسات المصغرة بالأنواع والخصائص الآتي ذكرها:

أولا: أنواع المؤسسات الصغير[1] :

المؤسسة الصغير لا يشكل سوى خلية صغيرة في النسيج الاقتصادي للبلد إلا أنه الخلية الفعالة ومتممة للنسيج الاقتصادي في المجتمع، وتتميز المؤسسات الصغيرة بالأنواع والخصائص التالية :

1-1 المؤسسات الإنتاجية :وهي نوعان:

✓المؤسسات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

✓المؤسسات تنتج سلعا إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة، أو الصناعات المغذية للسيارات.

1-2المؤسسات الخدماتية :وهي المؤسسات تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات، وإصلاح السيارات،وخدمات الكمبيوتر.

1-3 المؤسسات التجارية :وهي المؤسسات التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها مثل تجارة الجملة والتجزئة

ثانيا :خصائص المؤسسات الصغيرة[2]:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى و يمكن توضيحها فيما يلي:

- تتميز باستخدام التكنولوجيا و تقنيات جديدة إنتاجية أقل تعقيدا بحيث تكون كثيفة عنصر العمل و أقل كثافة الرأسمال ، و بالتالي قادرة على امتصاص اليد العاملة و أن انخفاض تعقد التقنية الإنتاجية فيها يجعل التدرب على استعمالها أيسر.

- قلة التخصص في العمل إلى درجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف ، والعمل .متعدد الاختصاصات في الغالب وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرة

-يتميز الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات بالبساطة و قلة التعقد ، فالقرار يتخذ من طرف المالك المسير و عليه يتخذ القرار بسرعة ، ففي اقتصاد الحر و المنافسة ميزته التنافس الشديد لا تقاس بالحجم و إنما تقاس بالسرعة في اتخاذ القرار

[1] .نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، الجزائية للكتاب، الجزائر، 2006،ص.11

[2] . ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPAوكالة بسكرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004-2005، ص.47

-القرب من العميل و المورد و إمكانية تطوير علاقات شخصية ، وبالتالي تقديم خدمة متميزة ما يؤدي إلى زيادة رضا العميل و إرضاء المورد لمرونتها فيما تتعلق بمواعيد و كميات التسليم.

-الفعالية و الكفاءة حيث تتجلى في قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لمالكها و إشباع رغبات و احتياجات العملاء بشكل أكبر.

-سهولة القيادة و التوجيه و تحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة ، و إقناع العاملين بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم المشروع.

-سهولة و بساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع ، التحديد الدقيق للمسؤوليات و التوفيق بين المركزية و أغراض التخطيط و الرقابة و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

-سهولة التأسيس و الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل : تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها إلى رؤوس الأموال صغيرة نسبيا.

-قابلية الإبداع و الابتكار : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الأحيان إلى الإبداع و الابتكار في منتجاتها و هذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة لهذا فهي تلجأ إلى تعويض النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة و البحث عن الجديد ، و تشجيع العاملين على الاقتراح و إبداء الرأي في مشاكل العمل مما يخلق مناخا مساعدا على الإبداع و الابتكار.

-مرونة الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تتميز بقدر عال من المرونة و سرعة و مواكبة التغيرات في العمل و ظروفه و التكيف معها بسرعة فائقة ، و يعود ذلك إلى الطابع الغير الرسمي للتعامل بين العملاء و العاملين و صاحب المؤسسة ، و عدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة و خبرته في تقدير المواقف و معالجتها

-تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية.

المطلب الرابع: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر

شهد تطور PME مرحلتين أساسيتين، ابتداء من الاستقلال وإلى غاية 2018.

المرحلة الأولى: 1962-1982

وهي فترة الاقتصاد الموجه، حيث كانت الجزائر تعمل بالنظام الاشتراكي، شهدت هذه المرحلة إنشاء مؤسسات وطنية كبرى مثلSONACOME ,SONELEC, SNMETAL ...

أما PME فكانت تقريبا مهمشة، حيث ظهرت كمصانع تحويلية خاصة عائلية، وأكثرها حرفية، لقد كانت تنشأ 600 وحدة في السنة، أما استمراريتها فهي عشوائية ولها تأثير محدود جدا على الاقتصاد.

المرحلة الثانية: 1982-2002.

إن اضطراب الاقتصاد العالمي من جهة واقتصاد السوق من جهة أخرى أدى إلى إعادة النظر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث شهدت هذه المرحلة إعادة وضع إطار قانوني لـــPME، وذلك في المراحل الأساسية التالية:

1982 – إنشاء إطار تشريعي جديد بواسطة قانون رقم 82-11 الصادر بتاريخ 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.

1983- إنشاء الديوان الوطني لتوجيه، متابعة وتنسيق الاستثمار الخاص(OSCIP).

1987 – إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بالمقاولين الخواص.

1988 – إعادة هيكلة الاقتصاد والدخول في اقتصاد السوق، حسب القانون 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

1991 – صدور القرار رقم 91-37 الصادر بتاريخ 1991/02/18 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

1993– صدور القرار رقم93-12الصادر بتاريخ1993/10/05المتعلق بترقية الاستثمار.

1994- إقرار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.

1995- إقرار قانون الخوصصة.

كل هذه القرارات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمارات في جوان 2001 وتم فيه:

- تكريس اللامركزية في النشاطات وذلك بإنشاء مكاتب جهوية.
- المجلس الوطني للاستثمار.
- إمضاء الجزائر على معاهدات دولية متعلقة بتسوية النزاعات.

إن القانون التوجيهي لترقية PME يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تسهيل دخول PME في الخدمات ومنحها مزايا.
- تشجيع بروز PME جديدة.
- مساعدة PME على الإبداع.

- المساهمة في نشر المعلومات الخاصة بـــ PME .

إن هذا القانون يوضح السياسة المتبعة من طرف الدولة لتطويرها وترقيتها.

الجدول(2-3): تطور PME حسب قطاع النشاط[1] .

قطاع النشاط	عدد المؤسسات			
	1995	2000	2004	2007
الزراعية	542	754	2748	3401
الصناعية	36285	43721	46991	54301
التجارية	183461	224385	102841	50764
الخدماتية	127234	157392	137954	135151
نقل ومواصلات	15010	16216	20294	26487
فندقة والإطعام	14443	17292	14103	17178
تقديم خدمات للمؤسسات	2005	2416	10843	16310
تقديم خدمات للمنازل	24769	31069	16933	20829

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء ONS.

يبين هذا الجدول التطور الملحوظ لعدد PME خلال الفترة 1995-2007، خاصة في القطاعات الزراعية، الصناعية، نقل ومواصلات و تلك التي تقدم خدمات للمؤسسات وكذا التي تقدم خدمات للمنازل والفندقة والإطعام، كما هناك تراجع لعدد المؤسسات الخدماتية والتجارية في نفس الفترة، رغم ذلك فإن الإطار العام لهذه المعطيات يبين التراجع الملحوظ لعدد المؤسسات خاصة بين سنتي 2000 و 2004، ففي عام 1995 كانت توجد PME 403479، ثم ارتفعت إلى PME 493245 في عام 2000، وبعدها انخفض عدد PME بشكل ملحوظ في عام 2004 حيث وصلت إلى PME 352707، وشهد عددها انخفاض أيضا في عام 2007 لكن بنسبة صغيرة حيث وصل عددها إلى PME 324421 ، ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الاتجاهات الحديثة كالدخول في اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية.

[1].الديوان الوطني للإحصاء الموقع : http://www.ons.dz/ تاريخ الإطلاع 209/05/15 على الساعة 10:00

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي:

المطلب الأول:تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب الإمكانيات

ويتركز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- المؤسسات العائلية [1]:

تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المترل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

2- المؤسسات الحرفية[2]:

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المترل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي. ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

-اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.

-معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.

-الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.

-التنظيم التسييري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي: المحاسبة، التسويق، التخزين...الخ.

-تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة[3]:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعيين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية

---

[1]. فتحي السيد عبده، أبو سيد احمد ، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية** ، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2005،ص 49

[2]. لخلف عثمان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها:دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص04

[3]. لخلف عثمان: مرجع سبق ذكره،ص19.

استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة.كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي

عاملة أجيرة. فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني :تصنيف الـــمؤسسات الصغيرة حسب معيار طبيعة المنتجات

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز.

1 – مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد أن المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في:

-منتجات الجلود والأحذية والنسيج -المنتجات الغذائية

-الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته -تحويل المنتجات الفلاحية

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2– مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

ونجد ان هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في:

-الصناعات الكيماوية والبلاستكية -تحويل المعادن

-صناعة مواد البناء -الصناعات الميكانكية والكهربائية

-المحاجر والمناجم

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي يستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذا تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها

مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

المطلب الثالث :تصنيف الـــمؤسسات الصغيرة حسب طبيعة النشاط

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه[1]:

1- مؤسسات التنمية الصناعية : قصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة يمكن توضيحها:

-الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبيرا جدا، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

-الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق،وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة، وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين.

-صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.

-المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير :)تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستعمل خامات تتركز على سطح الأرض أو

في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة،أو باهظة التكاليف.

2- مؤسسات التنمية الزراعية: وتمس المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية التالية:

-مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستكية.

-مشروعات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.

-الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

3- مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية: وتشمل كل من المؤسسات التالية: مؤسسات التنمية الخدمية: تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

المؤسسات التجارية: تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة، تتخصص في نوع معين من السلع مثل: الأثاث ومتاجر السوبر ماركت.

[1]. رحموني أحمد ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ،المكتبة المصرية ،الطبعة الاولي،2011،ص26الي27

4- المؤسسات المقاولة: تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول بأن المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، وإن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية. تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق

تقسيم العمل، وتأخذ الأشكال التالية :

-تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك من خلال مدة محددة بمقابل.

-الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.

-تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة وتقديم الاستشارات الفنية .

غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

المطلب الرابع:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية[1]

يمكننا أيضا أن نميز بين مجموعة أخرى من أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها فنجد الأنواع التالية :

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيته للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي. وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ

شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية. وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العالم

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:

وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة

[1]. فرهنك جلال:**سياسات واستراتجيات دعم الاستخدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان العربية**، منظمة العمل الدولية، إيطاليا، ، 2003،ص1.

المبحث الثالث:أهمية و مشاكل تمويل أساليب و المؤسسات الصغيرة

المطلب الأول: أهمية و عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة[1]

تلعب المشروعات الصغيرة دورا بارزا وهاما في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل مقياس تقدم الشعوب أو تأخرها .وسنستعرض فيما يلي الدور المؤثر للمشروعات الصغيرة على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: أهمية المشروعات الصغيرة

1-1-لأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومن أهم ما تحققه المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل.
- ✓ تخفيض نسبة البطالة.
- ✓ توفير النقد الأجنبي وذلك إما عن طريق:
- ✓ إنتاج سلع ذات فرص تصديرية.
- ✓ إنتاج سلع بديلة للواردات.
- ✓ توليد قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية.
- ✓ توليد فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات.
- ✓ تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد نظرا لتأثرها المحدود بالتقلبات الاقتصادية.
- ✓ تلعب دورا هاما في الترابط الأمامي بين الصناعات حيث تقوم في بعض المراحل الإنتاجية بصناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة.
- ✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة: يمثل الإبداع والابتكار جانبا هاما في إدارة المنشآت الصغيرة فغالبا ما تكون المشروعات الصغيرة مصدرا للأفكار والمنتجات والخدمات المبتكرة والتي تنبع من معرفة هذه الشركات لاحتياجات عملائها، وكمثال على ذلك ظهرت طائرة الهليكوبتر لأول مرة في شركات صغيرة.

---

[1]. نبيل أبو ذياب، **"تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها"** بحث مقدم للملتقى السنوي السادس بعنوان " دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة " الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 27-2003/09/29.

1-2 الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]

- ✓ يمكن أن نوجز أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية على النحو التالي:
- ✓ رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني: فالمشروعات الصغيرة تسهم في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الريفية وذلك بسبب بساطة البنية التحتية لمثل هذه المشروعات.
- ✓ التوظيف الأمثل للموارد البشرية: وذلك لأن الثروة الحقيقية للمجتمع تكمـــن في القوة البشرية العاملة " الشباب" و"المرأة" فالمشروعات الصغيرة تعتبر أساس استثمار هذه الطاقات وتنمية مهاراتها الإبداعية والريادية وصقلها وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع والأمة.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي: فالمشروعات الصغيرة لها دور مؤثر وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تسهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أن للمشروعات الصغيرة دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، كما أنها تسهم في تنمية العلاقات الشخصية في المجتمع، إضافة إلى أن لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق تركيزها في الأساس على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع، وهو مالا تركز عليه المشروعات الكبيرة.
- ✓ ثانيا:ا في التنمية الجهوية والريفية: نظرا لصغر حجم المؤسسات يمكنها أن تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيدا عن المناطق الصناعية، حيث أن هذه المؤسسات تميل إلى استخدام تقنيات إنتاجية محلية، وهذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم مع أي بيئة جغرافية. فانتشار هذه المؤسسات في مناطق مختلفة يساعد على فك العزلة، فقط يبقى على الدول توفير الظروف الملائمة للاستثمار؟
- ✓ تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: فهي تقدم سلعا وخدمات للفقراء بمقادير صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار معقولة.

ثانيا : عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة

إذا دققنا الملاحظة فإننا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشار من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلى عوامل خاصة وعوامل عامة.

1-2: العوامل الخاصة

- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدي الشركات كبري:

لأنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينظر إلي العاملين علي أنهم ملاك لهذه المشروعات فهي تقوم بإشراك العاملين

[1]. بكر ريحان، "**دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق**"، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية عمان 27-2003/09/29.

في أرباح مؤسسة وهذا يهدف زيادة انتمائهم إلي هذه الشركات .حيث يكون في المؤسسات صغيرة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال واستشارة العمال فإن العمال يحسون بنوع من الثقة وبالتالي يقوم بالبذل والتضحية بعكس المؤسسات الكبرى يري العامل نفسه مجرد آلة ليس لديه قرار.

- **مرونة إتحاد القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:**

– وجود مرونة بين قسم التسويق وقسم الإنتاج . وهذا يسهل إتحاد القرارات اللازمة

– تنسيق بين الإنتاج والبيع وهذا يساهم تحديد أسعار البيع

– هناك تنسيق بين التموين والإنتاج والتوزيع.

- **قلة رأس مال المستثمر:**

_تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأسمال المستثمر.

_سهولة إقامة مشروعات في كل مكان مثل مناطق الزراعية.

_مشروعات صغري والمتوسطة يجعل المستثمر في منطقة ولا يهاجر.

_توفير مناصب الشغل.

2-2: العوامل العامة[1]:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات

_مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل أشكال النشاطات)فلاحيه ،صناعية ،خدماتية ،....الخ

_تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو المدينة

_تساهم في امتصاص البطالة

_مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

– المؤسالثاني:يرة والمتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكونا عاليا فهي تتطلب يد عاملة بسيطة وهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد نفقات عالية مما يسهل عملية استثمارها

_تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل للصناعات المصنعة

–سهولة إقامة المشاريع المصغرة هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن مؤسسة كبيرة تطلب تهيئة الأراضي وإعداد الهياكل القاعدية عكس مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتطلب التكاليف الباهظة وهذا ما دفع المستثمرين من الإقبال عليها.

[1]. رحموني أحمد ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية شاملة في الإقتصاد الجزائري ، مرجع سابق،ص28

المطلب الثاني : أساليب ومشاكل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولا: أساليب تمويل المشروعات الصغيرة

1-1 الأساليب الربوية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة ولكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

1-1-1 مصادر غير رسمية :وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين، ومداينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...الخ، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة [1].

1-1-2 مصادر رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل في الجهات التالية:

***البنوك التجارية (التمويل المصرفي)**:

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.

***الهيئات والمؤسسات المتخصصة**:

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون

نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. أشرف محمد دوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**،الملتقى الدولي حول متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-الجزائر،يومي 17 و 18 أفريل 2006 ،ص 333

- صندوق ترقية التنافسية الصناعية
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

***التأجير التمويلي (التمويل بالاستئجار)**: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[1].

* **التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر**: إنها طريقة تمويل تختلف عن التمويل المصرفي التقليدي ينتفع الزبون بالتقديم المالي فقط بل أيضا على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا قيمة رأس المال المدفوع وبذلك فهو يجازف بأمواله، هذه الطريقة من التمويل تخدم كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة أو التي ترغب في التوسع أو التي تواجه صعوبات في الحصول على قروض مصرفية أو تلك التي يصعب عليها توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرفية، في هذه الطريقة من التمويل يتحمل المستثمر المخاطر كلية أو

جزئية في حالة فشل المشروع الاستثماري محل التمويل، ومن أجل تدنئة المخاطرة فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم الأموال فقط بل يساهم في إدارة المشروع بما يتناسب وطبيعته، يرجع الاهتمام بهذه الطريقة من التمويل لما وجدته من نجاح في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا .

2-1 :الأساليب الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يكشف الواقع التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عدة معوقات أمام هذه المشروعات لكن ما يملكه التمويل الإسلامي من خصائص وسمات لا توجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي تجعل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقف ضد هذه العقبات ويمكن إيجاز تلك المزايا فيما يلي[2]:

[1]. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص76.

[2]. عبد المطلب عبد الحلم، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر 2009 ص ص 199-200

- ✓ أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري، كالبيع الآجل وبيع السلم وبيع الإستصناع والتأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، وكل هذا يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات، مما يحقق تخصيصا أمثل للموارد، ويحقق ما تصبو إليه البلاد العربية من تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- ✓ أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضا للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.
- ✓ أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، والغنم بالغرم، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل التقليدي، وهي بذلك تحقق معيار العدل في المعاملات. سعر الفائدة كثمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا، فضلا عن أنه عملية دخيلة على النظام البشري، تضخم معها النشاط التمويلي بما فيه من أمراض التضخم والمقامرة، وانكمش فيه النشاط الإنتاجي بما فيه من تنمية ووفرة، وهذا بعكس
- ✓ أساليب التمويل الإسلامية التي تغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي. إن مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حينما تتحول من الأسلوب الربوي إلى الأسلوب الإسلامي فإنها تقيم تنظيما جديدا فنيا وإداريا، حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة إلى تحفيز الادخار والاستثمار ومن دور المرابي إلى دور المستثمر والمستشار الاقتصادي، الذي يلتحم مع المشروع

ويقدم له المشورة، بما يكون لها من مراكز أبحاث اقتصادية، ومعرفة بأحوال السوق، وبتوفر كم كاف من المعلومات عن حركة الاستثمار.

ثانيا : مشاكل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

من المفروض أنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أنه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة ومن العقبات التي تصادفها ما يلي[1] :

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.
- قصر فترة سداد القروض.
- تعدد إجراءات الحصول على القروض.
- عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.
- عدم منح إعفاءات و امتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، و عدم تحمسها لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
- محدودية حجم ونوع التمويل حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدةالسداد[2]

عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتزايد حدة مشكلة التمويل في حالة ما إذا كانت الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات[3].

---

[1]. برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– الجزائر يومي 17-18 أفريل 2006 ص ص 119-120

[2].حفيف فوزية،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة–حالة الجزائر**–رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2009 ، ص 76

[3].رابح خوني ،رقية حساني،**المؤسسات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر، الطبعة الأولى ،،2008،ص،182

المطلب الثالث :أثر الزكـــاة في تمويل المشروعات الصغيرة:

للزكاة آثار عديدة في عملية التمويل للمشروعات الصغيرة والتي تعود بالنفع والفائدة على الفرد والمجتمع ومن هذه الآثار ما يلي:—

أولا–زيادة الدخل: حيث تعمل الزكاة على رفع الدخل الفردي والقومي، وذلك من خلال تمويل الزكاة للمشروعات التي تعمل على زيادة دخل الفرد، وبالتالي فإن ذلك ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الفرد، وزيادة الإنتاجية للقطاعات الصناعية وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلد، وتعد عملية تمويل الزكاة للمشروعات الصغيرة هي بصورة استثمارية تمويلية وذلك يؤدي إلى دخول منتجين وعاملين في حقل الإنتاج وهذا مما يدعو إلى التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة دخول عناصر الإنتاج وهم العمال وأصحاب المشروعات.

ثانيا–زيادة العمالة والحد من البطالة:

إن الزكاة لا تعطى للعاطلين عن العمل بل لأفراد غير قادرين على العمل، فالزكاة تشكل مصدر تمويل لكل ذي حرفة أو تجارة يحتاج معها إلى مال لا يجده أو من يملك مشروعاً صغيراً يحتاج أن يطوره أو لا يملك مشروعا ويحتاج لتأسيس مشروع جديد، وبذلك تعمل على إعادة واستخدام جزء من العمال العاطلين عن العمل ودمجهم في

العملية الإنتاجية ويكون إنتاجهم أفضل ، وتساهم الزكاة بجعل سوق العمل مستقراً لأن الأجور في ظل النظام الإسلامي الاقتصادي ترتبط بالأجر الحقيقي وليس بالأجر النقدي، إذ يجب أن تغطي هذه الأجور حد الكفاية، وبالتالي فإن ذلك يحقق الأمان والاستقرار للطبقة العاملة، وهذا يحفز المنتجين على الإنتاج ويؤدي إلى استقرار العلاقة بين العامل ورب العمل لأن المصالح بينهما متكاملة وليست كالعلاقات بين العمال وأرباب العمل في الأنظمة الرأسمالية، إذ يترتب على ذلك ارتفاع أسعار المنتجات فيقل الطلب عليها نظرا لأن العلاقة عكسية بين الطلب والأسعار، ونتيجة ذلك يصبح هناك عرض زائد من السلع يقضي بتخفيض الإنتاج ومن ثم تسريح جزء من العمال.

ثالثا تحقيق التنمية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة:

إن دور الزكاة في تحقيق أهداف التنمية يمكن معرفته من خلال التمعن في تفسير الآية الكريمة في وقله تعالى: ﴿خذ من أموالِهم صدقةً تطهرهم و تزكيهم بها ﴾ (التوبة، آية : 103) والزكاة تعني الزيادة المستحبة، وتعمل على إعادة النشاط الاقتصادي لأصحاب المشروعات الصغيرة وكذلك إلى عدم تركيز الثروة في أيدي أفراد

قليلون في المجتمع لأن التركيز يقتل الحوافز وروح الانتماء وزيادة الفجوة بين الطبقات المختلفة في المجتمع، مما يشجع ذلك على استقرار الاستثمارات وعدم هجرتها للخارج وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما ينعكس ذلك على زيادة المدخرات الوطنية وعدم الاستدانة من الخارج أيضا ومما سبق نجد أن للزكاة دوراً في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال

استثمار أموال الزكاة وتوزيعها في تمويل المشروعات وذلك في عدة نواح يمكن إجمالها بما يلي:

- إن الزكاة تعمل على توجيه التمويل والاستثمار بشكل صحيح في المشروعات الصغيرة لخلق واقع إنتاجي حقيقي وقوي ينمي الاقتصاد المحلي والدخل القومي.
- تعمل الزكاة على زيادة الدخل القومي من خلال إنفاق حصيلتها على المشروعات الصغيرة المنتجة.
- العمل على دعم صغار المنتجين والمشروعات الصغيرة إلى حيز إنتاجي قوي من خلال دعمها لهم وتمويلها لمشاريعهم.
- تعمل الزكاة على زيادة حركة النقود والعملات وبذلك تزداد القوة الشرائية مما يعمل على زيادة الاستثمار في المشروعات

خلاصة الفصل الثاني:

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، و بنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما لمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو مصدر النفط ، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

الفصل الثالث

صندوق زكاة تيارت و آلية تمويل المؤسسات الصغيرة عن طريق القرض الحسن

مقدمة الفصل الثالث

تعتبر الجزائر من البلدان العربية ذات الثقل السكاني المعتبر، والتي يشكل الشباب فيها نسبة مرتفعة تصل إلى حوالي 75% من مجموع السكان، لذلك كانت دوماً من البلدان التي تعاني من أزمة بطالة وتعتمد برامج مختلفة لتشغيل أولئك الشباب، وقد أنشأت العديد من الهيئات لتنفيذ تلك البرامج، منها ما يمول المشاريع الصغيرة بالاشتراك مع البنوك خاصة التقليدية منها، ومنها ما يمول هذه المشاريع دون الاشتراك مع البنوك وبقروض بدون فوائد.

وفي هذا السياق وفي الجزائر بادرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء صندوق للزكاة عام 2004 لتجميع وتنظيم الزكاة وتوجيهها للاستثمار، بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقا للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق والتي هي الاستثمار الجيد لأموال الزكاة، الأمر الذي يساهم في خلق قيمة مضافة تثمر عن إنشاء مشاريع منتجة توفر مناصب شغل وتحسن من الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، لذا يجب أن يكون صندوق الزكاة مميزا من حيث تطبيقاته خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئات. بحيث أنه سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على صندوق الزكاة لولاية تيارت عن طريق كيفية جمع الزكاة توزيعها واستثمارها عن طريق القرض الحسن، لأنها تعتبر وسيلة اقتصادية واجتماعية في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق وضع آليات لتحقيق مقاصدها، بحيث تخرج من الطابع الفردي التطوعي إلى الطابع المؤسساتي الذي يتماشى مع متطلبات العصر، ولتكون عاملا مهما في تحقيق التنمية في المجتمع

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة تطبيقية لعمل هيئة صندوق الزكاة عن طريق:

-بطاقة تعريفية لصندوق الزكاة لولاية تيارت.

-تمويل صندوق استثمار أموال الزكاة للمؤسسات الصغيرة عن طريق القرض الحسن.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لصندوق الزكاة لولاية تيارت

على غرار بقية الدول الإسلامية عرفت الجزائر تجربة العمل الزكوية وذلك من خلال إنشاء صندوق زكاة
والوقوف على الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه والاستفادة من تجارب بعض دول الإسلامية وقد عممت الجزائر الفكرة على باقي الولايات الثمانية والأربعين من ضمنهم ولاية بسكرة بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في
الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقا للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق والتي هي الاستثمار الجيد لأموال الزكاة

المطلب الأول: تعريف صندوق الزكاة ولاية تيارت

إن صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية حيث يعمل بالتعاون والتنسيق مع لجان الأحياء والأعيان واللجان الدينية
وبشكل عام مع المجتمع المدني، وبغية تنظيم نشاطه تم استحداث ثلاثة مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري وبالتالي تحقيق أهدافه.

أولا :التعريف بصندوق الزكاة[1]

صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه سنة 2003م، يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضاً بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع. وقد انطلقت التجربة في البداية بولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لا تُقبل الزكاة إلا نقدا ووفق هذه الطريقة فقط.

في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين من بينهم ولاية تيارت بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية، تكون تابعة لصندوق الزكاة، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال من خلال الحوالات البريدية فقط كما سبقت الإشارة، إذ أن الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا لا تحصيلا ولا نفقة.

[1]. د.كمال رزيق، "**تجربة الجزائر في التمويل الزكوي**"، المؤتمر العلمي الدولي حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،(20-21 ماي 2013).

ولا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة اسمية بأسماء المستحقين تُضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة . فكان إنشاء صندوق الزكاة في ولاية تيارت ممثلا في مكتب صندوق الزكاة لدى مديرية الشؤون الدينية ولأوقاف بالولاية

ثانيا: الأشكال التنظيمية لصندوق الزكاة

توجد لجان عمل مختصة برسم الخطط والبرامج الخاصة بالمشاريع المستقبلية التي سينفذها الصندوق والمتمثلة في[1]:

2-1 اللجنة القاعدية

وتكون على مستوى كل دائرة (وحدة تنظيمية إدارية في الجزائر)، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من : رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

2-2 اللجنة الولائية

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية وتتكون لجنة مداولتها من رئيس هيئة الولائية إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب قانوني، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

2-3 اللجنة الوطنية

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها . إن ثم مهامه الأساسية تختصر في كونها الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

المطلب الثاني: تسيير صندوق الزكاة

عند الحديث عن كيفية عمل صندوق الزكاة في الجزائر، نجد أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قد وضعت مجموعة من التدابير الخاصة بكيفية جمع الأموال وصرفها.

أولا :كيفية جمع أموال الزكاة

بعد الحملة الواسعة التي قامت بها الوزارة لتعريف المواطنين والتحسيس بأهميته وبأهدافه وضعت مجموعة من

[1]. د. جلد نور الدين، أ. أمينة بركان، "**تثمير أموال مؤسسات صندوق الزكاة** "، دراسة مقارنة (السودان ، الجزائر ، الأردن)، المؤتمر العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، البليدة، (18-19 جوان 2012) ، ص 14.

الطرق يستطيع من خلالها المواطن دفع زكاته وهي كما يلي :

1-1 الحوالة البريدية

يمكن للمزكي الحصول عليها لدى مكاتب البريد عبر التراب الوطني وتضع عليها ما يلي:

- اسمك أو عبارة (مزكي).
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.
- رقم حساب صندوق الزكاة لولايتك.

1-2 الصكوك البنكية أو البريدية

- يحرر لحساب صندوق الزكاة في كل ولاية.
- رقم حساب صندوق الزكاة لولايتك.
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

1-3 الصناديق المسجدية

حيث توضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصناديق ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة

بأن نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الوطنية أو الولائية.

وحتى تتجدد هذه العملية يتم وضع ما يلي:

يتم إقفال الصناديق بقفلين، أحدهما لإمام المسجد والآخر لأحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد، كما تم وضع صندوق داخل مقصورة الإمام لمن يحبذ أخذ القسائم.

- تم إعـــداد دفتـــر للمحاضر الأسبوعية لكل ما تم جمعه وهذا الدفتر يكـــون مرقما ومؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية، أما دفتر القسائم فهو الآخر يجب أن يكون مرقما ومؤشرا من المديرية.
- عند دفع الزكاة من طرف المزكي الذي يحبذ أخذ قسيمة تتبع مجموعة من الخطوات هي كالآتي:

- يحسب المبلغ الذي دفعه ويوضع أمامه داخل الصندوق.

- تعطى له قسيمة يكتب عليها اسمه أو عبارة مزكي زائد المبلغ بالأرقام والحروف وختم المسجد، إمضاء المزكي وتاريخ الدفع.الجزء الثاني يبقى لاصقا بالدفتر عليه المبلغ، وإمضاء المزكي وتاريخ الدفع.

-عند نهاية كل أسبوع يجمع إمام اللجنة المشرفة على عملية جمع الزكاة في المسجد ويتم فتح الصناديق أمامها من طرف الإمام، ثم يحسب المبلغ الذي تم دفعه، ليحرر محضرا يكتب عليه تاريخ المحضر ورقمه، المجتمعون وإمضاءاتهم، الغائبون من اللجنة، المبلغ المحصل بالأرقام والحروف.ويتم في النهاية تحرير قسمة المبلغ الإجمالي المحصل عليه في الصناديق الموضوعة داخل المسجد ويتم إرسال دفتر المحاضر ودفتر القسائم في نهاية كل

شهر للمديرية الولائية للشؤون الدينية.

1-4 الجالية الجزائرية بالخارج

بالنسبة للمغتربين في الخارج فقد تم وضع حسابات خاصة، ثم تحول أرصدة هذه الحسابات إلى حساب صندوق الزكاة في الجزائر.

الجدول رقم (3-1) : حصيلة زكاة المال في ولاية تيارت من 2011 إلى 2019

السنة	حصيلة حملة الزكاة		معدل النمو %
	حملة عادية*	حملة تكميلية**	
2011	6.030.000.00		-
2012	6.700.000.00		%11.11
2013	6.784.942.00		%1.26
2014	10.336.092.17		%52.33
2015	6.838.792.54		%33.33
2016	6.573.677.00		%3.87
2017	7.760.684.00	2.131.798.00	%50.48
2018	9.042.514.00	3.061.185.16	%22.35
2019	11.680.735.00		%3.49

المصدر:وثائق رسمية من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت سنة2019

: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن حصيلة أموال الزكاة في ولاية تيارت كانت محتشمة في السنوات 2011و2012و2013 وهذا أمر طبيعي لحداثة الصندوق حيث كان هناك تفاوت في المبالغ على التوالي 6030000.00 د.ج و6700000.00 د.ج و6784942.00 د.ج إلا أنها كانت متقاربة وما نلاحظه في السنة الموالية ارتفعت الحصيلة إلى 10336092.17 د.ج ،ويفسر سبب هذا التحسن نظرا للجهود المبذولة من طرف مصالح الوزارة التي سعت من خلال مخططها الوزاري الأخير المقدم أمام مجلس الحكومة سنة 2013 والقاضي

بزيادة حملات التوعية وتوسيع عمليات التحصيل في جمع الأموال وصرفها، الأمر الذي انعكس بالإيجاب في ارتفاع حصيلة الزكاة في سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي على استجابة المزكون للصندوق وإلمامهم أكثر بأهمية هذه المؤسسة.

غير أن الحصيلة عرفت انخفاض ملحوظ لسنة 2015و2016 حيث بلغت الحصيلة 6838792.54 د.ج و6573677.00 د.ج على التوالي، وفي سنة 2017 ارتفعت حصيلة الزكاة إلى 7760984.00 د.ج للحملة العادية و2931798.00 د.ج للحملة التكميلية كما هو مبين في الجدول وذلك نتيجة الموس، وارتفعت للثروات التي يجب فيها الزكاة،وارتفعت في سنة 2018 لتصل في الحملة العادية إلى 9042514.00 د.ج والحملة التكميلية إلى 3061185.16 د.ج كما هو الشأن في السنة السابقة،وتوالت الزيادة لتصل في سنة 2019 حيث بلغت أقصاها مقارنة بالسنوات الأولى إلى 11.680735.00 د.ج وذلك لزيادة المزكين المقتنعين بصندوق الزكاة ومدى الدور الايجابي يلعبه الصندوق باعتباره بند من بنود التنمية الاقتصادية .

ويمكننا التوضيح أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-1): حصيلة زكاة المال في ولاية تيارت من 2011- 2019.

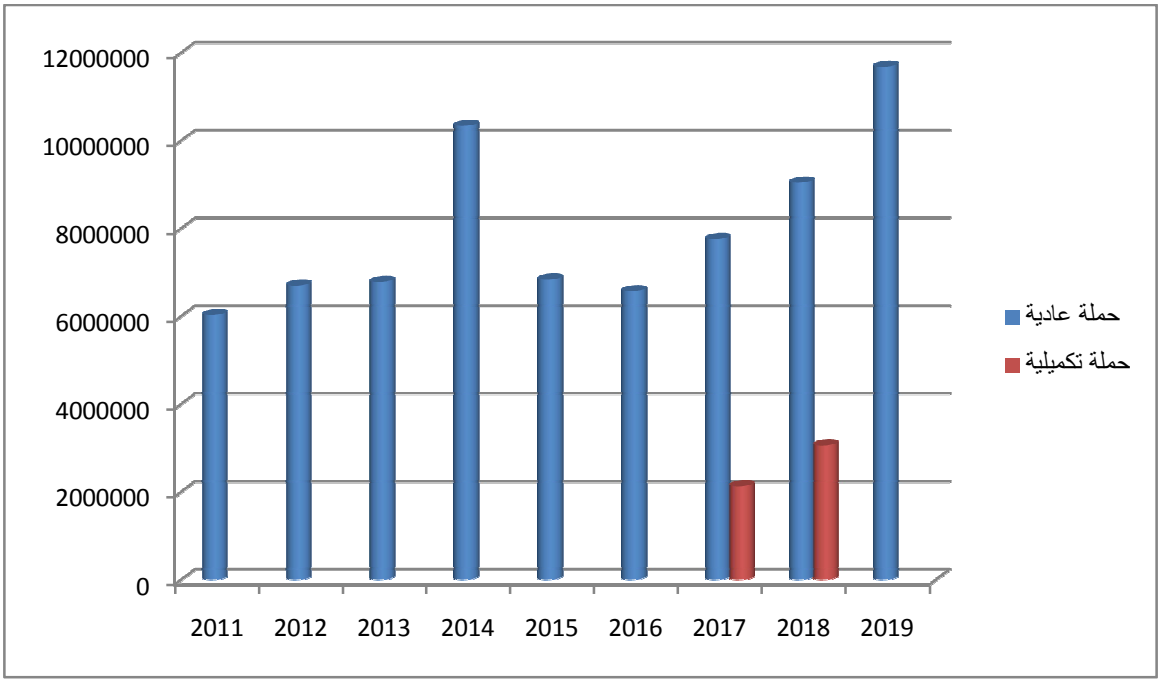

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات من مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية تيارت

ثانيا: كيفية صرف أموال الزكاة

بعد الإطلاع على الكيفية التي يتم بها جمع أموال الزكاة نأتي الآن إلى طريقة صرف هذه الأموال ونظرا لأهمية هذه العملية وضعت كذلك مجموعة من الإجراءات الصارمة وذلك لضمان وصول الزكاة إلى مستحقيها

الفعلي في الآجال المحددة عملا بقاعدة فورية الزكاة مع العلم أنه تم تقسيم حصيلة الزكاة وفق النسب التالية[1] :

- 50 %من الحصيلة موجهة للفقراء والمساكين
- 12,5 %توجه لمصاريف صندوق الزكاة.
- 37,5 %من الحصيلة توجه لتنمية حصيلة الزكاة.

وتحسب هذه النسب حسب الوضعية المالية ليوم 30 مارس على الساعة منتصف الليل ويمكن اختصار تقييم حصيلة الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012 في الجدول التالي:

2-1 بالنسبة للفقراء والمساكين:

تتقدم العائلات إلى المديرية التي تقيم فيها وتملأ طلبا خطيا للزكاة بالإضافة إلى ملف إداري وتملأ كذلك استمارة استحقاق الزكاة، ثم تجمع كل الملفات وتقدم إلى الهيئة القاعدية وهذه الأخيرة تقترح عددا من العائلات الأشد فقرا في كل بلدية، ثم تحرر محضر مداولة يتضمن القائمة اسمية لأرباب هذه العائلات يرسل إلى اللجنة الولائية، التي تقوم بتحرير محضر مداولة بأسماء أرباب هذه العائلات الواردة من مجموع اللجان القاعدية.

في الأخير تضبط قائمة اسمية موحدة تتضمن أسماء أرباب العائلات، عناوين إقامتهم، أرقام الحسابات إن وجدت والمبلغ المخصص لكل عائلة ويوقع على هذه القائمة أمين المال المعتمد رسميا ومدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية، ثم ترسل إلى مصالح الولاية، حيث تقسم نسبة حصيلة الزكاة المخصصة للفقراء على عدد الأسر وتقدم لهم مساعدات على شكل حوالات بريدية.

2-2 بالنسبة لمصاريف صندوق الزكاة

تعرف ميزانية صندوق الزكاة المقدرة :ب 5, 12%من الحصيلة الولائية وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2) :تقسيمات حصيلة نسبة زكاة المال

المبلغ المخصص للفقراء	مصاريف اللجنة الولائية	مصاريف اللجنة القاعدية	القرض الحسن	تحول الحساب الوطني
% 50	% 4.5	6 %	% 37.5	2 %

المصدر: مديرية الشؤون الدينية لولاية تيارت

1.موقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية تاريخ الإطلاع 2019/03/24 على الوقع : http :www.marw-dz.org

12.5 % تبقى في الحساب الولائي وتصرف كما يلي:

12 % تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة وهو.10-4780

4,5 % لمتطلبات اللجنة الولائية للصندوق.

6 %لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق وتبرز كل النفقات في هذا الحساب بالوثائق الإثباتية و يتولى المحاسب متابعة ذلك.

-يمكن توزيع حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين في يوم واحد على المستوى الوطني، يطلق عليه" :يوم الزكاة"

يحدده وزير الشؤون الدينية والأوقاف كما يجب احترام الآجال الآتية:تنتهي العملية على المستوى القاعدي يوم 25مارس للسنة.تنتهي عملية إعداد القائمة الولائية للمستفيدين في يوم 31مارس للسنة

جدول رقم(3-3) : تطور حجم الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة الوطني خلال الفترة:، 2004-2012

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2004/1425	200.527.635,50
2005/1426	367.187.942,79
2006/1427	483.584.931,29
2007/1428	478.922.597,02
2008/1429	427.179.898,29
2009/1430	614.000.000,00
2010/1431	653.000.000,00
2011/1432	672.000.000,00
2012/1433	710.000.000,00

المصدر : الوثيقة القانونية من صندوق الزكاة الصادرة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية

من خلال الجدول رقم (3-3)نلاحظ تزايد مبلغ الحصيلة الوطنية للزكاة حيث بلغت سنة 2003 مبلغ 118.158.269,35دج ليبلغ سنة 2012 مبلغ ، دج 710.000.000 مما يوحي بالتطور الملحوظ لدور صندوق الزكاة الجزائري في جمع الزكاة بأنواعها المختلفة والجدول الموالي يبين كيفية توزيع أموال زكاة صندوق الزكاة الجزائري حيث سوف يتم عرض مثال عن كيفية توزيع أموال الزكاة خلال السنة ولقد قمنا باختيار سنة 2012 مثال لكيفية توزيع أموال الزكاة خلال هذه السنة طبقا للجدول رقم 10

الجدول رقم (3–4) :توزيع أموال صندوق الزكاة الجزائري سنة 2012، الوحدة :دج

البيانات	المبالغ	النسب%
الحصيلة الإجمالية للزكاة	710.000.000	% 100
المبلغ المجموع في صناديق الزكاة	582.000.000	% 82
المبلغ المحول مباشرة إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة	142.000.00	% 2
المبلغ المخصص للجنة الولائية	3195000.00	% 4,5
المبلغ المخصص للجنة القاعدية	426.000.00	% 6
المبلغ الموزع للعائلات	355.000.000	% 50
المبلغ المحول لكل عائلة	4000.00	--
المبلغ المرصود للاستثمار	262.700.000	% 37,5
المبلغ المحول لكل مستفيد	80.000	--

المصدر: وزارة الشؤون الدينية

الجدول رقم (3–5): عدد العائلات المستفيدة ومبلغ الاستهلاك للمستفيدين من صندوق الزكاة في ولاية تيارت من 2011- 2019.

البيان / السنوات	عدد العائلات	مبلغ الاستهلاك %87.5	المبلغ موجه عمل لجان %10.5	المبلغ الموجه للصندوق الوطني %
2011	2270	5.276.250.00	6.33.150.00	120.600.00
2012	1954	5.862.500.00	703.500.00	134.000.00
2013	1127	5.936.824.25	712418.91	135698.84
2014	1808	9.044.080.64	1085289.67	206721.84
2015	1367	5.984.818.47	718178.22	136795.85
2016	3000	5.751.967.37	690236.09	131473.54
2017	1730	8655921.75	1038710.61	197849.64
2018	2117	12103699.16	1270888.41	242073.98
2019	2044	10220643.10	1226477.20	233614.70

المصدر:وثائق رسمية من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت سنة2019

من خلال الجدول نلاحظ هناك تفاوت ملحوظ في عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة بين الارتفاع والانخفاض حيث يرجع إلى عدم ثبوت المبلغ المخصص لكل مستفيد والذي يكون بقيمة تحددها اللجنة الولائية لولاية تيارت وهذا حسب عدد العائلات المحتاجة ويكون المبلغ إما 2.400.00 د.ج أو 3.000.00 دج أو

5.000.00 د.ج ويصل في بعض الحالات حتى إلى 10.000.00 د.ج لكل مستفيد .حيث نجد انه في سنة 2011 اتفق أعضاء اللجنة الحاضرين على أن يكون مبلغ المخصص لكل مستفيد هو 2400.00 دج بينما نجد انه في السنوات 2012و2013و2014 كلن مبلغ مخصص لكل مستفيد هو 3000.00 دج حسب قرار اللجنة ،ولكن في سنة 2015 و2016 تم تخصيص مبلغ 5000.00 دج لكل مستفيد من الفقراء والمحتاجين ويبقى نفس المبلغ بالنسبة للسنتين 2017 و2018 بالإضافة إلى الاستفادة من مبلغ الحملة التكميلية كذلك حسب ما نلاحظه في الجدول أعلاه

أما بالنسبة لسنة 2019 فكان المبلغ المخصص لكل عائلة هو 5000.00دج مستفيدة من صندوق الزكاة باستثناء الحصيلة التي تم جمعها ببلدية السوقر بمسجد عمار بن ياسر ومسجد عقبة بن نافع حيث يستفيد كل محتاج من مبلغ 10000.00 دج وهذا بعد صدور المنشور الوزاري تحت رقم 34 المؤرخ في 2019/02/04 الذي يتضمن تنظيم صرف حصيلة صندوق الزكاة لعام 2019.

من خلال ما ذكرناه سابقا نجد أن صندوق الزكاة لولاية تيارت قد حقق خطوة مهمة في زيادة حصيلة الزكاة وبالتالي زيادة عدد المستفيدين وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول في سنة 2016 حيث وصل عدد العائلات إلى 3000 عائلة مستفيدة، أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في ولاية تيارت فإننا نستطيع القول أنها شبه معدومة وذلك لعدم تخطي المبلغ اللازم .

ثالثا: تحصيل وصرف زكاة الفطر

لقد عرفنا سابقا زكاة الفطر على أنها زكاة لما في بذلها –خالصة لله–من تزكية النفس وتطهيرها من أدرانها ، وتنميتها للعمل ،وجبرها لنقصه،وإضافتها إلى الفطر من إضافة الشيء إلى سببه،فان سبب وجوبها الفطر من رمضان –بعد إكمال عدة الشهر برؤية هلاله–فأضيفت إليه لوجوبها به.

أولا: تحصيل زكاة الفطر

إن زكاة الفطر شعيرة لا ترتبط بالنصاب،وإنما هي زكاة مفروضة على كل سكان البلد ،ونخص بالذكر ولاية تيارت [1] بحيث سنوضح تحصيل زكاة فطر من خلال الجدول التالي للفترة 2017 و2018:3

[1] – معطيات مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت.

الجدول رقم (3-6): حصيلة زكاة الفطر من 2017 إلى 2018

السنوات	حصيلة زكاة الفطر
2017	**4851780.00**
2018	**4373195.00**

المصدر:وثائق رسمية من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت سنة2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه فيما يخص حصيلة زكاة الفطر خلال سنة 2017 كانت حوالي 4851780.00 د.ج حيث كانت مرتفع مقارنة بسنة2018 والتي انخفضت لتصل إلى 4373195.00 د.ج سنتي ،إلا انه يمثل انخفاض طفيف خلال السنتين ،وما يجدر الإشارة إليه انه لم نستطع الحصول على حصيلة زكاة الفطر لعدة سنوات نظرا لعدم نشر الوعي الثقافي في وسط المجتمع بتحصيلها في صناديق الزكاة إلا أنها كانت تمنح خارج الصندوق وذلك بسبب الإشاعات حول تسيير أموال صندوق زكاة الفطر مما زعزع ثقة المزكون القائمين على هذه الهيئة .

ثانيا: صرف زكاة الفطر

تصرف زكاة الفطر كما يلي حيث تشرع كافة المساجد بعملية توزيعها على المستحقين ابتداء من 28 رمضان لكل سنة مع ضرورة إيصالها إلى مستحقيها قبل صلاة الفطر بعد دراسة ملفات طلبات الفقراء للزكاة من طرف أعضاء لجنة المسجد وأعضاء الحي ويمكن إن يشاركهم في ذلك حتى المزكين،وتقدم للعائلات الفقيرة مبالغ مالية تختلف قيمتها من مسجد لأخر.

وهذا ما سنوضحه من خلال صرف زكاة فطر والعائلات المستفيدة منها للفترة 2017و2018 على مستوى ولاية تيارت[1]:

الجدول رقم (3-7): عائلات مستفيدة من صرف زكاة الفطر 2017 و2018

السنوات	عدد عائلات مستفيدة
2017	3700
2018	3427

المصدر:وثائق رسمية من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت سنة2019

[1] – معطيات مقدمة من طرفمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هناك تفاوت في عدد العائلات المستفيدة من حصيلة زكاة الفطر ما بين 3700و3427 للسنتين 2017 و2018 على التوالي وذلك حسب حصيلة زكاة الفطر لهذه السنوات.حيث نجد أن جل هذه العائلات سوف توجه هذه المساعدات المتحصل عليها نحو الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك للعائلات الفقيرة هو مرتفع) وهذا سوف يزيد من حجم الطلب على المواد الاستهلاكية ،ومن ثم زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل- أي خلق مناصب شغل –ولكن هذا يتوقف على مدى مرونة القطاع الإنتاجي.

الجدول رقم (3-8) : تقرير مفصل حول زكاتي المال و الفطر لولاية تيارت

الحملات	الحملة الأولى 2003	الحملة الثانية 2004	الحملة الثالثة 2005	الحملة الرابعة 2006	الحملة الخامسة 2007	الحملة السادسة 2008	الحملة السابعة 2009	الحملة الثامنة 2010	الحملة التاسعة 2011	الحملة العاشرة 2012
المداخيل	///	3.745.501.00	2.909.455.00	2.900.750.00	3.920.097.00	3.961.818.00	4.525.660.00	4.437.337.00	6.030.000	6.700.00.00
المبلغ المخصص لزكاة القوت	///	2.944.000.00	2.290.750.00	2.900.750.00	3.142.650.00	3.278.778.00	2.828.537.50	3.696.105.00	5.448.000.00	5.862.500.00
عدد المستفيدين	///	873	1115	1415	1533	1535	1394	1440	2270	1954
المبلغ المخصص للاستثمار	///	////	1.500.000.00	500.000.00	2.000.000.00	///	///	///	///	///
عدد المستفيدين	///	////	////	////	////	////	////	////	////	////
المبلغ المحول للصندوق الوطني	///	59.880.00	72.500.00	87.991.00	62.853.00	65.576.00	90.513.20	88.746.74	120.600.00	134.000.00
المبلغ المخصص للجان القاعدية	///	179.640.00	137.445.00	174.045.00	188.559.00	196.727.00	271.539.60	266.240.22	361.800.00	402.000.00
المبلغ المخصص للجان الولائية	///	134.730.00	103.084.00	130.534.00	144.419.25	147.545.00	203.645.70	199.680.16	271.350.00	301.500.00
المبلغ المحصل لزكاة الفطر	///	2.003.637.00	2.271.535.00	2.204.675.00	2.371.778.00	2.590.700.00	2.305.900.00	2.008.170.00	3.696.105.00	3.743.440.00
عدد المستفيدين من زكاة الفطر	///	3074	2330	3075	3690	3895	2842	3671	1440	3353

المصدر:وثائق من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تيارت.

المطلب الثالث: مشاكل صندوق الزكاة و الحلول المقترحة [1]:

أولا: المشاكل

يتخبط صندوق الزكاة الجزائري في مجموعة من المشاكل والتي تعيق سيرورته ونذكر من أهمها ما يلي:

1 – انعدام الثقة بين إدارة صندوق الزكاة والمزكين، ويرجع ذلك لتصرفات بعض أصحاب النفوس الضعيفة، والتشويهات الإعلامية للصندوق.

2 – دفع الزكاة للصندوق فعل اختياري، ما جعل المزكين يدفعون أموالهم لمعارفهم من المحتاجين، أدى ذلك ربما إلى تراكم أموال الزكاة عند أحدهم، وفي جهة أخرى من هو أحوج منه .

3 – المخاطر الناجمة عن تقديم القرض الحسن، كخطر عدم التسديد وغيرها .

4 – طغيان النشاط الموسمي، بحيث تتزايد حصيلة الزكاة في مناسبات معينة، كمناسبة عاشوراء مثلا، بينما تتناقص على مدار الشهور الأخرى.

5 – غياب قانون خاص بالزكاة منظم لطريقة جمعها وتوزيعها، إضافة للكادر الإداري المتخصص والمتفرغ لهذه المهمة، وما هو موجود لا يتعدى بعض المناشير والمراسيم الإدارية.

ثانيا: الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل

بغية تفعيل دور صندوق الزكاة ، وتحقيقه للأهداف التي سطرها ، وخروجه من المشاكل الناجمة ربما عن بعض الثغرات و الهفوات، اقتراح العديد من الباحثين العديد من الأفكار والحلول، ومن أهمها إصلاح ثلاث محاور رئيسية فيه، وهي كما يلي :

2-1 تنمية موارد صندوق الزكاة:

من أجل تنمية صندوق الزكاة، يجب على القائمين عليه اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من إقبال المزكين على صندوق الزكاة، والعمل على إزالة الفجوة التي تمنعهم من :

2-1-1 التخطيط الإعلامي لصندوق الزكاة : يعاني الصندوق من قلة مواردها، يرجع ذلك لتوزيع الزكاة بطريقة تقليدية من قبل مانحيها ومن هنا يبرز دور التخطيط والترويج لهذه المؤسسات [2]، وذلك بمشاركة جميع

---

[1] – هاجرة مسعي أحمد، "**دور الزكاة في التقليل من البطالة**"، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – الوادي، (2014-2015)،ص 59.

[2] – هواري عامر، "**دور الزكاة في الحد من البطالة**"، بحث منشور على شبكة الإنترنت، تاريخ الإطلاع :(2019/04/01) ، (http://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/266)

الوسائل الإعلام السمعية منها والبصرية وهذا من خلال الحصص والندوات التي يقدمها المختصون في مجالات الشريعة، والاقتصاد، والمالية [1].

2-1-2 العمل الجمعوي التطوعي : يقوم به منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي (شيوخ ، أساتذة وأئمة ....إلخ) وذلك بالمشاركة في الحملات الترويجية عن طريق إجراء محاضرات وأيام تحسيسية للمساهمة في تنمية وزيادة موارد صندوق الزكاة .

2-1-3 استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع : وخاصة الجالية الجزائرية، وذلك بوضع موقع على شبكة الانترنت مع إمكانية الدفع عن طريق بطاقات الائتمان البنكية .

2-1-4 ربط دفع الزكاة بالإعفاءات الجبائية: يمكن أيضا ربط دفع الزكاة أو جزء منها لدى التجار الكبار والمستثمرين والمقاولين، بإعفاء جزئي من الضرائب الموجهة إليهم، ووضع آليات تحكم هذا الإجراء .

2-2 تنويع برامج الصندوق :ويكون هذا التنويع بإحداث مؤسسات استثمارية ومشاريع تأهيلية وفق ما يلي:

2-2-1 مؤسسات استثمارية يملك أسهمها مستحقي الزكاة : يعتبر إحياء مؤسسة الزكاة خطوة أساسية لبحث سبل وتقنيات استثمار أموالها، وذلك استثمار أموال الزكاة على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة يملك أسهمها لمستحقي الزكاة سواء إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة، وبناء على ذلك يعطى مستحقو الزكاة أسهما في المنشأة المراد تمليكها لهم ويكونون قائمين عليها

2-2-2 المشاريع التأهيلية: وذلك بإطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن، تشبه صيغة المشاريع التأهيلية في الأردن وتكون بديلا إسلاميا لصيغة القرض المصغر في الجزائر .

2-3 الإصلاح الداخلي في هيكل صندوق الزكاة : يتمثل هذا الإصلاح الداخلي في النقاط التالية :

- ✓ يجب أن تكون الهيئة القائمة عليه مستقلة غير تابعة للإدارة أو الهيئات وذلك لأن الواقع أثبت عدم ثقة الأغنياء والفقراء على السواء في الكثير من الجهات الرسمية .
- ✓ يجب أن تكون الهيئات المحلية أو اللجان المكلفة بجمع وتوزيع الزكاة محل ثقة من طرف المواطنين، وذلك بأن توكل المهمة لمختصين في الشريعة الإسلامية والدعاة والأئمة وغيرهم مما يحسن صورة الصندوق لدى المزكين.
- ✓ ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات الزكاة يجعل الحسابات مكشوفة ودقيقة مما يؤثر إيجابيا على ثقة المزكين بصندوق الزكاة من خلال معرفتهم بمآل الأموال التي يدفعونها .

[1] – سمير عماري، ليندة بلحسين، "**متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر و البطالة** "، حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004-2012 ص2، .

- ✓ العمل بالقوانين المنظمة للصندوق والابتعاد عن العشوائية .
- ✓ تفعيل دور اللجان المسجدية، مع تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولاية .

إحياء مؤسسة الزكاة وتفعيل دورها، وربطها بالجمعيات الخيرية بصفتها وكيلة عن المزكين، وذلك من خلال قيامها بأحد وظائف مصارف الزكاة

المبحث الثاني :تمويل صندوق استثمار أموال الزكاة المؤسسات الصغيرة عن طريق القرض الحسن.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الشرعية خاصة منهم الفقراء والمساكين، فإنه يقوم أيضاً بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل دور الصندوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كما أن السياسة تدخل ضمن الإستراتيجية العامة للصندوق، أو ترتكز على فكرة يتبناها القائمون على هذه الصندوق مفادها" :لا نعطيه ليبقى فقيراً إنما ليصبح مزكي."

المطلب الأول: القرض الحسن و صندوق الزكاة

أولا :تعريف القرض الحسن :

القرض الحسن هو عبارة عن قرض بدون فوائد يقتطع من أموال صندوق الزكاة لفائدة الشباب العاطل عن العمل بغرض استحداث مؤسسات صغيرة إنتاجية و خدماتية [1] وبموجبه يتم نقل كتلة نقدية

من يد مالكه وبرغبة منه إلى يد من هو بحاجة إليها للقيام بمشروع اقتصادي ما دون الحصول على عائد مقابل ذلك، على أن يسترد ماله بعد نهاية الفترة المتفق عليها.ولن يكون ذلك من أموال الزكاة بحكم

شرط التمليك .أو بعد أن يحقق الشخص المستفيد أهدافه، و في مثل هذه الحالة ينبغي أن لا يماطل الذي استفاد من المال في إعادته لصاحبه، وإلا كان ضامنا.

– تعريف آخر[2] : "يمكن تعريف القرض الحسن في صندوق الزكاة على انه قرض بدون فائدة، بمبلغ محدود بين 50000دج و300000دج يمنح للقادرين على العمل من الجنسين، ويسدد في اجل لا يتعدى أربع سنوات".

ثانيا: أهمية القرض الحسن:

صيغة القرض الحسن تعتبر من ابرز صيغ التمويل التبرعي القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على أن يرد مثله، وهذه الصيغة من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين و الفقراء، وقد شجع الإسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتبارها من أهم مصادر التمويل الإسلامي، قال تعالى "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له "

[1] – د.منصور الزين، سفيان نقماري، "**صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الإقتصادية** "،مؤتمر دولي ثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي" الزكاة و الوقف "في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية ، الجزائر، البليدة، 2013 ، ص16

[2] – دراني سميرة، "**صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق** "، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر،2010-2011ص140،139

و للقرض الحسن فوائد كثيرة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وإنها تنمي في المجتمع المسلم التكافل والتراحم، ومنه فالقرض الحسن أجيز استثناء لما فيه من رفع للمشقة ودفع للكرب وتحقيق لمصالح المجتمع.

كما يعود التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملائمة خاصة للمشروعات الصغيرة، لأن المقرض يقدم القرض للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به على أن يرد المقترض للمقرض مبلغ القرض أو مثله، وهو بذلك يعد من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المشروعات الصغيرة و ذلك للكلفة المحدودة التي يتحملها المشروع الصغير، وكذلك للمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، كما أن القرض الحسن يعد من أكثر صيغ التمويل كفاءة و فاعلية في تمويل المشروعات الصغيرة فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من المقرض والمقترض، إضافة إلى أن كون صيغة القرض الحسن أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأسمال لفترة محدودة كشراء مواد خام أو دفع أجور عمال بحيث قد تكون الفترة ضئيلة ولا يرغب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في المشاركة [1]

ونظرا للبعد الاجتماعي للقرض الحسن والمتوافق مع الرسالة الاجتماعية للمشروع الصغير يرى العديد من الباحثين أن القرض الحسن يجب أن يستخدم في المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة وذلك لما يمكن أن تحققه من تنمية اجتماعية واقتصادية على حد سواء إضافة إلى كونه اضمن للمصرف الإسلامي من التمويل الاستهلاكي .

ثالثا :نصيب القرض الحسن من زكاة المال

من أجل استثمار أموال صندوق الزكاة بشكل منظم، فان وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري في 22مارس سنة 2004"المادة رقم 02 نم اتفاقية التعاون بين بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية، إن تقديم القروض الحسنة بعدما تمت الاتفاقية بين بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية

رابعا: اتفاقية التعاون بين صندوق الزكاة وبنك البركة

رغم حداثة صندوق الزكاة في الجزائر إلا أن نشاطاته كان تصبو لتشمل مختلف المجالات الاستهلاكية والإنتاجية .فمنذ نشأة هذا الصندوق ومعظم موارد الزكاة المحصل عليها يتم توجيهها في شكل مبالغ مالية للمستحقين من الفقراء. وبغية تفعيل دور الصندوق الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقا للإستراتجية العامة لنشاطات الصندوق والتي ترتكز على أن أساس عمله مبني على فكرة " لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا و ،"

إن صندوق الزكاة يجب أن يكون مميزا من حيث تطبيقاته خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئاته، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق،

1- محمد عبد الحميد،محمد فرحان،" **دراسة حول التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**" ، ص33

وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته " صندوق استثمار أموال الزكاة .

وفي ضوء ذلك قامت الجهة الوصية بحملات تحسيسية لشرح تدابير الاستثمار في أموال صندوق الزكاة وعقد أيام دراسية بالتعاون مع المؤسسات المعنية بهذه التدابير مثل، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وغيرها.حيث إن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أمضت هذا الاتفاق مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم مشاريع تشغيل الشباب، خاصة المصغرة منها، حيث تنص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة الجزائري على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع.

خامسا: المشاريع المتفق تمويلها بين صندوق الزكاة وبنك البركة

حيث تنص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية و بنك البركة الجزائري على أن يقوم الصندوق بتمويل

بعض المشاريع المتمثلة في :

-تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.

-تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

-تمويل المشاريع المصغرة.

-دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.

-إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

و إذا كانت الاتفاقية تنص على تمويل ودعم كل هذه الأنواع من المشاريع المصغرة، فإن الواقع العملي ونظراً للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق أثبت أنه لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع بل بعدد محدود جداً من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة، على أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية.وحسب المادة 12من نفس الاتفاقية إن نسبة 37.5%والتي هي في شكل صندوق استثمار أموال الزكاة عندما توجه لتمويل المشاريع دون فائدة تسمى قرض حسن

سادسا: المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القرض الحسن:

هناك مشاريع لها الأولوية في التمويل بالقرض الحسن يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-9) : يوضح المشاريع ذات الأولوية في التمويل بصيغة القرض الحسن.

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
المشاريع الطبية والشبه طبية	✓ العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة، خدمات راقية، تدفقات نقدية مستمرة.	
المشاريع الحرفية.	✓ ضمان استمرار الحرف، ضمان مناصب شغل دائمة، تكاليف تمويلها معتدلة، تدفقات نقدية مستمرة.	✓ النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة، الحلي التقليدي.
المشاريع الخدماتية	✓ تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة، ضمان مناصب شغل دائمة، تدفقات نقدية مستمرة .	✓ خدمات الهاتف، الانترنت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط.
مشاريع صناعية متوسطة الحجم	✓ توظيف أكبر، تكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع .	✓ صناعة الألبسة، الصناعة الغذائية، الأثاث، مواد البناء.
المشاريع الفلاحية	✓ توظيف أكبر، تكاليف شبه ثابتة ومتوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية .	✓ تربية النحل، تربية الدواجن، تربية المواشي، البيوت البلاستيكية...

المصدر:: مسدور فارس إستراتيجية استثمار أموال الزكاة، مجلة رسالة المسجد (الجزائر، جويلية 2003)

المطلب الثاني :مراحل الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة (القرض الحسن)

تعمل الجهة المسيرة للقرض الحسن في الجزائر، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2010)وقد قامت وزارة الشؤون الدينية برفع قيمة القرض الحسن لفتح المجال لمساعدة المستفيدين الراغبين في تكوين مؤسسات مصغرة.

أولا :مراحل الحصول على تمويل بصيغة القرض الحسن

تتمثل مراحل الحصول على التمويل بواسطة القرض الحسن كما يلي[1]

1-1 بالنسبة لصندوق الزكاة:

❖ يتقدم المستحق للزكاة بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

[1]. معلومات مقدمة من مديرية الشؤون الدينية

- ❖ تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- ❖ بعد التحقّق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.
- ❖ ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
- ❖ ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشدّ تضررا والأكثر نفعا)مردودية عالية
  توظيف أكبر)....
- ❖ توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها.
- ❖ توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.
- ❖ توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم .
- ❖ توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع لا أم وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة

2-1 أما على مستوى بنك البركة فالإجراءات تكون كما يلي:

إذا تعلق الأمر بمشروع تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

- يسلم بنك البركة للشباب شهادة تثبت أن لديه رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا وقسط التأمين
  اللازم، وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة، أو بالمبلغ اللازم في حالة التمويل المختلط (بينه وبين الوكالة)
  على أساس عقد القرض الحسن، أو التزام بدفع مستحقات التمويل المشروط من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو لدى
  الصندوق الوطني للتامين على البطالة في ولايته
- يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة وهدا

بعد حصوله على شهادة التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم الشباب أو. من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

إذا تعلق الأمر بالتمويل الأصغر:

- يستدعي المستحق في هده الفئة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها.
- يوقع المستحق القرض الحسن.
- يتولى البنك التسديد المباشر للمورد دون أن يسلم المال نقدا للمستحق.
- يمكن أن يقدم البنك تمويلا تكميليا إن احتاج المشروع المصغر لذلك وفق الإجراءات المعتمدة لديه.إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الغارمة:
- تقترح اللجنة الولائية قائمة بأسماء هده المؤسسات.
- يستدعي المشرفون عليها إلى البنك لتقديم الوثائق الإثباتية اللازمة.
- يحدد بنك البركة حاجتها ومدى قابليتها للانتعاش.
- تغطى ديونها كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن، ولا يمكن إن يكون المبلغ مخصصا في آي حال من الأحوال لدفع فوائد البنوك، وإنما أصل الدين فقط.
- أو تعطى ما تحتاجه كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن ولكن دون أن تستلم لذلك نقدا،حيث قد يكون

لذلك في شكل دفع فواتير أو غيرها حسب تقدير البنك.

- لبنك البركة سلطة تقديرية كاملة في مدى حاجة هده المؤسسات إلى مساعدة صندوق استثمار أموال الزكاة،

وأيضا مدى إمكانية خروجها من أزمتها.

1-3 إذا تعلق الأمر بالمشاريع المشتركة:

حيث تكون هده المشاريع عبارة عن شركات بين بنك البركة وصندوق استثمار أموال الزكاة، على أساس دراسات يقوم بها البنك لتحديد حجم ونوعية بين المشاريع الواجب إنشاؤها في كل ولاية، والتي تهدف عادة إلى توظيف المستحق للزكاة القادرين عن العمل .تكون هده المشاريع محل اتفاقيات مستقلة بين البنك والوزارة كلما دعت الضرورة لذلك وتتطور بتطور حصيلة الصندوق.

دعم المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- يترجم ذلك من خلال إيجاد سبل دعم هده المشاريع التي يضمنها هدا الصندوق، وذلك من خلال إجراءات لاحقة قد تترجم في شكل اتفاقية بين الوزارة وهدا الصندوق، لكن حاليا يتم التعامل مع الحالات

الواردة حسب وضعيتها وبالتعاون والتشاور مع بنك البركة الذي يعتبر عضوا في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– يلتزم المستفيد من مساعدة صندوق استثمار أموال الزكاة بدفع زكاة ماله إلى صندوق الزكاة حالما تتوفر شروط وجوبها عليه، ويتولى بنك البركة الذي يعتبر عضوا في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: أنواع التمويلات المعتمدة لدى صندوق استثمار أموال الزكاة.

بعد إنشاء صندوق الزكاة الجزائر تبادر إلى الأذهان عدد من التساؤلات وكان من أبرزها :

ما مصير القادرين على العمل في نظر صندوق الزكاة؟

وجاءت الإجابة من صندوق الزكاة بإنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، هذا الصندوق الذي يعتمد عددا من صيغ التمويل التي تلبي حاجة الحرفي والجامعي وحتى النساء الماكثات في البيوت، وبشكل آخر فهو يمول المؤسسات الصغير ّ والمصغرة وحتى المؤسسات المتوسطة، و بالتالي تتمثل صيغ التمويل لدى صندوق استثمار أموال الزكاة لهذه المؤسسات في تمويل مشاريع دعم و تشغيل الشباب وذلك من خلال[1]:

* تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
* تمويل المشاريع المصغرة.
* دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض(التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
* مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
* إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري

بعد حصول المشروع على الموافقة من جميع الأطراف يقوم صندوق استثمار أموال الزكاة بتمويل المشروع من خلال المساهمة كليا أو جزئيا في:

* تسديد المساهمة الشخصية من صاحب المشروع.
* تسديد مصارف التأمين على التمويل لدى صندوق ضمان القروض، و كذا مصاريف مكتب الدراسات المكلف بدراسة جدوى المشروع، أو مصاريف أخرى على سبيل القرض الحسن.
* استثنائيا يمكن منح تمويل تكميلي للمشروع وفق صيغة التمويل المعتمدة من قبل بنك البركة على سبيل الاستثمار.

[1]– المادة رقم 02، "**من اتفاقية تعاون بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية** "، الجزائر، المؤرخة في 01صفر 1425ه الموافق ل22مارس 2004 .

ملاحظة :يمكن أن يتولى صندوق استثمار أموال الزكاة تسديد ديون المؤسسات من قبل اللجان الولائية وذلك تفاديا لإفلاسها و حفاظا على مناصب الشغل.

أولا :شروط منح القرض الحسن :

فلا يمنح القرض الحسن هكذا بدون شروط إذ لابد للمصرف أن يتحقق من بعض الأمور قبل منح القرض لمستحقه، وهذه الشروط ذكرها الكاتب عاشور أيضا في كتابه مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية حيث قال : (تتحقق المصارف الإسلامية في منح القرض من الآتي [1] :

1- أن يكون طالب القرض مسلما ملتزما بأمور دينه.

2- التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من اجلها هذا القرض.

3- التحقق من الحاجة الفعلية و ذلك بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.

- و النقطة الأخيرة تقول أن التحقق من مدى حاجة طالب القرض إلى هذا القرض يحتاج إلى إثبات ولا مانع لدى المصرف الإسلامي بالاستعانة بدوائر الشؤون الاجتماعية أو الوزارات المعنية في الدولة التي تثبت حاجة طالب القرض إلى القرض، وان لم يوجد هذا المقترض أية بيانات يلجئ إلى عمل استبانه ودراسة اجتماعية حول هذا الشخص تثبت أحقيته بهذا القرض.

ومن خلال الباحثين يمكن منح القرض الحسن إلى الأصناف التالية :

1- الطلبة في مستويات التعليم المختلفة حتى ولو بنسب معينة كمساعدة تعليمية.

2- المرضى الذين لا يجدون العلاج حسب إمكانيتهم.

3- مصابوا الكوارث والأمور المفاجئة والغير متوقعة .

و هذه النقاط الثلاث تدخل ضمن الخدمة الاجتماعية المقصودة من وراء القرض الحسن.

4- أصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي يقوم بها الأفراد وخاصة من المعاقين وأصحاب العاهات أو غيرهم من أصحاب العيال والمحتاجين .

[1]– محمد نور الدين أردنية، **"القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي"**، مذكرة ماجيستر، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص111.

وهذا الجانب هو استثمار من قبل المصرف لذوي المشاريع الصغيرة وعليه يمكن القول أن القرض الحسن المقدم من طرف صندوق المصرف الإسلامي هو بمثابة مشاركة الناس أفراحهم ومصائبهم وشؤون حياتهم وهذا الهدف السامي يحقق الغاية التي شرع الإسلام من خلالها الإقراض .[1]

الجدول رقم (3–10): يوضح عدد المستفيدين من القروض الحسنة الممنوحة من سنة 2004 إلى غاية سبتمبر 2014

السنوات	عدد المستفيدين	نسبة المستفيدين
2004	138	%1.84
2005	355	%4.75
2006	565	%7.56
2007	776	%10.38
2008	625	%8.36
2009	531	%7.10
2010	710	%9.50
2011	901	%12.06
2012	1049	%14.04
2013	1213	%16.24
2014	606	%8.11
مجموع الاستفادة الفعلية	7469	
عدد الملفات العالقة على مستوى البنك	924	
المجموع الكلي	8393	

المصدر:إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن توجيه أموال الزكاة نحو تشجيع الاستثمار في تطور مستمر حيث يتراوح مبلغ التمويل من 120000 دج إلى 230000 دج لكل مشروع يستفيد منه الأشخاص المستحقين حسب الأولوية على أساس قاعدة الأشد تضررا والأكثر نفعا،وفي سنة 2014 كان هناك انخفاض ملحوظ لعدد المستفيدين وهذا راجع لتجميد القرض الحسن، وعلى الراغب للاستفادة من التمويل تقديم ملف أوليا يدرس على مستوى الهيئة الوسطية كبنك البركة مثلا، كما تتطلب عملية الاستفادة والشروع في الاستثمار مجموعة من الإجراءات يساهم فيها كافة الفاعلين.

[1]–محمد نور الدين أردنية، نفس المرجع السابق، ص 112.

الجدول رقم (3-11) : يوضح عدد المناصب الموفرة من القروض الحسنة .

السنوات	المبلغ الإجمالي	مبلغ الإستثمار	عدد المستفيدين	عدد العمال
2003	118158269 .35	44309351	/	/
2004	200527635.50	75197863.31	138	276
2005	367187942.79	137695478.55	355	710
2006	483584931.29	181344349.23	565	1130
2007	478922597.02	179595973.88	776	1552
2008	427179898.29	160192461.86	625	1250
2009	614000000.00	230250000	531	1062
2010	653000000.00	244875000	710	1420
2011	672000000.00	252000000	901	1802
2012	710000000	266250000	1049	2098
2013	1140000000	427500000	1213	2426
2014	1320000000	495000000	606	1212
المجموع الكلي			7469	14938

المصدر : موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف :www.marw.dz le :29/05/2019

من خلال الجدول نلاحظ أن صندوق الزكاة الجزائري قد أسهم في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات تم من خلالها توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع على الأقل، وتم توزيع حوالي 7469 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2014، و بافتراض أن كل قرض سيؤدي إلى توظيف شخصين على الأقل، نستنتج أنه في سنة 2014 يتم توظيف 14938 شخص بطال على الأقل، ويعتبر هذا الأثر أثر مباشر للقروض الممنوحة بغض النظر على الآثار غير المباشرة للمشروعات المستحدثة . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم تجميد تخصيص حصة من حصيلة الزكاة لمنح القروض الحسنة منذ سنة 2014 بموجب مرسوم وزاري ، نتيجة امتناع أغلب المدينين من إرجاع ما عليهم من ديون، واقتصر الصندوق على إعادة منح ما تم استرجاعه في شكل قروض حسنة جديدة .

المطلب الرابع :مخاطر القرض الحسن وبعض الحلول المقترحة لها [1]:

أولا: المخاطر التي يتعرض لها القرض الحسن

تواجه عملية القرض الحسن على مستوى صندوق الزكاة الجزائري عدة مشكلات من جهات عدة ومن أبرزها:

1-1 عدم التسديد: ويحدث هذا الخطر نتيجة لجهل المستفيدين بآلية عمل الصندوق، واعتبار هذه المبالغ هي حقوقا لهم، وليسو معنيين بإرجاعها.

1-2 ضعف التسيير: ويقع هذا الخطر نتيجة للجهل وضعف الفهم لأمور الإدارة، فقد يكون المستفيد حرفيا ماهرا في حرفته، لكنه قد يكون محاسبا سيئا إذا تعلق الأمر بالجوانب المالية والمحاسبية.

1-3 مخاطر السوق : فقد يكون المشروع مربحا ، ولكن بمجرد دخوله للسوق لا يقوى على المنافسة، ويحدث هذا بسبب سوء تقدير القدرة التنافسية للمشروع، إضافة إلى الاستخفاف بالمنافسين، يؤدي ذلك إلى خسارة المشروع وعجز صاحبه عن تسديد مستحقاته .

1-4 التضخم : قد يبني المستفيد من القرض الحسن مشروعه على أسعار معينة، وبعد فترة يتفاجأ بفرض السوق مستويات أسعار تتزايد معدلاتها بمرور الوقت ، مما يضعف مشروعه ، ويجعله عاجزا عن مسايرة تلك التغيرات .

ثانيا: الحلول المقترحة للتقليل أو الحد من هذه المخاطر

ومن الحلول التي اقترحها المسؤولين والباحثين في هذا المجال ما يلي :

2-1 رهن العتاد: إن فكرة رهن العتاد المشترى من أموال القرض الحسن المقدم من صندوق استثمار أموال الزكاة تعتبر وسيلة فعالة للحفاظ على أموال الصندوق، مما يخفض من المخاطر التي يتعرض لها .

2 -2 الكفالة : وتساهم هذه الطريقة في التخفيف من أعباء الصندوق في حال عجز المستفيد عن السداد، ويشترط في الكفيل بالإضافة إلى الملاءة المالية، التمتع بمكانة مرموقة في السوق، وأن يكفل من يقترب منه في النشاط، لتوفر فرص النجاح أكثر، فالمطلوب ليست المساعدة المالية فحسب بل الفنية أيضا.

2-3 صندوق كفالة الغارمين : يمكن أن يساعد صندوق استثمار أموال الزكاة المقترضين في إنشاء صندوق تكافلي في ما بينهم يلتزمون فيه باقتطاع جزء يسير من قروضهم الحسنة للمساهمة فيه، حتى إذا ما اعترضتم مخاطر تمويلية معينة كان هذا الصندوق سندا لهم بشرط الالتزام بدفع نسبة من رأسمالهم المقترض، ونسبة من أرباحهم السنوية لهذا الصندوق ولتكن 1% مثلا .

[1] – هاجرة مسعي أحمد ، "**دور الزكاة في التقليل من البطالة**"، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

2-4 التدريب والتأهيل : وذلك بضمان دورات تدريبية متواصلة سابقة ولاحقة للقرض حتى تكون القروض الحسنة في مأمن من سوء التسيير الذي يعتبر أبرز سبب للعجز عن السداد، ثم إن هذه الدورات التكوينية والتأهيلية قد تكون من القرض ذاته، أي يخصص من كل قرض نسبة بسيطة جدا لدفع رسوم التكوين في تسيير مشاريع القرض الحسن من صندوق استثمار أموال الزكاة .

2-5 المحاضن الزكاتية : وهي عبارة عن مجمعات تحتضن المشاريع الممولة من صندوق استثمار أموال الزكاة، حيث تكون تحت إشراف مختصين من الصندوق يوفرون جانبا هاما من المرافقة والرعاية التقنية و المالية، و أيضا الاستشارات المتخصصة، وذلك بغية ضمان السير الحسن لهذه المشاريع .

2-6 التأمين المشترك: وذلك لحماية قروض صندوق استثمار أموال الزكاة، ويترجم ذلك في شكل اتفاقية تعاون مع مؤسسة تأمينية، وحبذا لو تكون مؤسسة التأمين عمومية (تابعة للدولة)، أو مؤسسة تأمين إسلامية (تأمين تكافلي)[1].

[1] فارس مسدور، "**مخاطر القرض الحسن**"، مقال منشور على شبكة الانترنت (http://www.giem.info/article/details/ID/389) . وفوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن و الاستقرار النقدي ص 312، 313 .

المبحث الثالث: آفاق صندوق الزكاة الجزائر

المطلب الأول : برنامج تفعيل صندوق الزكاة الجزائري:

هذا البرنامج مقترح، لتفعيل صندوق الزكاة الجزائري، ليكون أداة فعالة في مجابهة المشاكل الاجتماعية، والتي في مقدمتها الفقر والبطالة، ويقوم هذا البرنامج على أساس إصلاح ثلاث محاور رئيسية هي: تنمية الموارد، توسيع برامج الصندوق، الإصلاح الداخلي في هيكل الصندوق.

أولا: تنمية موارد صندوق الزكاة:

من أجل تنمية موارد صندوق الزكاة، يجب على القائمين عليه اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من إقبال المزكين على صندوق الزكاة، والعمل على إزالة الفجوة التي تمنعهم من

1-1 التخطيط الإعلامي لصندوق الزكاة: يعاني صندوق من قلة مواردها، يرجع ذلك لتوزيع الزكاة بالطريقة التقليدية من قبل مانحيها ومن هنا يبرز دور التخطيط والترويج لهذه المؤسسات.

أما البرنامج الترويجي الزكوي هو فعل تواصلي مع الجمهور لأجل تبادل المعلومات والتفاعل المشترك مع مشاكل المجتمع قصد التأثير في سلوكيات ومواقف الأفراد والجماعات في اتجاه تنمية الروح الزكوية والنهوض بقيم الزكاة في المجتمع.[1]

يعتبر البرنامج الإعلامي أيضا فرصة لإشراك المستفيدين منه في فهم مشاكل مجتمعهم والمساهمة في التغلب عليها، مما يدعم جانب الحس والتواصل لديهم.

1-2. العمل الجمعوي التطوعي: إن من واجب منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي (شيوخ، أساتذة وأئمة...الخ) المشاركة في الحملات الترويحية للمساهمة في تنمية وزيادة موارد صندوق الزكاة، عن طريق إجراء محاضرات وأيام تحسيسية.

تنمية الموارد من خلال زكاة الركاز: حيث أن هذا النوع من الزكاة سيوفر دخلا دائما للطبقات المستحقة عن طريق تدفقات مالية شريطة أن تتم هذه التدفقات في شكل مؤسسة[2].

---

[1]. سمير الشاعر، **تأثير الأزمة العالمية على التخطيط وبرامج الإعلام في مؤسسات الزكاة**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار : الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة، بيروت، لبنان، أيام 29.30 مارس 2010.

[2]. من لقاء الأستاذ بشير مصيطفى، **زكاة النفط ستوفر ألف دولار لكل عائلة جزائرية شهريا**، لجريدة الشروق اليومي، نقلا عن موقع: http://asrarlhebdo.blogspot.com

1-3. استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع: إن تبسيط طرق الدفع من شأنه أن يسهل دفع الزكاة والصدقات للصندوق حيث نجد أن صناديق الزكاة في الخليج تعتمد الدفع عن طريق الـ sms وهي طريقة حديثة نسبيا، يمكن تطبيقها في الجزائر.

1-4 ربط دفع الزكاة بالإعفاءات الجبائية: يمكن أيضا ربط دفع الزكاة أو جزء منها لدى التجار الكبار والمستثمرين والمقاولين، بإعفاء جزئي من الضرائب الموجهة إليهم، ووضع آليات تحكم هذا الإجراء

ثانيا: تنويع برامج الصندوق:

2-1. مؤسسات استثمارية يملك أسهمها مستحقي الزكاة:

يعتبر إحياء مؤسسة الزكاة خطوة أساسية لبحث سبل وتقنيات استثمار أموالها، ويحتاج الأمر لأن يدلي أهل الاختصاص بدلوهم فيه، وقد اقترح الدكتور سامر قنطقجي[1] استثمار أموال الزكاة على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة يملك أسهمها لمستحقي الزكاة سواء كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة، وبناء على ذلك يعطى مستحقوا الزكاة أسهما في المنشأة المراد تمليكها لهم ويكونون قائمين عليها.

2-2. المشاريع التأهيلية:

وذلك بإطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن، تشبه صيغة المشاريع التأهيلية في الأردن، وتكون بديلا إسلاميا لصيغة القرض المصغر في الجزائر.

ثالثا: الإصلاح الداخلي لصندوق الزكاة:

يتضمن هذا الإصلاح إعادة تعديل الهيكل الإداري لصندوق الزكاة الجزائري ليتماشى والبيئة الجزائرية، وجغرافيتها.

كذلك من شأن استقلالية صندوق الزكاة أن تزيد من قدرته على الاندماج مع المجتمع، ووضعه تحت إدارة رجال الدين والدعاة سيجعل الصورة الذهنية له لدى المواطن تتحسن، مما سيؤثر إيجابا على زيادة موارده وبالتالي زيادة منحه للقروض، مما ينتج عنه دفع لعجلة التنمية والمساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر.

[1]. سامر مظهر قنطقجي، **الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية**، ملف محمل من الموقع: www.kantakji.org تاريخ الإطلاع 2019/01/07 على الساعة 13:00

إن ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات الزكاة، يجعل الحسابات مكشوفة ودقيقة وهذا مهم لإقناع أفراد المجتمع بمآل الأموال التي يدفعونها.

المطلب الثاني: انجازات صندوق الزكاة الجزائري :[1]

أكد خبير صندوق الزكاة الجزائري

- توفير عمل لأكثر من 10000 شاب مابين 2003 و 2010.
- تقدر نسبة الأموال الموجهة إلى القرض المصغر ب 37.5 من أموال الصندوق.
- 2.52 مليار دينار هي حصيلة الزكاة لفترة 2003 إلى 2010.
- رفع سقف القرض الحسن من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار.

المطلب الثالث: آفاق صندوق الزكاة الجزائري [2]

تسعى وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و كل المساهمين من قريب أو بعيد في تجسيد فكرة صندوق الزكاة من أهل البر والإحسان إلى المضي قدما نحو تطوير هذا الهيكل و تفعيله للأجل تقديم خدمات أشمل و أفضل للمجتمع الجزائري لاسيما الطبقات المحرومة والفقيرة من عاجزين عن الكسب و عاطلين عن العمل و هو كل من انقطعت بهم السبل للكسب المشروع، و عليه تم صياغة جملة من الأهداف القصيرة و المتوسطة و طويلة الأجل، يعمل الطاقم المشرف على الصندوق من العمل حثيثا لتجسيدها على أرض الواقع.

1-1- الأهداف قصيرة الأمد

يسعى صندوق الزكاة في الجزائر في هذا المدى إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء البطاقة الوطنية للزكاة (المانحين و أصحاب الحاجة)؛
- السعي نحو تنصيب برنامج معلومات للإدارة المحلية للزكاة؛
- محاولة بلوغ عتبة مليار دينار جزائري من زكاة الأموال؛

---

[1]. **قروض بدون فوائد ل 10 جزائري في سبع سنوات مقال من موقع** http://www.algerie360.com تاريخ الإطلاع 2019/01/15 على السشاعة 11:00

[2]. فارس مسدور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر، الموقع الرسمي لمديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية قسنطينة، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية، متوافر على الرابط الالكتروني:

http://www.darwakfconstantine.org/index.php?option=com_wrapper&view=wrapper&Itemid=101&lang=ar،

تاريخ الاطلاع: 8201/12/12.

- جمع و توزيع إثنان من عشرة مليار دينار جزائري من زكاة الزروع و الثمار و الثروة الحيوانية؛
- جمع و توزيع نصف مليار دينار جزائري من زكاة الفطر؛
- منح 1500 قرض حسن كل سنة لصالح المشروعات الصغيرة.

2-1 الأهداف متوسطة و طويلة الأمد

يسعى الصندوق في هذا الصدد جاهدا لتجسيد و تحقيق الأهداف التالية:

- إصدار قانون للزكاة أسوة بالدول الإسلامية الأخرى؛
- توسيع موارد الصندوق من خلال ضم أوعية أخرى كالصدقات و النذور و غيرها؛
- جمع و توزيع أكثر من ثلاثة من عشرة مليار دينار جزائري من زكاة الأموال كخطوة أولى؛
- جمع و توزيع أكثر من مليار دينار جزائري من زكاة الفطر كمرحلة أولى لتتجاوز في مراحل موالية عشرون مليار دينار جزائري؛
- توسيع دائرة المستفيدين من القروض الحسنة لتبلغ 100000 قرض حسن في غضون بضع أعوام.

هذا إضافة لأهداف أخرى يسعى الصنـــدوق لتحقيقها كإبرام شراكـــات مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الفاعلين في الساحة الجزائرية و حتى خارج حدود الجزائر أي الجاليـــة الجزائرية المقيمـــة في الخارج لأجل دعم الموارد المالية للصندوق، و التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب شغل جديدة و تأهيل العاطلين و إكسابهم مهارات تمكنهم من ولوج سوق العمل بسلاسة وهذا من شأنه التخفيف من معاناة الفقر و تقليص مستوى البطالة بخلق مؤسسات صغيرة تستوعب البطالين، حيث تكون ممولة بصيغ القرض الحسن

خلاصة الفصل الثالث:

إن لصندوق الزكاة أهمية كبيرة حيث تعتبر أداة حديثة نوعا ما، وهي من أهم السبل لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي عند الطبقات الفقيرة و المتوسطة في المجتمع.حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بصندوق الزكاة حيث تم تناول نشأة وتعريف صندوق الزكاة إضافة إلى المهام التي يقوم بها وتم التطرق أيضا إلى كيفية عمل صندوق الزكاة عن طريق جمع الزكاة و طريقة توزيعها وقد تم التطرق إلى ذلك من خلال إحصائيات عن صندوق الزكاة الوطني عامة وصندوق الزكاة لولاية تيارت خاصة ومن أجل تحقيق أهداف صندوق الزكاة أنشئ صندوق يسمى
بصندوق استثمار أموال الزكاة والذي أعد له هيئات ولجان تقوم بتنظيمه والإشراف عليه.حيث يقوم بالاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بكيفية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق القروض الحسنة حيث أنه لم تضطلع البنوك الإسلامية في الجزائر بتمويل المؤسسات المصغرة بالصيغ الإسلامية نظراً للمخاطر المرتبطة بهذا التمويل.

فقد استخلصنا أنه مع تأسيس صندوق الزكاة سعت الدولة إلى استثمار جزء من أموال الزكاة عن طريق القروض الحسنة لتمويل المؤسسات المصغرة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. إضافة إلى أن التوظيف الأمثل لموارد الزكاة يعتبر محفزا أساسيا على عملية الاستثمار ومن ثم الإنتاج وبالتالي المساهمة في الناتج الوطني إلى جانب الموارد الأخرى للدول . كما تم التطرق إلى أنواع التمويلات المقدمة من طرف صندوق استثمار أموال الزكاة وقد جاء لتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا، برزت أهمية دور الزكاة في حل مشكلة التبعية الاقتصادية ، وفعالية التنظيم المؤسساتي لها في تحقيق التنمية الاقتصادية.كونها تعتبر مورداً مالياً منتظم الانسياب على مدار السنة بشكل تقل معه الحاجة إلى الاقتراض الخارجي ويسهم في تمويل التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال دورها في تحرير الأموال المعطلة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار والتنمية وفي تمويل السلع الإنتاجية وزيادة الإنتاج واتساع السوق.

ونظرا لهذه الأهمية، فينبغي على الدول الإسلامية إعادة إحياء هذه الفريضة من خلال تنظيم و إدارة جمعها و إنشاء مؤسسات خاصة لتحصيلها و توزيعها من أجل ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية.
حيث قامت العديد من الدول العربية والإسلامية بمحاولات لتطبيق فريضة الزكاة في العصر الحاضر، فجاءت التطبيقات مختلفة ومتنوعة، فمن الدول من أخذت بمبدأ إلزام الأفراد بدفع الزكاة للدولة، ومنها دول أخرى اكتفت بإنشاء هيئات وصناديق للزكاة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية، وتركت للأفراد الحرية في إيداع الأموال الزكوية لدى مصالحها مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر التي أنشئت صندوق الزكاة منذ سنة 2003والذي بدأ يعطي ثماره و إن كانت ليست في مستوى التطلعات.
وبناء على ما سبق ، يمكن القول أن الجزائر كبقية دول العالم الإسلامي، بإمكانياتها الاقتصادية والبشرية مؤهلة للاستفادة من تجربة مؤسسة الزكاة بما يتحقق مع الخروج من أزمة التبعية الاقتصادية،

اختبار صحة الفرضيات:

وعليه فمن خلال هذا البحث تم الوصول إلى مجموعة من النتائج أ همها:
-تعتبر الزكاة أساس للنظام المالي والاقتصادي في الإسلام، وهذا له فائدة عظيمة ليس فقط في مجال المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، بل إن الزكاة باعتبارها تنظيم رباني للمال يجب أن تتخذ كنموذج يحتذي به في تنظيم الموارد المالية الأُخرى وطرق إنفاقها. بمعنى آخر أن الدولة الإسلامية يجب أن تضع نظامها المالي مسترشدة بهدي الزكاة.
– إن تنامي الموارد الزكية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول الاجتماعية، بالإضافة إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية. وعليه فيزداد الادخار الاجتماعي التضامني ويرتفع الاستثمار الكفائي، ويحدثان تأثيرات ايجابية في ارتباطهما بتطور النشاط الاقتصادي ، وبالتالي تعمل هذه المساهمات في تحقيق التكافل الاجتماعي. **وبهذا تتحقق صحة الفرضية الأولى.**
إن تقديم إستراتيجية شاملة لتطوير أداء وفعالية مؤسسات الزكاة لا تقتصر على البعد التشريعي فقط بل والتنظيمي أيضا. بحيث يمكن من خلال تلك الإستراتيجية، تطوير أداء مؤسسات الزكاة و استغلالها كمورد تمويلي فعال. فوفرة حصيلة الزكاة تجعلها أداة مهمة في دورها التمويلي. ومما يساعد على وفرة حصيلة الزكاة:
سعر الزكاة أو النسبة التي تفرض ها الزكاة وهذه النسبة تصل في بعض الثروات إلى 20%ولا تقل عن ، 2.5%
وبربط هذا السعر مع وعاء الزكاة فإن الحصيلة المترتبة تكون كبيرة. إضافة إلى أن وعاء الزكاة يشمل كافة أنواع المال في المجتمع وهذا يوسع قاعدة ووعاء الزكاة.أما تكرار جمع حصيلة الزكاة كل عام من شأنه أن يجعل الحصيلة وفيرة

جداً، وقد أشرنا إلى ذلك من خلال تجربة صندوق الجزائر التي كانت الحصيلة في تزايد مستمر. وهذا ما يحقق صحة الفرضية الرابعة. **وهذا ما حقق صحة الفرضية الثانية.**

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تساهم بنسبة كبيرة في التوظيف إضافة إلى إمكانيتها الحد من أنواع البطالة ويرجع ذلك لمرونتها وخصائصها. ولا تقل أهمية هذه المؤسسات في الجزائر، فهي تساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب العمل. رغم ذلك، إلا أن هذه المؤسسات مازالت بعيدة عن دورها الريادي والفعلي، وهو ما أدى بالجزائر إلى رسم مخطط في آفاق 2014 الذي يهدف إلى توفير مناصب شغل من خلال إحداث 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة. **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**

- ✓ كما أن توجه الأنظار في العصر الحديث إلى إمكانية استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية ذات ريع، يعزز الثقة من جديد بقدرة الزكاة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي ستوفرها و لا يتسنى هذا إلا من خلال الرقابة الفعالة المنوطة بحماية أموال المزكين و السعي على إيصالها إلى مستحقيها كما يجد ر الإشارة إلى تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في تسيير صندوق الزكاة مما يعزز الثقة بين المزكين و القائمين على الصندوق الأمر الذي يرفع من مداخيل الزكاة. **هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة**

نتائج الدراسة :

- ❖ تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق وهناك العديد من المفاهيم التي تستخدم حاليا من قبل مختلف الدول والهيئات العامة.
- ❖ يمكن للزكاة أن تلعب دورا رائدا في تمويل هذا قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ وجود فرق كبير وواضح بين التمويل الإسلامي بصفته نابعا من قواعد الدين الإسلامي الحنيف والتمويل الربوي.
- ❖ تعتبر المشاريع الممولة من أموال الزكاة كنافذة لمساعدة الشباب البطال صاحب الشهادة أو الحرفة.
- ❖ تحتاج الزكاة إلى جهود أكبر بسبب ارتباطها بإخراج جزء من المال العزيز عن النفس وهو ما يحتاج إلى قناعة عميقة.
- ❖ أن الزكاة تعد عاملا محفزاً للاستثمار وتوظيف الأموال وعدم تركها في شكلها السائل لإضرارها بالمسار الاقتصادي الكلي؛ بسبب تدهور ثروة الأفراد وتآكلها وهذا ما يتفق مع حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: «اتجرواْ في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة.
- ❖ حقق الصندوق قفزة نوعية في مجال المبالغ المحصلة من الزكاة، حيث زادت مجموع المبالغ المحصلة من سنة إلى أخرى.
- ❖ مساعدة الطبقات المقساة اجتماعيا ونقلهم من أشخاص طالبين للمساعدات إلى أشخاص مانحين لها، عن طريق تحويلهم من متصدقين عليهم إلى متصدقين

التوصيات:

تعد الزكاة مورد من الموارد التمويلية الشرعية للفقراء والمحتاجين في الإقتصاد الإسالمي وعلى هذا الأساس يمكن ذكر جملة من التوصيات

- ✓ ضرورة إ اهتمام الدولة بهذا المورد أي إضفاء الصبغة القانونية الجبرية من جهة الواجبة عليهم الزكاة و جهة المستحقين لها .بحيث لا يمكن أن يتهرب أحد من دفع الزكاة ولا يمكن أن تذهب لغير المستحق لها. وذلك بدفع الناس إلى ضرورة التصريح الطوعي أو الإلزامي بالمكتسبات والمدخرات والممتلكات.
- ✓ . هيكلة الزكاة و تنظيمها وتنزيلها للواقع المعاصر بسن قوانين التي توضح النصب والمقادير في شتى الموارد التي تجب فيها الزكاة باعتماد برمجيات تقنية حديثة تدرج ضمن الشمول المالي. وهذه القوانين تكون طبقا للنصوص الشرعية وما تبينه السنة النبوية وما أجمعت عليه المجامع الفقهية .
- ✓ وجوب صياغة مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية من خلال سن التشريعات اللازمة
- ✓ استحداث تقنيات وبرمجيات محاسبية خاصة بالزكاة لحسن ضبطها من الحسابات البنكية والعقارات والأسهم وغيرها من الأموال و الممتلكات وتطوير أدوات تقدير الزكاة بالاعتماد على نظم البحث والتقصي اللازمة للتعرف على النصاب الزكوي للمكلفين الذين ليست لديهم حسابات رسمية.
- ✓ دعوة المسلمين وتوعيتهم بالطرق الحديثة لبيان فوائد إ خراج الزكاة و دورها في التوازن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و تطوير وسائل التواصل مع المكلفين.
- ✓ العمل على تأسيس قاعدة بيانات لدافعي الزكاة ومستحقيها من شأنها تيسير العملية اللوجستية للأموال الزكاة لتسهيل عملية دفع الزكاة، وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.
- ✓ عقد الدورات التأهيلية، والبرامج والندوات المتخصصة وإصدار الكتيبات والنشرات المتعددة.
- ✓ إنشاء مجمع عالمي للزكاة يجمع خبراء وفقهاء من جميع أنحاء العالم تدرس و تناقش فيه التجارب والأفكار من خلال المؤتمرات والملتقيات وورش العمل المشترك لتكوين مرجعية موحدة لتطوير وتحديث آلية الزكاة للقضاء على الفقر من أجل بناء نموذج اقتصادي إسلامي تنتهجه الدول الإسلامية لتنمية اقتصادياتها وتطورها.
- ✓ ضرورة إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نوصي مؤسسة الزكاة بضرورة أن تطلع بدورها في تحقيق أهداف التنمية والتي من مقتضياتها دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتلاءم مع خصائص وأهداف مؤسسة الزكاة.
- ✓ ضرورة أن يولي الباحثون موضوع التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كامل الاهتمام من حيث التوسع في دراسة أهم مصادر التمويل للمشروعات وتقييم مدى كفاءتها في دعم ذلك القطاع.

- ✓ يجب أن يكون لمؤسسة الزكاة قسم بحث اجتماعي لدراسة وضع المحتاجين في كل منطقة لتصل الزكاة لمستحقيها وليس لمن يدعي الحاجة، ويكون هناك أيضا قسم بحث اقتصادي لمعرفة أنجح السبل لتوزيع أموال الزكاة واستثمارها.
- ✓ لابد من إحياء مؤسسة الزكاة وتفعيل دورها بشكل مؤسساتي وربط الجمعيات الخيرية بها بوصفها وكيلة عن المزكين من خلال قيامها بأحد وظائف مصارف الزكاة.

آفاق البحث:

لقد حاولنا الإلمام في هذا البحث بمختلف الجوانب المتعلقة بالدور الفعال و الإستراتيجي الذي يقوم به صندوق الزكاة في الاقتصاد ككل و في بعث المؤسسات الصغيرة خاصة إلا أنه و حسب رأينا المتواضع نرى أنه هناك بعض الجوانب يجب التطرق إليها قد عناوين مهمة لبحوث مستقبلية من شأنها أن تثري و تضيف المزيد لأهمية هذا المورد نذكر منها:

- ✓ حوكمة تسيير صندوق الزكاة الجزائري
- ✓ استثمار صندوق الزكاة في فئة الشباب
- ✓ سبل تفعيل إجبارية الزكاة

قائمة المراجع

أولا – الكتب:

01. القرآن الكريم
02. بن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ،دار بن حزم ، بيروت ، لبنان ط1،2000
03. ابن منظور، لسان العرب،باب الزاي ،دار المعارف، القاهرة ط1.
04. حيدر حردان، **الاقتصاد الإسلامي**،دار الرسائل للنشر،ط1،عمان،الأردن،1999.
05. رابح خوني ،رقية حساني،**المؤسسات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر، الطبعة الأولى ،،2008.
06. رحموني أحمد ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ،المكتبة المصرية ،الطبعة الاولي،2011.
07. سعاد نائف برنوطي ، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة** ط 1، عمان، دار وائل لنشر و التوزيع،2005 .
08. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، **الذخيرة تحقيق محمد بوخبزة** ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ج3،ط1 ،1994 .
09. صالح صالحي ،**المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي** ،دار الفجر، القاهرة،2006.
10. ضياء مجيد الموسوي،**الإقتصاد النقدي**،مؤسسة شباب الجامعة،الجزائر،2000.
11. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2000.
12. عبد المطلب عبد الحلم، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر 2009.
13. عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية المصرفية في الإسلام**،مؤسسة الرسالة،عمان ، الأردن ،1988 .
14. عوف محمود الكفراوي ، **النظام المالي الإسلامي** ، مؤسسة الثقافة الجامعية،ط2،الإسكندرية ،2003.
15. غازي عناية،**الزكاة و الضريبة** ،دار إحياء العلوم،بيروت،1995.
16. فتحي السيد عبده، أبو سيد احمد ، **الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية** ، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2005.
17. محمد بن صالح العثيمين،الجامع لفتاوى الزكاة ،اصطلاحات الفنون،دار البيان العربي ،الأزهر، القاهرة،2006.
18. محمد عبد الله السباني،**زكاة الأموال**، دار عالم الكتاب للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1، 1997.
19. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، الجزائية للكتاب، الجزائر، 2006.

ثانيا–الرسائل الجامعية

01. خلف عثمان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها:دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004

02. إسحاق خديجة ، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "حالة الجزائر** " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه ، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة ، 2012/2011

03. حفيف فوزية،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة–حالة الجزائر**–رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2009.

04. دراني سميرة، **"صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق "**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر،2010-2011.

05. سهيلة مداني، **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،دراسة خحالة الجزائر خلال الفترة (2005-2010)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،فرع مالية المؤسسات،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجاية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2013/2012 .

06. ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة بسكرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،2005-2004 .

07. محمد بوحجلة، **محاسبة الزكاة : حالة صندوق الزكاة الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال ،جامعة سعد دحلب ، البليدة الجزائر،2006.

08. محمد نور الدين أردنية، **"القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي"**، مذكرة ماجيستر، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

09. سمير عماري، ليندة بلحسين، **"متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر و البطالة "**، حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004-2012 . مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة المسيلة السنة الجامعية 2016/2015

10. هاجرة مسعي أحمد، **"دور الزكاة في التقليل من البطالة"**، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – الوادي، (2014-2015).

ثالثا–المقالات العلمية و الملتقيات

1. أشرف محمد دوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**،الملتقى الدولي حول متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–الجزائر،يومي 17 و 18 أفريل 2006.
2. برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– الجزائر يومي 17-18 أفريل 2006.
3. البشير عبد الكريم:**الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة و الفقر**،محاضرة الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي،جامعة البليدة،2004.
4. بكر ريحان، "**دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق**"، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية عمان 27-2003/09/29.
5. بهلول فيصل ،بوطالب ابراهيم"**دور صندوق الجزائر في محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر**"مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة و طرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة البليدة يومي 18-19 جوان 2012 .
6. جلد نور الدين، أ. أمينة بركان، "**تثمير أموال مؤسسات صندوق الزكاة** "، دراسة مقارنة (السودان ، الجزائر ، الأردن)، المؤتمر العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، البليدة، (18-19 جوان 2012)
7. سليمان ناصر ,عواطف محسن ,مداخلة بعنوان " **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن – دراسة تقييمية** – المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل " يوم 11/10/09- أكتوبر 2011 .الخرطوم . السودان.
8. سيد محمد عبد الوهاب ،**دور الزكاة و الضرائب في مواجهة مشكلة البطالة**،ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية،الجزء الثاني،جامعة الأهر،جويلية 2001.
9. صالح صالحي ،**مداخلة بعنوان تطوير الدور التمويلي و الاستثماري و الاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الإقتصادات الحديثة**،الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة،زرالدة ،الجزائر،سبتمبر ،2012.
10. عبد الله طاهر،**حصيلة الزكاة و تنمية الزكاة**،ندوة موارد الدول المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الأولى،1989.

11. فرهنك جلال:**سياسات واستراتجيات دعم الاستخدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان العربية**، منظمة العمل الدولية، إيطاليا، ، 2003.

12. كمال رزيق، "**تجربة الجزائر في التمويل الزكوي**"، المؤتمر العلمي الدولي حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،(20-21 ماي 2013).

13. محمد بوجلال، **مداخلة بعنوان صندوق الزكاة مؤسسة دينية و إجتماعية في خدمة التنمية الوطنية**،الندوة الوطنية للجمعية لمؤسسة الزكاة زرالدة ، الجزائر،سبتمبر 2012،

14. منذر قحف،**القطاع العام الاقتصادي و دوره في المجتمع الحديث من وجهة النظر الاسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية،جدة،1989.

15. منصور الزين، سفيان نقماري، "**صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الإقتصادية** "،مؤتمر دولي ثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي" الزكاة و الوقف "في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية ، الجزائر، البليدة، 2013 ،

16. نبيل أبو ذياب، "**تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها**" بحث مقدم للملتقى السنوي السادس بعنوان " دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة " الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 27-2003/09/29.

رابعا– الجرائد و المجلات

01. الجريدة الرسمية، "**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، العدد 77، المؤرخ في27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001،

02. سامية عزيز ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،العدد الثاني ، جوان ،2011

03. مجدي عبد الفتاح سليمان، **أثر إخراج الزكاة على الاقتصاد الوطني**، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، 2005م.

04. موسى كاسحي، **دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،مقال بمجلة الشريعة و الإقتصاد، العدد 11 ،2017،

خامسا– مواقع الأنترنت

01.الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية : www.marw.dz

02.هواري عامر، "**دور الزكاة في الحد من البطالة**"، بحث منشور على شبكة الإنترنت، تاريخ الإطلاع (2019/04/01)، :

03. (http://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/266

04.فارس مسدور، "**مخاطر القرض الحسن**"، مقال منشور على شبكة الانترنت (http://www.giem.info/article/details/ID/389) . وفوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن و الاستقرار النقدي

سادسا–قائمة المناشير

01. نشرية وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، 2004.

02.المادة 06:اتفاقية التعاون في مجال استثمار أموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و بنك البرك.

03.دليل استثمار أموال الزكاة ،2004، وثيقة رسمية من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ،الجزائر

04.محمد عبد الحميد محمد فرحان" ,**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل** ", الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, كلية العلوم المالية والمصرفية, قسم المصارف الإسلامية, ص 55,من الموقع الالكترونيweb.macam.ac.il/~tawfieq/economic/tamweel.pdf :

05.المادة رقم .02 المؤرخة في 01صفر 1425ه ,الموافق ل 22مارس 2004من اتفاقية تعاون بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية ,الجزائر

الملاحق